استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط

وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة

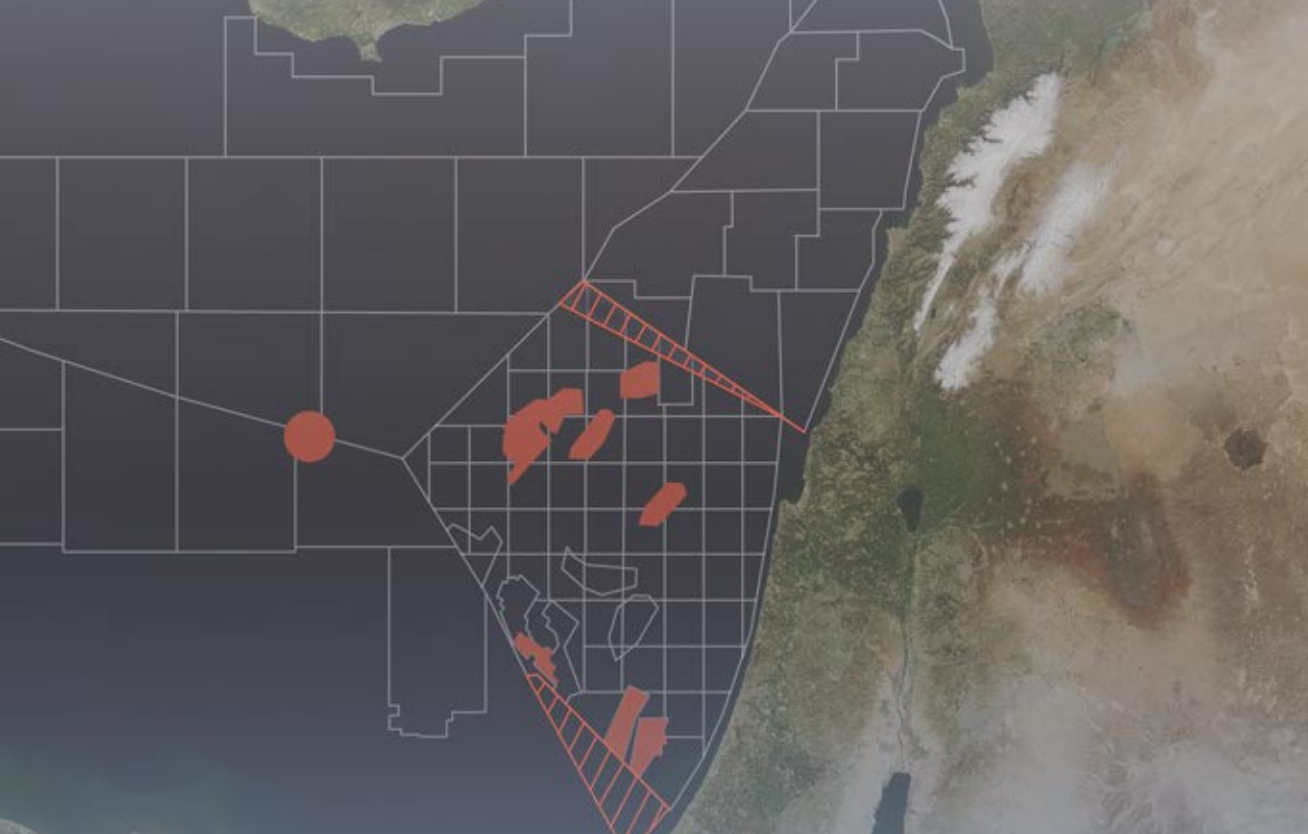

تأليف
شادي سمير عويضة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط

وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة

تأليف
شادي سمير عويضة

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Natural Gas Exploitation in the Eastern Mediterranean Basin and its Impact on the Israeli Influence in the Region

by:
Shadi Samir Ewida

أصل هذا الكتاب هو رسالة نال بها المؤلف درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الأزهر في غزة سنة 2018. وقد أشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور أسامة محمد أبو نحل والدكتور أحمد جواد الوادية.

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى
2019م – 1441هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-83-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 5034–14 **بيروت – لبنان**
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
طارق حسن

طباعة
CA s.a.r.l Beirut, Lebanon

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

التقديم ..... (9–7)

الملخص ..... (12–11)

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ..... (29–13)

الفصل الثاني: الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط ..... (71–31)

مقدمة 33

المبحث الأول: الغاز الطبيعي وأهميته وإمكاناته لدول العالم و"إسرائيل": 34

المطلب الأول: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم وأهميته كبديل للنفط 35

المطلب الثاني: أهمية الغاز الطبيعي وإمكاناته لـ"دولة إسرائيل" 37

المبحث الثاني: الإمكانات المتاحة لحقول الغاز في شرق البحر المتوسط: 49

المطلب الأول: حقول الغاز المكتشفة في "إسرائيل" 49

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اكتشافات الغاز لدول المنطقة 55

خلاصة 71

الفصل الثالث: اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ و"التعاون" ..... (133–73)

مقدمة 75

المبحث الأول: التوجهات الإسرائيلية الحالية لاكتشاف الغاز الطبيعي: 76

المطلب الأول: أمن الطاقة في "إسرائيل": الآثار الإقليمية 76

المطلب الثاني: مستقبل النفوذ الإسرائيلي للطاقة في ظلّ الاكتشافات الحالية 91

خلاصة 97

المبحث الثاني: التوجهات الإقليمية لاكتشافات الغاز الجديدة: 98

المطلب الأول: التوجهات العربية (لبنان، ومصر، وفلسطين) 99

المطلب الثاني: التوجهات غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان) 120
خلاصة 130

الفصل الرابع: تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة .....(135–170)
مقدمة 137
المبحث الأول: تداعيات اكتشاف الغاز على مكانة "إسرائيل" في المنطقة: 138
مقدمة 138
المطلب الأول: القدرة الاقتصادية 139
المطلب الثاني: القدرة العسكرية والاستراتيجية 142
خلاصة 146
المبحث الثاني: تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة: 147
مقدمة 147
المطلب الأول: تداعيات اكتشاف الغاز على العلاقة بين البلدان العربية (لبنان، ومصر، والسلطة الفلسطينية) 148
المطلب الثاني: تداعيات اكتشاف الغاز على العلاقة بين الدول غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان) 160
خلاصة 170

الفصل الخامس: مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط .....(171–181)

الخلاصة .....(183–185)

الملاحق .....(187–191)

قائمة المراجع .....(193–200)

فهرست .....(201–206)

Abstract .....(221–222)

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

صدق الله العظيم

التقديم

إن الكتاب الذي بين أيدينا هو في الأساس ثمرة طيبة لجهدٍ كبير، بذله المؤلف للوصول إلى هذا الحد من الربطِ والتحليلِ والاستدلالِ والاستنباطِ للأفكارِ الواردة فيه، وهو عمل جديد من نوعه أكاديمياً، لم يتم التطرق إليه في أي أطروحة علمية سواء في درجة الماجستير أم الدكتوراه، وكان لنا شرف الإشراف عليه. فالمؤلف وُفِّق في ترتيبِ أفكارهِ، وربط الأصول النظرية بالواقعِ الجديد الذي تمثّل في استغلال اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط، وأثرها على النفوذ الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن هذه الاكتشافات توفر الفرصة الأولى لـ"إسرائيل" لولوج قطاع الطاقة العربي الذي يشكّل عماد الاقتصاد للدول العربية، من دولة مستوردة للغاز إلى دولة منتجة له؛ بل ومصدّرة، ومن ثمّ الاستدلال والاستنباط لما سيكون عليه الحال في المستقبل.

ومن ثمّ فإن هذه الاكتشافات سيكون لها أبعادها الجيوسياسية والمالية والاقتصادية والاستراتيجية على المنطقة، الأمر الذي سوف يعطي فرصة لـ"إسرائيل" لتعزيز مكانتها وزيادة نفوذها، على حساب ميزان القوة العربية، المختل أصلاً لصالح "إسرائيل" من الناحية التاريخية.

ومن الواضح تماماً أن شخصية الباحث برزت بكل وضوح في ثنايا سطور هذا الكتاب؛ فالكتاب يتكوّن من عدة فصول. ناقش المؤلف في أولها المفهوم والإمكانات الإسرائيلية لحقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط من خلال الغاز الطبيعي وإمكاناته لـ"دولة إسرائيل"، والإمكانات المتاحة لحقول الغاز في شرق البحر المتوسط. ومن ثمّ تحدث المؤلف عن اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ والتعاون، من خلال التوجهات الإسرائيلية الحالية لاكتشاف الغاز الطبيعي، والتوجهات الإقليمية لاكتشافات الغاز الجديدة.

ثمّ تناول تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة، من خلال تداعيات اكتشاف الغاز على مكانة "إسرائيل" في المنطقة، وتداعيات اكتشاف الغاز في النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة. وأخيراً بيّن مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في حوض شرق البحر المتوسط، وذلك من خلال سرد عدة سيناريوهات مستقبلية لاكتشافات غاز شرق البحر المتوسط.

والمهم في الكتاب أن تحليل المؤلف فيه ما هو جديد ويثري القارئ العربي، ويضعه في صورةٍ مغايرة لما تلقّاه من وسائل الإعلام العربية تحديداً فيما يخص عملية اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط، وتداعياته على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة، وذلك بصرف النظر عن اتفاق البعض مع ما ذهب إليه المؤلف، أو اختلاف البعض الآخر معه في النتائج والاستنتاجات والاستنباطات التي توصّل إليها.

إن ما وراء الأفكار أو ما نسميه الأيديولوجيا، وهي جزءٌ من مكوّناتِ العلم والفلسفة الكونية حاضرة وبقوة في ثنايا هذا الكتاب، وما يميّز حضورها أن الباحث تمكّن من تطويعها بما يخدم فِكرة الكتاب، ولم يبقِها في الإطار النظري الجامد الذي جاءت فيه. كما يبدو أن المؤلف أرجع كل النتائج إلى الأسباب الفعليّة الواقعية لهذه الاكتشافات. ولم يتوقّف عند هذا الحد؛ بل حلّق المؤلف وبجرأةٍ ليُطلعنا عن قصور الأنظمة العربية المطلة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط في إدارة هذه القضية الخطيرة. ومن أجمل ما قام به المؤلف أنه ربط ما هو قادم، بناءً على الماضي والحاضر.

إن علم الاستشراف أو ما نسمّيه بالمستقبليات يستحوذ الآن على جلّ الدراسات الغربية، بينما هنا في العالم العربي لا يحظى بأي اهتمام. لكن المؤلف تجاوز هذا التهميش، واستطاع أن يُبدع في إنجاز هذا الكتاب، الذي نعده من أهم الكتب العربية في وقتنا الحاضر، عن اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وسبُل استشراف مستقبلها، كما أن المؤلف وُفِّقَ في تقسيم كتابه على أكمل وجه؛ كي يستمتع القارئ بتسلسل الأفكار الواردة في ثناياه.

إن الكتاب الذي بين أيدينا يتناول قضية حيوية بخصوص اكتشافات الغاز التي تعدُّ من أهم موارد الطاقة في العالم، وهي قضية غاية في الأهمية والخطورة، وبحاجةٍ إلى دراسةٍ أو دراساتٍ جادّة ومعمّقة في هذا الاتجاه.

ومن ثمَّ يحاول الكتاب الذي بين أيدينا أن يتلمّس الطريق الذي أدّى إلى اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، من خلال استقراء تلك الاكتشافات بكل تجاذباتها ونتائجها، وعمق مدلولاتها الاقتصادية، من خلال استقراء وتحليل وتفكيك وتركيب ما وراء هذه الاكتشافات من أفكارٍ وسلوكياتٍ وتصرّفاتٍ ومصالح متصادمة، حيث يتبيّن للقارئ بأن تلك الاكتشافات تقع تحت تأثير العديد من العوامل والمعطيات.

لذلك يجب تحليل التأثيرات الجذرية للعوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها، كمحاولةٍ موحّدة لإعادة تشكيل الزمان والمكان لتلك الاكتشافات.

لذلك فإن هذا الكتاب العلمي الراقي يستحق أن يرى النور؛ لكي يتمكّن الجميع من الاطلاع عليه، وخصوصاً المثقّف العربي الذي عليه الاسترشاد به خلال إبداء رأيه في اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، سواء مع المواطن العادي أم من خلال وسائل الإعلام أو في تحليلاته.

أ.د. أسامة محمد أبو نحل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر – غزة (فلسطين)

د. أحمد جواد الوادية

عميد كلية العلوم الإنسانية

والأستاذ المساعد في العلوم السياسية

جامعة الإسراء (فلسطين)

23 تموز/ يوليو 2018

الملخص

يدور موضوع الدراسة حول استغلال اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط، وأثرها على النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، باعتبار أن هذه الاكتشافات توفر الفرصة الأولى لـ"إسرائيل" لولوج قطاع الطاقة العربي الذي يشكل عماد الاقتصاد للدول العربية، من دولة مستوردة للغاز إلى دولة منتجة له بل ومصدرة. بيد أن هذه الاكتشافات لها أبعادها الجيوسياسية والمالية والاقتصادية والاستراتيجية على المنطقة، الأمر الذي يعزز من مكانة "إسرائيل"، ويزيد من ثقل ووزن ونفوذ القوة الإسرائيلية على حساب ميزان القوة العربية المختل أصلاً لصالح "إسرائيل". وما إذا كان اكتشاف واستغلال الغاز سوف يحمل "إسرائيل" على تعزيز فرص التعاون الإقليمي، أو يحفّز ويفتح باب الصراع في المنطقة من جديد.

وتكمن أهمية الدراسة في توضيح وتفسير السلوك والتوجهات والسياسات والتغيرات الإسرائيلية المتعلقة بهذه الاكتشافات الجديدة، وفي كيفية استغلالها اقتصادياً، أو على صعيد فرض الوقائع الجديدة على المنطقة ضمن مفهوم سياسة الأمر الواقع، التي عملت عليها "إسرائيل" منذ نشأتها، ومستمرة فيها إلى الآن.

والجديد في هذه الاكتشافات أنها ستحقق للفلسطينيين والمصريين واللبنانيين والقبارصة والأتراك والاتحاد الأوروبي، فرصة من أجل الضغط على "إسرائيل"، في ظلّ تصاعد الوتيرة الدولية المطالبة بامتلاك الفلسطينيين لاستغلال مواردهم الطبيعية والتي أقرتها الأمم المتحدة لهم أسوة بجميع شعوب العالم.

وقد أفردت الدراسة خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة؛ وتناول الفصل الثاني الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط؛ فيما تناول الفصل الثالث اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين احتمالات النفوذ و"التعاون"؛ أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة؛ وتناول الفصل الخامس مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط؛ ثم اختُتمت الدراسة بخلاصة وملاحق.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

1. ستؤدي اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط إلى تغيير مستقبل الطاقة لدى الدول المالكة لهذه الموارد، وسيكون لها تأثير أيضاً على مستقبل التعاون الإقليمي في المنطقة، من خلال جعل المنطقة بمثابة مورداً ومصدراً مهماً للغاز.
2. إن مصر تحمل مفاتيح مستقبل الغاز في شرق البحر المتوسط، لاكتشافها حقل زوهر، أكبر حقل غاز في منطقة الشرق الأوسط.
3. بناءً على اكتشافات الغاز الطبيعي الجديدة في "إسرائيل"، ومن أجل حماية حقولها الغازية ستقوم بإنشاء أكبر أسطول بحري متقدم تكنولوجياً في منطقة شرق البحر المتوسط.

كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

1. ينبغي على المجتمع الدولي أن يسعى جاهداً إلى دعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الكاملة.
2. يجب تحديد الحدود البحرية والاتفاق على ترسيمها، ولذلك ينبغي إشراك الخبراء في الشؤون الديبلوماسية، والشؤون العسكرية بما يكفل حصول لبنان على حقوقه الكاملة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

لقد غيرت سلسلة من الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط منذ سنة 2009، من ديناميكيات الصراع في منطقة شرق البحر المتوسط، حيث إن اكتشاف "إسرائيل" لحقول تامار Tamar، وداليت Dalit، وليفياثان Leviathan، سيجعلها تؤدي دوراً إقليمياً في سوق الغاز الطبيعي.

وتحمل هذه الاكتشافات أهدافاً جديدة سواء في المناطق البحرية أم البرية لأطراف العلاقة، لكنها أيضاً بالتأكيد تضاعف من عناصر الصراع بين الدول العربية و"إسرائيل". فلأول مرة بدأت هذه الاكتشافات توفر الفرصة لـ"إسرائيل" لولوج قطاع الطاقة العربي الذي يشكل عماد الاقتصاد للدول العربية، من دولة مستوردة للغاز إلى دولة منتجة له؛ بل ومصدرة، كما أن الاكتشافات الأخيرة للغاز في شرق البحر المتوسط من الممكن أن تؤثر على الطاقة، والاقتصاد، والحدود الجيوسياسية في المنطقة، ويعزز من ثقل ونفوذ القوة الإسرائيلية على حساب ميزان القوة العربية المختل أصلاً لصالح "إسرائيل"، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والمالية الإيجابية التي حققتها هذه الاكتشافات لـ"إسرائيل" في وضعها الاستراتيجي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تجدد الخلاف اللبناني الإسرائيلي على الحدود البحرية.

فمن الناحية الإقليمية، أثار الأمر اهتمام جيران "إسرائيل" لاكتشاف حدود موارد الطاقة، وأثار مخاوف لبنان خصوصاً بشأن السيادة على الاكتشافات والموارد، وأيضاً الخلاف التركي القبرصي الذي أدى إلى تقارب سياسي، واقتصادي، وعسكري بين "إسرائيل" وقبرص واليونان في السنوات الأخيرة.

بالرغم من الفرص التي تقدمها هذه الموارد، فإن النزاعات المتعلقة لترسيم الحدود البحرية تعيق عمليات التنقيب والتطوير خصوصاً على خلفية النزاعات الإقليمية، ومنها حالة الحرب بين لبنان و"إسرائيل"، بالإضافة إلى الصراع بين "إسرائيل" والفلسطينيين، والمسألة القبرصية، وتوتر العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" بين سنتي 2010–2016، وما زالت بعض هذه الصراعات والتوترات مستمرة حتى الآن، وهذا

يجعل كل من لبنان وتركيا تطالب بحقهما في الغاز، مما سيكون له أثر سلبي على أمن الحدود البحرية في المنطقة، ويوتر العلاقات من جديد.

وعلى صعيد آخر، وبالتوازي مع عوامل الصراع المتجذرة في المنطقة، فإن الاكتشافات أيضاً أحدثت تطوراً مهماً، وخصوصاً ما تقدمه من فرص تنموية للدول المشرفة على هذه المنطقة. هذه الحالة الاقتصادية تدرس العلاقة بين الاستكشاف والاستغلال وإنتاج الطاقة، والأمن البحري في شرق البحر المتوسط، حيث ستسعى كل دولة لتأمين مصالح الطاقة البحرية، وتحديد مناطقها الاقتصادية الخالصة، لذلك ستسعى هذه الدول لزيادة عدد السفن الحربية، والطائرات المروحية في منطقة شرق البحر المتوسط، لتأمين أمن الطاقة الذي فرض نفسه على معادلة الأمن القومي للمنطقة.

من هنا، فإن "إسرائيل" والشركات المعنية ستقوم بتأمين الطاقة، والعمل على تصديرها إلى الجيران بشكل أولي، فمشكلة "إسرائيل" الحقيقية تكمن في تعزيز الوجود البحري لكل من الدول الثلاث (قبرص، واليونان، وتركيا)، بالإضافة إلى روسيا الموجودة بأسطولها في شرق البحر المتوسط، الأمر الذي يفرض عليها القيام بتعزيزاتها البحرية لحماية البنية التحتية الخاصة بالطاقة لمواجهة أي خطر محتمل، ويشمل هذا أيضاً الوجود البحري للسفن البحرية الأمريكية في شرق البحر المتوسط. ولكن ينبغي عدم المبالغة في الحديث عن هذه المخاطر، لأنها تبدو بسيطة بالنسبة للصراع الموجود أصلاً في الشرق الأوسط من الناحية التاريخية. لهذا، تعمل "إسرائيل" على إيجاد اهتمام أوروبي وأمريكي للحفاظ على تأمين هذه المصادر.

وبناءً عليه، تسعى "إسرائيل" للحصول على استقرار سياسي مع محيطها العربي، لتحقيق أمن الطاقة الخاص بها، تحديداً في ضوء وجود الجماعات المحاربة القريبة منها في الجنوب اللبناني، مما يؤثر على أمن مصادر الطاقة كعنصر مهم في المنطقة، وعلى استقرار كلٍ من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من خلال صادرات الغاز المحتملة لـ"إسرائيل"، ومن الممكن أيضاً أن يؤثر على استقرار الأنظمة في كل من مصر والأردن في تعزيز اقتصادها. وفي الوقت نفسه فإن الصراع على الملكية من الممكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين تركيا وقبرص من ناحية، وبين لبنان و"إسرائيل" من ناحية أخرى، مما سيؤثر على أمن المنطقة واستقرارها.

مشكلة الدراسة:

تتوقف الدراسة عند أهم التداعيات الإقليمية المحتملة لهذه الاكتشافات واستغلالها، ومنها: الآثار الاقتصادية والمالية والسياسية على "إسرائيل" ووضعها ونفوذها الاستراتيجي في المنطقة، وآثار هذه الاكتشافات على مسار الخلاف اللبناني الإسرائيلي على الحدود البحرية، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والخلاف التركي القبرصي بشكل خاص الذي أدى إلى تقارب سياسي واقتصادي وعسكري بين "إسرائيل" وقبرص واليونان، تجسّد في القمة التي عقدت في نيقوسيا سنة 2016، وجمعت زعماء هذه الدول الثلاث بهدف إيجاد كيان جيوسياسي جديد في شرق البحر المتوسط، وهذا التقارب مرشح أيضاً للتحول إلى محور استراتيجي جديد يضم هذه الدول، ومن ضمن أهدافه غير المعلنة مواجهة تركيا، وتعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية التي لا بدّ من الإجابة عليها، وهي:

1. ما أثر اكتشاف مصادر الطاقة المتوقعة على العلاقة بين لبنان و"إسرائيل"؟
2. كيف سيؤثر اكتشافات واستغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط على العلاقات الإسرائيلية مع دول الجوار الإقليمي؟
3. ما هي تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة؟
4. ما هي تقديرات آثار اكتشاف واستغلال حقول الغاز الجديدة على النفوذ الإسرائيلي في المنطقة؟
5. ما مستقبل المنطقة في ظلّ اكتشافات الطاقة في حوض شرق البحر المتوسط؟

فرضيات الدراسة:

هناك علاقة سلبية بين "إسرائيل" والدول المجاورة لها منذ سنة 1948 وحتى إعداد هذا الكتاب، وتميزت محاولات التقارب بالصعود والهبوط حسب أجندة كل الأطراف

تجاه بعضهما البعض، فقضية اكتشافات الطاقة قد تحمل أهدافاً جديدة لتعزيز النفوذ الإسرائيلي سواء في المناطق البحرية أم البرية لأطراف العلاقة، لكنها أيضاً بالتأكيد تضاعف من عناصر الصراع بين الدول العربية و"إسرائيل".

ويمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

1. توجد علاقة بين اكتشافات واستغلال الطاقة في شرق البحر المتوسط والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة.
2. فقر "إسرائيل" لمصادر الطاقة حفزها للكشف عن حقول الطاقة في شرق البحر المتوسط.
3. هناك علاقة واضحة بين اكتشافات واستغلال الطاقة في شرق البحر المتوسط، وما ينتج عنه من صراع في المنطقة.
4. كلما اكتشفت "إسرائيل" حقولاً للطاقة زاد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة إلى توضيح علاقة اكتشافات واستغلال الغاز في شرق البحر المتوسط، وأثره على النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.
2. تفسير علاقة اكتشاف حقول الغاز في شرق البحر المتوسط على العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، والبحث عن متغيرات جديدة لترتيب استقرار منطقة الشرق الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، وإعادة ترتيب أوراق المنطقة من جديد بما يخدم أمن الطاقة وإمكاناتها الواعدة.
3. تسليط الضوء على التداعيات الجيوسياسية المحتملة لهذه الاكتشافات؛ على "إسرائيل"، وعلى منطقة الشرق الأوسط، وعلى مجريات الصراع العربي الإسرائيلي.
4. تقدير مدى احتمالات نجاح فرص تنموية للدول المشرفة على هذه المنطقة، وترتيب أمنها البحري في شرق البحر المتوسط، حيث ستسعى كل من البلدان (لبنان، وقبرص، واليونان)، لتأمين مصالح الطاقة البحرية، وتحديد مناطقها الاقتصادية الخالصة بموجب قواعد القانون الدولي.
5. استشراف مستقبل المنطقة في ظلّ اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على الصعيدين النظري والعملي:

من الناحية النظرية: بالرغم من وفرة الدراسات النظرية التي تطرقت إلى موضوعي اكتشافات واستغلال الغاز، وأثر ذلك على النفوذ الإسرائيلي في منطقة شرق البحر المتوسط، فإنه لا يوجد سوى مقالات محدودة حاولت الجمع بين الموضوعين، وحتى هذه الدراسات التي تمّ استعراضها في الدراسات السابقة لم تنطلق من إطار نظري سياسي اقتصادي وقانوني، يمكن له أن يحد من عيوب ومثالب الدراسات السابقة، بل حاولت هذه المقالات الغربية إيجاد أسانيد لجأت إلى تبرير الهيمنة الإسرائيلية على حقول الغاز، وبالتالي سوف تشكل هذه الدراسة لبنة أولى لسد هذه الفجوة في الأدبيات السياسية العربية.

وعلى ضوء عرض شامل للمشهد الإقليمي للطاقة، تتوقف الدراسة عند أهم التداعيات الإقليمية المحتملة لهذه الاكتشافات، ومنها: الآثار الاقتصادية والمالية على "إسرائيل"، ووضعها الاستراتيجي في المنطقة.

وتحاول الدراسة أن تلقي الضوء على المفاهيم الفرعية المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تشمل؛ المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتحديد الحدود البحرية، والنفوذ الإسرائيلي.

أما من الناحية العملية: موضوع قضية الغاز في شرق البحر المتوسط وأثرها في النفوذ الإسرائيلي على المنطقة، يحظى باهتمام بالغ على الصعيد الإقليمي والدولي اقتصادياً، وسياسياً، وقانونياً، وأمنياً. ولا شكّ أن دراسة القضايا السياسية القانونية المتفرعة عن الصراع العربي الإسرائيلي لها أهمية عملية بالنسبة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والدول العربية.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة البحثية اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج، وهي: المنهج القانوني، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

ويركز المنهج القانوني على دراسة وتحليل النصوص، والقواعد والمبادئ القانونية، من حيث التعرف على نشأتها وتطورها ومضمونها، وتطبيقاتها وفقاً لتطورات البيئة

الدولية. وكذلك التعرف على القواعد الحاكمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) سنة 1982، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لحقوق الدولة الساحلية، وكيفية حلّ النزاعات الدولية بالطرق السلمية، والاحتكام إلى قواعد القانون الدولي العام.

ومن ناحية ثانية، تمّ استخدام المنهج التاريخي لجمع المعلومات، والوثائق، والحقائق التاريخية عن مشكلة الدراسة موضع البحث والتحري، ويسهم هذا المنهج في الوقوف على جذور المشكلة الأساسية، بالإضافة للظواهر الفرعية المرتبطة بها، وعرضها في سياق متسلسل وواضح.

بينما وظّف المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات والبيانات لتكوين الفكرة الواضحة عن مشكلة الدراسة، من خلال الوصف الدقيق لها، وذلك من أجل الوصول إلى ماهية الأسباب والعوامل التي تتحكم فيها، ووصف الظاهرة المراد البحث فيها من أجل استخلاص العبر والنتائج، وتحليل طبيعة ظاهرة اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، من أجل الوقوف على أبعاد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة جراء هذه الاكتشافات.

حدود الدراسة:

1. **الحد المكاني:** وهو شرق البحر المتوسط في المنطقة الاقتصادية الخالصة، الواقعة بين الحدود اللبنانية "الإسرائيلية" التركية القبرصية.[1]
2. **الحد الزماني:** وهو تاريخ الاندفاع الشديد نحو اكتشاف حقول الغاز الواعدة على الحدود البحرية اللبنانية "الإسرائيلية" التي بدأت ذروتها خلال الفترة 2009–2017.

مصطلحات الدراسة:

1. **النفوذ:** هو القدرة على حمل الآخرين أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به، مفهوم القوة نفسه باستثناء العقوبات.[2] بينما يشير روبرت دال Robert Dahl، أنه لا يوجد

[1] انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 1: جغرافية نفط وغاز شرق البحر المتوسط، ص 187.

[2] إسماعيل عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي)،" موقع كتب عربية، 2005، انظر:
http://www.kutubpdfcafee.com/kutubcafe1/kutub1/Booksstream_k33_BookK2RTFMH8.pdf
(تم استرجاعه في 2017/5/21).

اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ (التحكم، القوة، السلطة، الإقناع، العزم، القدرة، القسر...إلخ)، ولا حول الطريقة التي تستخدم بها، لا في لغة التعامل العادية، ولا في علم السياسة، وعلماء السياسة مثلهم مثل غيرهم يستخدمون مجموعة منوعة من الكلمات، التي عادة لا يهتمون بتعريفها، بالرغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائماً وعلى مرِّ العصور محورية في التحليل السياسي، إلا أنه يبدو أن معظم المنظّرين افترضوا، كما فعل أرسطو Aristotle، أن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها يسهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين. لكن بالرغم من هذا، لا بدّ أن نقرّ بأن الدارسين ما زالوا غير متفقين على معنى النفوذ؛ فعند أحد الكتّاب هو "القوة"، وعند آخر من الصعوبة بمكان أن نضع أيدينا بدقة على المقصود عندما نقول إن "أ" يملك قوة أكثر نفوذاً من "ب".[3]

2. **الطاقة:** إن الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، وتحتاج إليها كل قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع، وتحريك وسائل النقل المختلفة، وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض. ويمكن تعريف الطاقة بأنها قابلية إنجاز تأثير ملموس (شغل)، وهي على أنواع؛ منها: طاقة الرياح، وطاقة جريان الماء ومساقطها، ويمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالوقود التقليدي (الفحم، والنفط، والغاز).[4]
3. **التنمية الاقتصادية:** تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "استخدام الموارد المتاحة للمجتمع لتحقيق الزيادة في الدخل القومي"، كما عرّفت أيضاً بأنها: "مجموعة الوسائل المرسومة الرامية إلى زيادة كمية العناصر المنتجة". وعرّفت أيضاً بأنها: "السياسات والإجراءات الوطنية المعتمدة المخططة المتمثلة في إحداث تغيرات كبيرة وجذرية في هيكل وبنيان المجتمع، وتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبحيث يستفيد منها جميع أفراد المجتمع".[5]

---

[3] روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال، ط 5 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 43–42.

[4] نصري ذياب، **جغرافية الطاقة** (عمّان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 7–9.

[5] فلاح خلف علي الربيعي، "التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص،" بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني، جامعة جرش الأهلية، جرش، 2003، انظر: http://www.t1t.net/researches/econm/2.doc (تمّ استرجاعه في 2017/5/18).

4. **النزاع الدولي:** يعرّف ريمون أرون Raymond Aron النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين، أو جماعتين، أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على الهدف نفسه، أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة، وكذلك رأى دينيس ساندول Dennis Sandole أن عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما، تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم، من خلال إضعاف، بشكل مباشر أو غير مباشر، قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.[6]

5. **المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone/EEZ:** هي مفهوم تمّ اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار سنة 1982، الذي تتولى بموجبه دولة ساحلية الولاية القضائية عن استكشاف واستغلال الموارد البحرية في الجزء المتاخم من الجرف القاري لها، والذي يعدُّ نطاقاً يمتد مسافة 200 ميل (نحو 322 كم) من الشاطئ.[7]

6. **الحدود البحرية Maritime boundary:** هي تقسيم المياه على سطح الأرض إلى مناطق بحرية يتم تعريفها حسب الجغرافيا الفيزيائية المحيطة، أو حسب الجغرافيا البشرية، وعادة ما يؤثر ترسيم الحدود البحرية على الحقوق الوطنية لاستغلال المعادن والموارد الطبيعية (الخصائص البحرية، والحدود السياسية، والمناطق). بالرغم من أن بعض البلدان تعتبر أن الحدود البحرية هي حدود المياه الإقليمية الخاصة بها، وكما عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تستخدم الحدود البحرية لتحديد المياه الدولية.[8]

7. **الغاز الطبيعي المسال (لنغ) Liquid Natural Gas (LNG):** الغاز الطبيعي المسال هو الغاز الطبيعي الذي تمّ تبريده إلى –162 درجة مئوية، وتغييره من الغاز إلى السائل الذي هو 600/1 من حجمه الأصلي. ويسمح هذا التخفيض الدراماتيكي بشحنه بأمان وبكفاءة على متن سفن للغاز الطبيعي المسال المصممة خصيصاً لذلك،

---

[6] داورتي جيمس وبالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)، ص 94.

[7] Georges Al Darazy, "The Impact of Levant Basin Oil and Natural Gas Discoveries on Lebanese-Israeli Relations," Master of Military Art and Science, General Studies, Lebanese University, Lebanon, 2014, p. 7, http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a613548.pdf

[8] EEZ boundaries, site of Marineregions.org, http://www.marineregions.org/eez.php

وبعد وصول هذه السفن إلى وجهتها، يتم تسخين الغاز الطبيعي المسال لإعادته إلى حالته الغازية وتسليمه إلى عملاء الغاز الطبيعي من خلال خطوط الأنابيب المحلية.[9]

الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

الدراسات الأجنبية:

1. فابيو إنديو، حوض الطاقة في المشرق: هل هو عامل مُغيّر للعبة الجيوسياسية في شرق البحر الأبيض المتوسط؟

Fabio Indeo, "The Levant Energy Basin: A Geopolitical Game Changer in the Eastern Mediterranean?," Paper, Center for Energy Governance & Security (EGS), September 2016.

تسلط هذه الدراسة الضوء تدريجياً على الإمكانات الاستراتيجية لحوض الشام، وتحويل مركز الثقل الجيوسياسي من الشاطئ الجنوبي إلى الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط. وعلاوة على ذلك، أظهرت أحداث الحراكات العربية في سنة 2011، عدم الاستقرار بشكل كبير، وضعف موردي الطاقة التقليديين في شمال إفريقيا الذي قد يواجه بعض الصعوبات، لضمان الإمداد المنتظم دون انقطاع. وقد أسهمت تقديرات المسح الجيولوجي الأمريكي حول إمكانات الغاز الطبيعي في حوض المشرق العربي، في تعزيز طموح بعض بلدان شرق البحر المتوسط ("إسرائيل"، وقبرص، ولبنان) أن تصبح مستقلة بالطاقة، وكذلك مورّدي الطاقة الذين يصدرون الغاز الطبيعي إلى الأسواق الدولية. وسيشكل تطوير احتياطيات الطاقة البحرية في حوض المشرق العربي "مؤثراً جيوسياسياً"، مما قد يؤثر على السيناريو السياسي القائم الذي يتميز بالمنافسات التقليدية، التي تعرقل حالياً تعاوناً مربحاً لمعالجة التهديدات والتحديات.

وسعت هذه الدراسة لتحليل إمكانات الطاقة في حوض الشام، حيث تركز بشكل رئيسي على احتياطيات الغاز في "إسرائيل" وقبرص ولبنان، وطرق التصدير المختلفة المتوخاة لشحن الإنتاج في المستقبل إلى الأسواق.

---

[9] Georges Al Darazy, "The Impact of Levant Basin Oil and Natural Gas Discoveries on Lebanese-Israeli Relations," p. 8.

وتوصل الباحث إلى أن تطوير احتياطيات الغاز الطبيعي الموجود في حوض شرق المتوسط يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار لدول المنطقة، حيث ستؤدي إلى زيادة التحالفات الاستراتيجية الجديدة من أجل تعظيم استغلال احتياطي الغاز الإقليمي، علماً بأن فكرة تشجيع التعاون الإقليمي في مجال الطاقة يمكن أن تؤدي إلى تهدئة التوترات، وتدفع الدول إلى التعاون لتبادل المنافع والإيرادات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن تطوير وتسويق احتياطي الغاز الطبيعي الموجود في حوض المشرق العربي، يمكن أن يمثل بشكل كبير "تغيير لعبة" جيوسياسية، ليس فقط على رقعة الشطرنج الإقليمية والدولية؛ بل أيضاً العلاقات بين الدول الإقليمية.

2. مراد آدِمير، إسرائيل وموارد الغاز في حوض المشرق.

Murat Agdemir, "Israel and The Gas Resources of The Levant Basin," *Ortadoğu Etütleri* Journal, vol. 6, no. 2, January 2015.

يتمحور موضوع الدراسة حول مكانة "إسرائيل"، وهي واحدة من أكثر الاقتصادات نمواً في المنطقة؛ إلا أنها تفتقر إلى إمدادات الطاقة الآمنة والمستدامة، وتعتمد على واردات الطاقة منذ سنة 1948. غير أن الاكتشافات الأخيرة غيّرت وجهة نظر "إسرائيل" في مجال الطاقة بشكل كبير، حيث إن احتياطيات الغاز المقدرة في شرق البحر المتوسط تبدو كافية لـ"إسرائيل" لتكون مصدراً صافياً للطاقة. ففي نيسان/ أبريل 2010، قدّر المسح الجيولوجي الأمريكي (أوسغس) (U.S. Geological Survey (USGS، أن موارد الغاز الطبيعي غير المكتشفة في منطقة حوض الشام، تتراوح بين 122 إلى 227 تريليون قدم مكعب على الأقل من الغاز الطبيعي القابل للاسترداد تقنياً. ووفقاً للجنة شيشينسكي Sheshinski Committee التابعة للحكومة الإسرائيلية، فإن ثلثي هذه الاحتياطيات تقع ضمن المياه الإقليمية لـ"إسرائيل".

وسعت هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات المحتملة على هذه الاكتشافات من الغاز الطبيعي على "إسرائيل"، من حيث مشكلات "إسرائيل" مع الدول العربية المجاورة، وأثر هذه المشكلات على استغلالها لهذه الاكتشافات، وإمكانية التصدير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اكتشافات الغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط، سوف تؤدي إلى تعديل كبير للخريطة الجيوسياسية الإقليمية، وأن نتائج الغاز في حوض الشام إما ستزعزع استقرار المنطقة، أو ستسهم في تحسين العلاقات بين البلدان ذات

الصلة. ويتطلب تطوير هذه الموارد تجاوز التحديات الرئيسية التي قد تترتب عليها آثار جيوسياسية، بالرغم من أن "إسرائيل" قد توصلت إلى اتفاق مع قبرص على حدودها البحرية، ومن غير المرجح أن يتم حلّ الخلاف مع لبنان قريباً.

3. محمد الكتيري ولورا الكتيري، أقلمة غاز شرق البحر الأبيض المتوسط: أمن الطاقة، والاستقرار، ودور الولايات المتحدة.

Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," Strategic Studies Institute (SSI) and United States Army War College Press, December 2014, p. 1.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن كل من الآثار الإيجابية والسلبية لاحتياطيات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط، والآثار المترتبة عليها بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن إدارة مصادر هذه الطاقة الجديدة، سوف تؤثر بشكل كبير على العلاقات بين دول المنطقة، خصوصاً بين "إسرائيل" وجيرانها بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، حيث إن منطقة الشرق الأوسط يسودها الكثير من النزاعات الجغرافية والسياسية، ولكنها في الوقت نفسه ذات أهمية استراتيجية حاسمة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. كذلك من الممكن أن تعزز هذه الاكتشافات التعاون الإقليمي لدول المنطقة، أي أن دعم الولايات المتحدة للمساعدة في استخدام هذه الموارد سيحدد مشهد الأمن الإقليمي لشرق البحر المتوسط في السنوات القادمة. بالإضافة إلى أن استقرار قبرص له أهمية كبيرة للحفاظ على مرافق القواعد الأمريكية في الجزيرة.

وقد توصل الباحث إلى أن أمن "إسرائيل" واستقرار بلاد الشام، تقع في قلب اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، لذلك يمكن أن تساعد الوساطة الأمريكية في إيجاد طريقة عمل مستدامة للأراضي المتنازع عليها، مثل الاستكشاف والإنتاج المشترك، أو تقاسم الإيرادات ومنع المزيد من التصعيد في المنطقة. حيث إن الدعم الأمني والعسكري الأمريكي لحلفائها الرئيسيين في حالة اندلاع صراع على الموارد الطبيعية في شرق البحر المتوسط يعد أمراً أساسياً في إدارة الصراع المحتمل في المستقبل.

كما استنتج الباحث أن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط توفر لاقتصادات المنطقة فرصة حقيقية لتحويل اقتصاداتها المحلية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي

طويل الأجل، وازدهار اقتصادي كبير لمنطقة الشرق المتوسط، ويمكن أيضاً للدعم الأمريكي – الديبلوماسي أن يشكل عنصراً قوياً محتملاً في إدارة هذه الاكتشافات واستغلالها.

4. الغاز الطبيعي ومستقبل الطاقة في إسرائيل: التخطيط في بيئة من عدم اليقين الشديد.

"Natural Gas and Israelis Energy Future: Planning amid Deep Uncertainty," Research Brief, site of RAND corporation, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الفرص والمخاطر التي تواجهها "إسرائيل" في التحول إلى اعتماد أكبر على الغاز الطبيعي المحلي، والدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة الإسرائيلي. ومن خلال العمل مع إطار زمني مستقبلي لسنة 2030، تناولت الدراسة استراتيجيات استخدام الغاز الطبيعي التي من شأنها أن تؤدي إلى مستويات وأنماط مختلفة من استهلاك الغاز الطبيعي، ثم نظرت في استراتيجيات لضمان وجود ما يكفي من الغاز الطبيعي لتلبية مستويات الطلب المستقبلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها صانعو السياسات الإسرائيلية، هي مشكلة عدم اليقين العميق، لذلك أوصت الدراسة بما يلي:

أ. يجب على الحكومة الإسرائيلية تنظيم أسعار الجملة والتجزئة للغاز الطبيعي المنتج محلياً على أساس تكلفة الغاز الطبيعي المستورد.

ب. بسبب ارتفاع تكاليف الخيارات المتاحة لتخزين الغاز الطبيعي، يجب على "إسرائيل" أن تحمي نفسها من حدوث اضطرابات في إمدادات الغاز الطبيعي عن طريق تخزين كميات كافية من الديزل وليس الغاز الطبيعي، لتلافي حدوث اضطرابات في المستقبل.

ج. يجب على "إسرائيل" تنفيذ الخطط القائمة لبناء خط أنابيب داخلي لتوزيع الغاز الطبيعي عالي الضغط بموازاة خط الأنابيب البحري.

5. سايمون هندرسون، خيارات إسرائيل وقبرص في تصدير الغاز الطبيعي.

Simon Henderson, "Natural Gas Export Options for Israel and Cyprus," Mediterranean Paper Series 2013, The German Marshall Fund of the United States, Washington, September 2013.

عرضت الدراسة للاكتشافات الأخيرة من الغاز الطبيعي في كل من "إسرائيل" وقبرص، حيث بيّنت أن كلاً من البلدين سيكون لديه القدرة على أن يصبح مصدراً للطاقة، ولكن عمق الحقول تحت سطح البحر والتي تصل إلى عمق ألفي متر في قاع البحر، وعلى بعد أكثر من مئة كيلومتر من ساحل أي من البلدين، مما سيزيد من التحديات الديبلوماسية التي تواجهها البلدان.

وتناولت هذه الدراسة مشروع الطاقة في شرق البحر المتوسط، من حيث الآثار السياسية والاقتصادية، والمخاطر، والفرص المتوقعة للاكتشافات الأخيرة للطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط، كما هدفت الدراسة إلى تعزيز الظروف السلمية، وتطوير فرصة الطاقة الجديدة في شرق البحر المتوسط، وتعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاكتشافات الجديدة في حوض شرق البحر المتوسط، ستتيح لـ"إسرائيل" وقبرص فرصة لتعزيز أمن الطاقة لديها، وتعزيز اقتصاداتها. ومع ذلك، فإن غاز شرق البحر المتوسط يقدم مجموعة من التحديات الخاصة؛ الجيولوجية والسياسية والتجارية، حيث إن هناك خطراً يواجه هذا الغاز، وهو ألا يتم الاستغلال الكامل له إذا لم تتمكن هذه الدول من التعامل مع التحديات التي تواجهها، وبينما تستطيع "إسرائيل" تصدير جزء صغير من غازها الفائض بواسطة خطوط أنابيب برية إلى الأردن وفلسطين؛ فإن المنطق السائد لكل من "إسرائيل" وقبرص هو تحويل الغاز الفائض إلى غاز طبيعي مسال، للشحن إلى العملاء المحتملين في أوروبا وآسيا. وسيتطلب ذلك عدة مليارات من الدولارات، واستثمارات طويلة الأجل.

6. مايتِ دي بونكور، الغاز البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط: من الخرافة إلى الواقع.

Maïté De Boncourt, "Offshore Gas in East Mediterranean: From Myth to Reality," Center for Energy Contemporary Turkey program, May 2013, p. 20.

عرضت الدراسة للغاز البحري في شرق البحر المتوسط، بعد أن كان من العدم إلى أن أصبح واقعاً، وتأثير ذلك على الدول، والكشف في حدود نطاقها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مسألة التصدير ترتبط بدور تركيا التي عزّزت نفسها كبلد عبور للطاقة إلى أوروبا لسنوات عديدة، ومن المحتمل أن تكون خيارات التصدير في نهاية المطاف محاطة بأسواق الغاز العالمية المعقدة، والسياسات الإقليمية.

وما زال من غير الواضح حاجة أوروبا للغاز، وهل تريده على شكل سائل أو أنابيب، لذلك لا تتوفر إجابة واضحة بالنسبة لأوروبا، حيث إن الطلب الأوروبي آخذ في الانخفاض، لذلك فإن تطور الغاز الطبيعي المسال وأسعار الغاز المسال غير مؤكدة، حيث أعادت ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة إحياء آمال العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم لإيجاد واستكشاف الغاز الخاص بها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتضح من الدراسات السابقة، أن قضية الغاز في شرق البحر المتوسط، وأثرها على النفوذ الإسرائيلي في المنطقة لم يتناولها أحد من الكتاب والباحثين الدوليين وخصوصاً الغربيين، إلا من حيث الإمكانات التي يمكن أن تعود على "إسرائيل"، متجاهلين حقوق الأطراف الأخرى أو الشركاء. كما أن هذه الدراسات لم تنطلق من إطار نظري، يمكن أن يحد من الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

هذا بالإضافة إلى أنه لا توجد دراسات باللغة العربية تناولت هذا الموضوع، وإن وجدت فهي عبارة عن مقالات صحفية لا تغطي الحاجة العلمية المطلوبة التي تحتاجها المكتبة العربية، وصانع القرار السياسي العربي في ظلّ وجود فجوة بحثية بهذا المجال، والذي بدوره يعطي المزيد من المعرفة العلمية المعبرة عن التحديات الجديدة التي تنتظر المنطقة، نتيجة هذه الاكتشافات الجديدة التي سوف تضفي على "إسرائيل" مزيداً من القوة والنفوذ.

وبالتالي سوف تشكل هذه الدراسة، محاولة متواضعة لسد هذه الفجوة العلمية في مجال الأدبيات السياسية والفقه العربي والدولي، من حيث رصد واقع حجم الإمكانات الواعدة المكتشفة في حقول الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط، وما له من أهمية اقتصادية لـ"دولة إسرائيل" ودول الجوار الإقليمي، كما أن هذه الاكتشافات تزيد من تضاعف عناصر الصراع أو التعاون بين الدول العربية و"إسرائيل" بشكل عام ولبنان بشكل خاص. يضاف إلى ذلك أن الدراسة تبين مدى حجم الخلاف التركي القبرصي من ناحية، والتقارب السياسي والاقتصادي والعسكري بين "إسرائيل"

وقبرص واليونان من ناحية أخرى. وتمّ التعريج في هذة الدراسة على الأثر السلبي لاكتشافات حقول الغاز على أمن الحدود البحرية وترسيمها وتحديدها في المنطقة، الأمر الذي يضاعف ويزيد من توتر العلاقات بين الدول صاحبة العلاقة، ويفتح الباب من جديد حول مقاربات سياسية جديدة وبأدوات صراعية لم تكن موجودة في حسابات عناصر القوة والضعف في موازين القوة في المنطقة.

وأخيراً، فإن الدراسة تقيّم أهم التداعيات الإقليمية المحتملة لهذه الاكتشافات واستغلالها، وخصوصاً من الناحية السياسية والاقتصادية والقانونية لدول المنطقة. لهذا كله، فإن الدراسة تعبّر عن رؤية علمية جديدة، تساعد صانعي القرار العربي على اتخاذ القرار الرشيد في كيفية التعامل مع هذا العنصر الجديد الذي زاد من النفوذ الاسرائيلي في المنطقة.

الفصل الثاني

الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط

الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط

مقدمة:

شكّل حوض شرق البحر المتوسط حقل كبير للغاز الطبيعي، وهو قادر على توفير موارد الطاقة لعدة بلدان في المنطقة، حيث قدّر المسح الجيولوجي الأمريكي أن هناك 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاسترداد، و122 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاسترداد في هذه المنطقة، وهو ما يعادل تقريباً الاستهلاك العالمي السنوي.[1]

تعود أول اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة إلى ثمانينيات القرن العشرين قبالة الساحل المصري، الأمر الذي أدرج الغاز كمصدر للطاقة على جدول الأعمال السياسية لعدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك اعتماد هذه البلدان لتشريعات قانونية سهّلت عملية اكتشاف حقول جديدة. بيد أن تزايد الطلب على الغاز بسبب زيادة الاستهلاك العالمي، أدى إلى قيام شركات النفط العالمية، التي تجذبها جولات ترخيص النفط، بالاستثمار في البنية التحتية البحرية، من أجل تصدير الطاقة كغاز طبيعي مسال، أو غاز أنابيب، ومن ثمّ فقد منحت الامتيازات للحفر في عدد من بلدان المنطقة داخل المياه الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى اكتشاف عدة أحواض ذات احتياطيات قادرة على تلبية احتياجات السكان المعنيين من الوقود كلياً أو جزئياً.[2]

كما تشير أحدث الاكتشافات البحرية في شرق البحر المتوسط إلى أن هذه المنطقة لديها الإمكانات لتكون مقاطعة هيدروكربونية كبيرة، وبالرغم من ذلك فإن هذه الإمكانات لن تكون ذات معنى حقيقي، إلا إذا تحولت هذه الاكتشافات إلى طاقة إنتاجية، وحتى

---

[1] U.S. Geological Survey (USGS), "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean," Fact Sheet, no. 3014, March 2010, https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

[2] Francesco Gobbi, Gas disputed in the Eastern Mediterranean, site of European Parliamentary Research Service (EPRS), 1/2/2013, https://epthinktank.eu/2013/02/01/gas-disputes-in-the-eastern-mediterranean/

ذلك الحين ستحتاج المنطقة إلى أن تتغلب على المزيد من التحديات، حيث أصبحت الطاقة عنصراً رئيسياً من الصراع الجيوسياسي في المنطقة. ولا بدّ من التأكيد قولاً بأن معظم اكتشافات الغاز في "إسرائيل" هي الأكثر حساسية في شرق البحر المتوسط، حيث إنها واحدة من أكثر المناطق السياسية تشابكاً على الأرض.[3]

ويعرض هذا الفصل المفهوم والإمكانات الإسرائيلية لحقول الغاز الطبيعي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، من خلال التطرق للتطور المتعلق باكتشافات الغاز الطبيعي في العالم، وأهميته لـ"دولة إسرائيل"، كما يوضح أيضاً الإمكانات المتاحة لهذه الحقول في شرق البحر المتوسط، وصولاً لدراسة الحقول المكتشفة، والتحديات التي تواجه هذه الاكتشافات لدول المنطقة.

المبحث الأول: الغاز الطبيعي وأهميته وإمكاناته لدول العالم و"إسرائيل":

ازدادت أهمية الغاز الطبيعي باعتباره أسرع مصدر للطاقة الأولية المتنامية في العالم، وذلك لأن الغاز الطبيعي متاح على نطاق واسع، ولأنه أنظف من حرق الوقود القائم على النفط. وتعد السوق العالمية للغاز الطبيعي أصغر بكثير من سوق النفط، وذلك لأن عمليات نقل الغاز ذات صعوبة وتكلفة عالية، ولكن بالرغم من ذلك نلحظ زيادة في الطلب على الغاز الطبيعي نظراً لاستخداماته المتعددة في القطاعات الصناعية المختلفة، والسكنية، والتوليد الكهربائي، والتجارة والنقل. وذلك بسبب إسهامات الغاز الطبيعي الإيجابية في تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون Carbon dioxide (CO2) مما يحد من التلوث البيئي.[4]

---

[3] Sohbet Karbuz, "Natural Gas Recourses in the Eastern Mediterranean: Challenges and Opportunities," site of The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2012, p. 217, http://www.iemed.org/observatori-en/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2012/Karbuz_en.pdf

[4] A. Demirbas, "The Importance of Natural Gas as a World Fuel," *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy* Journal, vol. 1, Issue 4, 2006, pp. 413–420, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/15567240500402586

في الوقت الذي يتطلع فيه العالم إلى تنويع مزيج الطاقة، تزداد أهمية الغاز الطبيعي حيث تقول الوكالة الدولية للطاقة International Renewable Energy Agency (IRENA) أنه ينظر إلى الغاز الطبيعي "كمصدر جيد لإمدادات الكهرباء" كما ينظر له على أنه "منخفض الكربون" مقارنة بالوقود الأحفوري الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، يستغرق بناء محطات الغاز نحو عامين، وهي مدة تعدُّ سريعة نسبياً، في حين أن حصة الغاز الطبيعي من مزيج الطاقة العالمي تزداد بنسبة 2% سنوياً، كما وصفت وزارة الطاقة الأمريكية الغاز الطبيعي أنه يؤدي دوراً حيوياً في إمدادات الطاقة الأمريكية، حيث تقول وزارة الطاقة الأمريكية إن استهلاك الغاز الطبيعي من المتوقع أن يصل إلى 26.6 تريليون قدم مكعب بحلول سنة 2035، مقابل 3.24 تريليونات قدم مكعب في سنة 2011.[5]

المطلب الأول: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم وأهميته كبديل للنفط:

أولاً: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي على المستوى الدولي:

إن الغاز الطبيعي يشكل اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم بالرغم من حداثته، فهو في الطبيعة إما مصاحباً للنفط أو مستقلاً عنه في مكامنه الخاصة، وحتى الماضي القريب كان الغاز الحر لا يستعمل إلا في مناطق إنتاجه وبصورة محدودة، وذلك بسبب صعوبة نقله وتخزينه. وكثيراً ما كان يحرق الغاز المصاحب للتقليل من كلفة النفط المستخرج، ولعدم وجود أسواق استهلاكية له، أما الآن وبعد أن تطورت الصناعات البتروكيميائية فقد أصبح الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة النفطية، لخلوّه من الملوثات البيئية كالرصاص والكبريت، وهذا ما جعل العالم يهتم بتطوير إنتاجه، وزيادة نسبة استخراجه يوماً بعد آخر، خصوصاً بعدما تقدمت الطرق الفنية لجهة خزنه وتسييله ونقله.[6]

---

[5] Anmar Frangoul, Natural gas: Why it's important and what you need to know, site of CNBC, 25/4/2017, https://www.cnbc.com/2017/04/25/natural-gas-why-its-important-and-what-you-need-to-know.html

[6] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000)، ص 34.

هذا بالإضافة إلى أن الغاز يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستهلاك العالمي للطاقة بعد النفط والفحم، وهناك إجماع شبه عالمي على أن الغاز سيكون مصدراً أساسياً للطاقة في المستقبل، بعدما أسهمت الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية والصين، وخصوصاً مع بروز تزايد ظاهرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، في استيعاب الغاز للاستخدام الصناعي وتوليد الكهرباء. ومن المثير للاهتمام، أن احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشفة عالمياً ارتفعت من 118 تريليون م^3 في سنة 1993 إلى 157 تريليون م^3 في سنة 2013، وتتواصل الاكتشافات في أجزاء كثيرة من العالم، وبالنسبة إلى مستويات الاستهلاك والإنتاج الحالية، يتوفر في العالم ما يكفي من الغاز لمدة 54 عاماً.[7]

ومن أجل الاطلاع على تطور اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط ومعرفة الاحتياطيات المرتبطة بهذه الاكتشافات لا بدّ من توضيح التالي:

ثانياً: تطور اكتشافات الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط:

من الملاحظ هنا أن منطقة شرق البحر المتوسط شهدت طفرة نوعية في اكتشاف الموارد الطبيعية التي لم يسبق لها مثيل منذ أواخر العقد الأول من القرن الـ 21، عندما قامت "إسرائيل" وتليها قبرص بأول اكتشافات هيدروكربونية في الخارج منذ سنوات عديدة. وأثبتت هذه الاكتشافات أنها أكبر بكثير من أي موارد أخرى سبق اكتشافها في شرق البحر المتوسط، كما تشير دراسة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة لسنة 2010 إلى أن منطقة حوض الشام، بما في ذلك قبرص والمناطق البحرية الإسرائيلية، وبعض الأراضي البرية في سورية أو لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكن أن تحمل ما يصل إلى 7.1 مليارات برميل من النفط، ونحو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعل ما لا يقل عن ثلثي قاعدة الموارد المحتملة في المنطقة ما يزال غير مكتشف.[8]

---

[7] Jassim Hussain, "Energy Alternatives and the Future of Oil and Gas in the Gulf," site of Al Jazeera Centre for Studies, 31/3/2015, p. 7, http://studies.aljazeera.net/en/dossiers/2015/03/201533183514675179.html

[8] Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," Strategic Studies Institute (SSI) and United States Army War College Press, December 2014, p. 1, https://www.files.ethz.ch/isn/186856/pub1243.pdf

وبالرجوع لإحصاءات سنة 2016، بلغ الاحتياطي الثابت أو المؤكد للعالم من الغاز الطبيعي نحو 8.6588 تريليونات قدم مكعب، وكان نصيب أوراسيا منه نحو 30.4% تقريباً، أما منطقة الشرق الأوسط فبلغ 5.42% تقريباً، والباقي موزع بين عدد من دول العالم في مختلف القارات. وتعدّ إيران صاحبة أكبر احتياطي للغاز في العالم، حيث بلغت نسبة الاحتياط الثابت لديها 18% تقريباً، تليها روسيا 17% تقريباً، ثم قطر 13% تقريباً، أما بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) البالغ عددهم 34 دولة كاملة العضوية، فلا تملك سوى 9.5% تقريباً من الاحتياطي العالمي.[9]

المطلب الثاني: أهمية الغاز الطبيعي وإمكاناته لـ"دولة إسرائيل":

أضحت ثورة الغاز في "إسرائيل" في عقدها الثاني من القرن الـ 21 قضية مهمة، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة لـ"إسرائيل"، والمحاذية لمياه لبنان وقبرص ومصر وقطاع غزة، كما تؤمّن ثورة الغاز مزايا اقتصادية ملحوظة لـ"إسرائيل" بالإضافة لإسهاماتها الكبيرة في تحسين نوعية البيئة، كما أنها تلامس مسائل مهمة في المجالات الاجتماعية والأمنية، وكذلك في العلاقات الخارجية، من بينها: توزيع عائدات موارد الغاز الطبيعي على الجيل الحالي والأجيال القادمة، وهذا يتوقف على وتيرة استغلال الغاز تلبيةً لحاجات الاقتصاد المحلية، والتصدير في هذا الجيل، وإبقاء الفائض للأجيال القادمة، بيد أن ضمان سلامة إمدادات الغاز، بالإضافة لاكتشافات الغاز قد عزّز من أمن الطاقة الإسرائيلي على الأمد البعيد، لكنها ولّدت تحديات أمنية جديدة متمثلة في الدفاع عن مرافق حيوية في عرض البحر بعيداً عن الساحل.[10]

---

[9] "BP Statistical Review of World Energy June 2017," site of BP, 66th edition, p. 26, https://www.bp.com/content/dam/bp-country/de_ch/PDF/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf

[10] شموئيل إيفين وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، انظر:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/Natural%20gas%20in%20Israel.pdf

كما تشكل الطاقة عنصراً حاسماً للنمو والتنمية الاقتصادية. وفي الواقع، فإن توافر موارد الطاقة يمكن أن يحول اقتصاد بلد ما إلى اقتصاد إنتاجي بدلاً من أن يكون اقتصاد استهلاكي، وبالإضافة إلى ذلك: فإن الحصول على النفط والغاز بأسعار معقولة أمر حيوي للاستقرار السياسي والاجتماعي. والأهم من ذلك: فإن اعتبارات الطاقة يمكن أن تؤثر على مسار السياسة الخارجية للدولة، فعلى سبيل المثال: لا يمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران قبل الثورة الإسلامية سنة 1979، إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار النفط والإمكانات الكبيرة لهذا الاحتياطي والمخزون الهائل، وما يشكله من استقرار وقيمة اقتصادية تؤثر على كينونة الدولة وتطورها، وعلاقاتها على كل الصعد داخلياً وخارجياً.[11]

وبناءً على ذلك فإن المسؤولين الإسرائيليين يعربون بشكل روتيني عن تفاؤلهم بأن الوعد الاقتصادي لموارد الطاقة الإسرائيلية، يمكن أن يجذب المساعدة الصناعية لتحقيق ذلك، وقد يكون هذا التفاؤل مبرراً. وبالرغم من أن "إسرائيل" لا تمتلك قطاعاً كبيراً للاستكشاف والإنتاج في الخارج، إلا أنها تعتمد على خبرة الشركات الدولية في استخراجه.[12]

أولاً: الأهمية الاقتصادية:

اكتسبت الاكتشافات الأخيرة للغاز أهمية قصوى في عدة جوانب، فمن الجانب الاقتصادي لـ"إسرائيل"؛ تضاعفت احتياجات الغاز لدى قطاع إنتاج الطاقة والصناعة، في حين أن آثار هذه الاكتشافات وما لحقها من اكتشافات، كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الإسرائيلي، بل وتصبح هذه الموارد أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم. ويُعدّ تاريخ 2009/1/17، بمثابة النقطة الأساسية في تغير الاقتصاد الإسرائيلي، بل وصل هذا التغير إلى تعزيز مكانة "إسرائيل" الاستراتيجية في المنطقة، واتضح ذلك عندما اكتشف فريق بقيادة شركة نوبل إنرجي Noble Energy، ومقرها هيوستن – تكساس، الغاز في حقل تامار في شرق البحر المتوسط، الذي يقدّر أنه يحتوي على 9.7 تريليونات قدم مكعب

[11] Emmanuel Karagiannis, "The Emerging Gas Region For The Eastern Mediterranean," site of isanet, 2015, p. 6, http://web.isanet.org/Web/Conferences/FLACSO-ISA%20BuenosAires%202014/Archive/00aaff25-0cb5-485e-815d-e18736382f33.pdf

[12] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," site of Congressional Research Service (CRS), 15/8/2016, p. 10, https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44591.pdf

من الغاز الطبيعي. ويتم تصنيف رؤوس بئر تامار بأنها تحتوي على غاز الميثان، وهو على مستوى عالٍ من النقاء، حيث بلغت قيمة إنتاج الطاقة لكل رأس بئر أكثر من أربعة أضعاف رؤوس آبار النفط السعودي. وبعد ذلك بعامين، اكتشف الفريق نفسه، عندما كان يحفر باتجاه الغرب، حقل غاز ضخم يسمى ليفياثان، حيث يقدّر أن هذا الحقل يحتوي على 18 تريليون قدم مكعب.[13]

ولكن بحسب تقرير لصحيفة غلوبس Globes الاقتصادية الإسرائيلية فإن موعد بدء تصدير غاز ليفياثان الإسرائيلي سيكون في أواخر سنة 2019 فقط.[14]

ولقد مرَّ الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بتغيرات ملحوظة في مجال الوقود، فخلال سنوات معدودة تحول الغاز الطبيعي إلى الوقود الرئيسي والمفضل لتوليد الكهرباء وللصناعات الكبيرة، لأنه صديق للبيئة وأقل كلفة، ووفر للاقتصاد نحو 20 مليار شيكل (نحو 5.4 مليارات دولار)، إلى جانب التقليل الملحوظ في إطلاق الملوثات بفضل تقليص استعمال النفط والفحم الحجري. وأسهم العثور على تجمّعات غاز ضخمة على السواحل الإسرائيلية في تشجيع المبادرات في مجال الطاقة التي تعتمد على الغاز الطبيعي، ففي سنة 2010 سُجّل في "إسرائيل" أقصى استهلاك للغاز الطبيعي بحجم يقدر بـ 3.5 مليارات م^3، منها نحو 90% تقريباً حُوّلت لتوليد الكهرباء. وكان 40% تقريباً من توليد الكهرباء في "إسرائيل" من الغاز الطبيعي، مما ساعد على توفير ما يقارب 4.1 مليارات دولار للاقتصاد. وأصبح المتوقع في سنة 2015 أن ترتفع هذه النسبة إلى 50%، تقريباً، وبالمقابل يتعزز إنتاج الغاز من المجمّعات الجديدة. وبناء على ما سبق، فإن سلطة الغاز الطبيعي في وزارة الطاقة والمياه تقود سياسة تعتمد على مواصلة اتجاه النمو في الطلب، وتحول الاقتصاد إلى استهلاك للغاز الطبيعي، مع التأكيد على ضمان التزويد المنتظم، ومنح التراخيص من أجل تطوير البنى التحتية، وتشجيع التنافس، واعتماد مقاييس السلامة والتعريفات، وحماية المستهلكين.[15]

---

[13] David Wurmser, "The Strategic Impact of Israel's Export of Natural Gas," site of Jewish Policy Center, 2013, https://www.jewishpolicycenter.org/2013/02/28/israel-natural-gas-export/

[14] عمر عاصي، الغاز الإسرائيلي، الحقائق والأرقام التي لا نعرفها عن حقل غاز ليفياتان، موقع ساسة بوست، 2016/9/29، انظر: https://www.sasapost.com/leviathan-gas-field

[15] قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل، موقع وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية، 2012، انظر:
http://archive.energy.gov.il/Arabic/Subjects/NG/Pages/GxmsMniNGEconomy.aspx?fbclid=IwAR0j9-652t0Xyl2E6i321qqkr_gltt4MtqcJqLHfR4xw8hvhHHjttOGDmgk

وبناءً على توقعات وزارة البنى التحتية الإسرائيلية، فإن الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي ستتعاظم، حيث بلغ حجم احتياجات الغاز الطبيعي في نهاية سنة 2011 نحو 4.6 مليارات م^3، وسيخصص ما نسبته 78% تقريباً من هذه الكمية لإنتاج الكهرباء، وما تبقى للصناعة، في حين ارتفع الطلب على الغاز في سنة 2015 ليصل إلى 11 مليار م^3، وسيخصص ثلثا الكمية لإنتاج الكهرباء. ومن المتوقع أن تصل احتياجات الغاز في سنة 2030 إلى 17 مليار م^3. وبالإضافة لما سبق ذكره، فإن الكثير من التجمعات الصناعية الكبرى باتت تهتم وتعتمد على الغاز الطبيعي، مثل: مصانع البحر الميت، وشركات إنتاج الإسمنت، والتجمع الصناعي الكيماوي (إسرائيل للكيماويات Israel Chemicals Ltd)، ومحطة توليد الكهرباء في عسقلان. ويبلغ طول الأنابيب التي تنقل الغاز الطبيعي نحو 400 كم، حيث يتم نقل الغاز من محطة التجميع الرئيسية قبالة شواطئ عسقلان إلى جنوب "إسرائيل" وشمالها، وتمتد أنابيب النقل من محطة توليد الطاقة في جنوب البحر الميت (سدوم)، وحتى مدينة حيفا في الشمال. وتشير توقعات شركة الكهرباء الإسرائيلية للفترة الفاصلة بين سنتي 2014–2030 إلى أن استهلاك "إسرائيل" من الغاز سيقارب نحو 197 مليار م^3 سنوياً، سواء للأغراض الصناعية أم لإنتاج الكهرباء.[16]

ومن أجل الاطلاع على المكاسب التي حققتها "إسرائيل" من وراء ذلك فلا بدّ من استعراضها على النحو التالي:

1. المكاسب الاقتصادية:

لقد حقّقت "إسرائيل" خلال الحقبة التاريخية السابقة، مكاسب اقتصادية هائلة جداً بفعل تدفق الغاز المصري إليها. فمنذ أن باشرت مصر تصدير الغاز إلى "إسرائيل" سنة 2008، عملاً بالاتفاق الذي وقّع سنة 2005 ولمدة 15 عاماً، وفَّرت خزانة "الدولة الإسرائيلية" مليارات الدولارات، وذلك بفضل الفرق الكبير بين سعر الغاز المصري الذي حصلت عليه، وسعره في الأسواق العالمية. فقد كانت "إسرائيل" تشتري المتر المكعّب من الغاز المصري بثلاثة دولارات، في حين كان سعره في السوق العالمية يبلغ 12 دولاراً.

[16] صالح النعامي، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجة وتداعيات إقليمية،" سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 4، انظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_4FB28AF3.pdf

ويرى يروم أرياف Yarom Ariav المدير العام السابق بوزارة المالية الإسرائيلية أن الغاز المصري الرخيص قد أسهم إلى حدّ كبير في تمكين "إسرائيل" من إنتاج الطاقة بتكلفة قليلة نسبياً.[17]

حيث إن مصر تسهم بنحو 37% تقريباً من الطاقة الكهربائية التي تنتجها شركة الكهرباء الإسرائيلية التي تعتمد على الغاز المصري المصدر لها. ولذلك، فقد أدى توقف إمدادات الغاز المصري إلى زيادة في التعريفة المتعلقة بالكهرباء حتى وصلت نسبتها ما بين 20–25% تقريباً، وهذا ارتبط فعلياً بصدور القرار المصري القاضي بإلغاء صفقة بيع الغاز المصري لـ"إسرائيل".[18]

ولا بدّ من التأكيد أنه في سنة 2011، استحوذت محطات توليد الطاقة الكهربائية على نحو 82% تقريباً من إجمالي كميات الغاز الطبيعي المستهلكة في "إسرائيل"، في حين بلغت نسبة استهلاك القطاع الصناعي ما يقارب 18% تقريباً، وهناك مخطط لاستخدام الغاز الطبيعي في وسائل النقل مستقبلاً، وكذلك لإحلاله محل غاز الطهو (البوتان والبروبان).[19]

ويحقق قطاع الغاز عوائد كبيرة لخزينة "إسرائيل"، فحسب تقرير صادر عن وزارة المالية فإن عوائد الضرائب التي تفرضها الدولة على الشركات العاملة في مجال استخراج الغاز تبلغ 40% تقريباً من القيمة المضافة للغاز، ويتوقع أن تبلغ إيرادات الدولة من ضريبة الغاز 16 مليار دولار في غضون بضعة أعوام.[20]

لذلك نرى أن اعتماد "إسرائيل" على إحلال الغاز الطبيعي ليكون بديلاً عن المواد الأخرى كان له بالغ الأثر على كل الجوانب، وبالذات الجانب الاقتصادي بما يحققه

---

[17] إيتي تريلينك ويروم أرياف، عندما يكون لديك غاز مصري رخيص من الغباء ألا تستغله، صحيفة **ذي ماركير**، 2012/4/24، انظر: https://www.themarker.com/dynamo/1.1692784 (باللغة العبرية) (تم استرجاعه في 2017/11/25).

[18] عمير بركات، الخوف من قطيعة سياسية دفع إسرائيل إلى التراجع في قضية الغاز المصري، موقع غلوبس، 2012/4/23، انظر: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000743472 (باللغة العبرية)

[19] شموئيل إيفين وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل."

[20] تسفي زرحيا، وازرة المالية: القيمة الإجمالية للضرائب المفروضة على الشركات التي تعمل في مجال الغاز ترتفع إلى 40% من قيمة الغاز، **ذي ماركير**، 2010/5/22، انظر:
https://www.themarker.com/markets/1.578558 (باللغة العبرية)

من فائدة لـ"إسرائيل"، وأن هذا التوجه نابع من تلك الأهمية لهذا المنتج الجديد داخل "إسرائيل"، فكان وما زال الاهتمام منصبّاً على هذه الثروة القيمة التي ستعطيها مكانة وقوة ونفوذاً في المنطقة وعلى كل المستويات، وهذا بالفعل ما تمّ ملاحظته لاحقاً.

وتؤكد المصادر الإسرائيلية ذات العلاقة باقتصاديات الطاقة أن استخراج الغاز الطبيعي سيحسّن ميزان المدفوعات الإسرائيلي بشكل واضح، حيث سيوفّر على الحكومة الإسرائيلية مئات الملايين من الدولارات سنوياً تدفع لاستيراد النفط، وستحصل الحكومة في المقابل على عوائد كبيرة من العملة الصعبة في حال تحوّلت إلى مُصدّر للغاز. لذا، ترى هذه المصادر أن استخراج الغاز لا يقلّص فقط اعتماد "إسرائيل" على الغاز الأجنبي، بل يقلّص أيضاً مدفوعاتها بالعملات الأجنبية. وقد أدّت اكتشافات الغاز إلى زيادة الاستثمارات في مجال البحث عن الغاز، حيث استثمرت الشركات الإسرائيلية حتى سنة 2010 نحو 3.1 مليارات دولار في عمليات البحث والتنقيب.[21]

نشرت وزارة الطاقة الإسرائيلية مناقصات لتوزيع التراخيص الجديدة للتنقيب عن الغاز والنفط في البحر المتوسط، وأعلن وزير الطاقة يوفال شتاينتز Yuval Steinitz عن فتح مياه البحر المتوسط قبالة البلاد أمام الشركات لتقوم بأعمال تنقيب جديدة لاستكشاف حقول غاز ونفط، وذلك بهدف تحويل "إسرائيل" إلى "إمبراطورية غاز"، وأيضاً دمج الغاز بنسب 70% إلى 80% تقريباً في حقل الطاقة وسوق الكهرباء في البلاد. وقال الوزير شتاينتز: "هذا أفضل استثمار لضمان مستقبل إسرائيل، وهو الإمكانية الوحيدة لتوسيع الموارد المستقبلية للدولة، مع أهمية تذويب الغاز الطبيعي في السوق المحلي". وبحسب وزارة الطاقة سيتم طرح عطاءات لاستكشاف 24 حقلاً بحرياً في المرحلة الأولى من العطاءات التي تنتهي في آذار/ مارس 2017، ويبلغ نطاق كل واحد منها 400 كم^2.[22]

لقد أدى التحول إلى الغاز الطبيعي في "إسرائيل" جنباً إلى جنب مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وفقاً لبنك هبوعليم Bank Hapoalim، إلى انخفاض كبير في كمية الدولار من واردات الطاقة إلى "إسرائيل" من 16 مليار دولار في سنة 2012 (عندما كان هناك

[21] صالح النعامي، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجة وتداعيات إقليمية،" ص 4–5.

[22] سباق الطاقة: يرسم حرب الخرائط الجيواستراتيجية في البحر المتوسط، موقع ربّان السفينة، 2017/10/8، انظر: https://assafinaonline.com/maritime-news/top-news/6467/2017-10-08-07-53-47

نقص في الغاز الطبيعي في "إسرائيل"، بسبب توقف الغاز من المورد المصري)، إلى 6.14 مليارات دولار في سنة 2013، و12.8 مليارات دولار في سنة 2014، و6.7 مليارات دولار في سنة 2015. ويبلغ الرقم الأخير 2% من الناتج المحلي الإجمالي لـ"إسرائيل". وقد خفضت معدلات التضخم، وزادت من نشاط السوق، وحسّنت ميزان المدفوعات. وفي الواقع، وفقاً لبنك هبوعليم بعد خصم التغيرات في تكاليف الطاقة، فإن مؤشر أسعار المستهلكين في "إسرائيل" قد ارتفع بنسبة 1% في سنة 2014 بدلاً من الانخفاض بنسبة 2% كما حدث سابقاً، وفي سنة 2015 ارتفع بنسبة 4% بدلاً من هبوط بنسبة 7%.[23]

2. الأهمية الاستراتيجية:

تؤكد المصادر الإسرائيلية وفق رؤيتها الخاصة أن هناك قيمة استراتيجية كبيرة لاكتشافات الغاز الجديدة، ولا سيّما في ظلّ التطورات التي شهدها العالم العربي في أعقاب الحراكات الشعبية العربية. فقد بات الإسرائيليون يدركون أنه لا يمكن ضمان تواصل تدفق الغاز المصري إلى خزانات شركة الكهرباء الإسرائيلية في أعقاب الحراك المصري، وفتح ملف بيع الغاز المصري لـ"إسرائيل" في محاكمة الرئيس المصري حسني مبارك وأركان حكمه، بالإضافة إلى عمليات التفجير التي استهدفت أنبوب الغاز الذي يوصل الغاز المصري إلى "إسرائيل" بالقرب من العريش، ويرون في الوقت نفسه أن استيراد الغاز الطبيعي من دول أخرى أمر لا يلائم الظروف الإسرائيلية الاستراتيجية.[24]

لا بدّ من الإشارة إلى أن وفرة الطاقة الإسرائيلية الجديدة على اقتصادها وندرة مواردها، يمثل في حدّ ذاته تغيراً استراتيجياً كبيراً وإيجابياً بالنسبة لـ"إسرائيل". فلقد عُدّ اكتشاف حقل تامار بالنسبة لـ"إسرائيل" بمثابة جسراً من أجل العبور إلى مستقبل الطاقة البديلة في المنطقة. لقد شكل حقل تامار بالنسبة لـ"إسرائيل" نقطة البداية، فكمية الغاز المكتشفة في البحر المتوسط لاحقاً تقزّم أي طلب إسرائيلي متوقع لما لا يقل عن نصف قرن. كما أن "إسرائيل" تستهلك حالياً نحو 7 مليارات م^3 من الغاز، ومن

---

[23] See Gina Cohen and Miki Korner, "Israel Oil & Gas Sector, Economic and Geopolitical Aspects: Distinguish between the Impossible, Potential and the Doable," Samuel Neaman Institute for National Policy Research, April 2016, p. 10, https://www.neaman.org.il/Files/6-459.pdf

[24] أورا كورين، نائب رئيس الوزراء التركي سنقلص حجم تعاوننا العسكري والاقتصادي مع إسرائيل، **ذي ماركير**، الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس، 2010/6/4، انظر:
https://www.themarker.com/consumer/1.569255 (باللغة العبرية)

المتوقع أن تضاعف هذه الكمية لاحقاً إلى 15.5 مليار م^3 بحلول سنة 2030. ولكن حتى مع هذه المعدلات المتزايدة للاستخدام، أمام ما يحتوي عليه حقل تامار والذي يقدر بـ 275 مليار م^3 من الغاز، يكفي لعقدين من الاستهلاك على هذا النحو، فإن "إسرائيل" سوف تصبح مصدّراً صافياً للغاز.[25]

لهذا، تفضل "دولة إسرائيل" لدواعٍ أمنية واستراتيجية عدم استيراد المواد الحيوية من الخارج، مثل: الماء والغذاء ومصادر الطاقة، وهي تنطلق من افتراض أنه في حال نشوب حرب، فإن السفن التي يفترض أن تورد الوقود لـ"إسرائيل" قد تتردّد في مواصلة نقله إلى الموانئ الإسرائيلية، خشية تعرّضها للإصابة في أثناء العمليات الحربية، حيث إن إمدادات الوقود لـ"إسرائيل" ستتأثر باندلاع حروب في مناطق أخرى، ولا سيما عندما تتعرّض الدول المصدرة للوقود لحالة من عدم الاستقرار السياسي، كما حدث عندما تفجرت الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979. وتخشى "إسرائيل" من عودة العرب لاستخدام سلاح النفط مجدداً، كما كانت عليه الأمور بعد سنة 1973، أخذاً بالاعتبار أن العرب والإيرانيين يحتكرون 10% من احتياط النفط في العالم.[26]

جدول رقم 1: توزيع استهلاك الطاقة الأولية بحسب الوقود لبعض دول الأقليم 2016 (مليون طن مكافئ للنفط TOE)[27]

	نفط (مليون طن)	غاز طبيعي	فحم	طاقة نووية	طاقة كهرومائية	طاقة متجددة	المجموع
مصر	40.6	46.1	0.4	–	3.2	0.6	**91**
اليونان	15.4	2.6	47	–	1.2	2.1	**25.9**
"إسرائيل"	11.6	8.7	5.7	–	*	0.4	**26.4**
تركيا	41.2	37.9	38.4	–	15.2	5.2	**137.9**
إيران	83.8	180.7	1.7	1.4	2.9	0.1	**270.7**

* أقل من 0.05 مليون طن مكافئ للنفط TOE.

ملاحظة: يقاس استهلاك النفط بمليون طن، وتقاس أنواع الوقود الأخرى بمليون طن مكافئ للنفط TOE.

ومن أجل ذلك، تسعى الحكومة الإسرائيلية للعمل لإسالة الغاز على الأراضي

[25] David Wurmser, "The Strategic Impact of Israel's Export of Natural Gas."

[26] أورا كورين، نائب رئيس الوزراء التركي سنقلص حجم تعاوننا العسكري والاقتصادي مع إسرائيل.

[27] "BP Statistical Review of World Energy June 2017," p. 6.

الإسرائيلية، وتصديره مباشرة عبر البحر إلى السوق المستهلكة. ولقد أعربت "لجنة تسيمح Tzemach Committee"، وهي اللجنة الحكومية الإسرائيلية المكلفة بوضع سياسات الغاز الطبيعي لـ"إسرائيل" بشكل عام، عن دعمها وتفضيلها أن أي منشأة تصدير يجب أن تكون موجودة على الأراضي الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قال مسؤولون في وزارة الطاقة والموارد المائية الإسرائيلية للصحافة الإسرائيلية، إنه سيتم بناء منشأة لتصدير الغاز في "إسرائيل" بالرغم من الصعوبات البيروقراطية، لأنه "لا توجد حكومة عاقلة مستعدة لأن تكون منشآت تصدير غازها في دولة أخرى، مهما بلغت درجة صداقتها".[28]

ومن أجل تعزيز القيمة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" لدى الغرب، فإن لأهمية تصدير الغاز في ظلّ تدهور الأوضاع في مصر، ليس فقط من حيث العداء لـ"إسرائيل"، ولكن أيضاً من حيث الفوضى والميول المعادية للغرب، وكلها تطورات تثير تساؤلات حول جدوى قناة السويس كطريق عبور أوروبي – آسيوي رئيسي. لذلك، فإن إنشاء خط أنابيب غاز طبيعي يمر عبر "إسرائيل"، يشكل مرتكز إضافي من أجل تحويل "إسرائيل" لتصبح طريق مرور رئيسي عبر المحيطات، يربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويعيد التأكيد على أن أرض "إسرائيل"، باعتبارها طريقاً رئيسياً للتجارة والنقل بديل لقناة السويس. ومن أجل ذلك، ينظرون إلى تطوير منطقة إيلات Eilat وامتدادها الإسرائيلي، كبوابة أوروبا إلى آسيا.[29]

وغني عن البيان أيضاً، أن تدهور العلاقات مع تركيا سيؤثر سلباً في أي توجّه إسرائيلي مستقبلي لاستيراد الغاز من الخارج. وتكتسب تركيا دوراً محورياً في مجال اقتصاديات الغاز، بالرغم من أنها ليست من الدول المنتجة له، فموقعها جعلها حلقة الوصل بين الدول المنتجة للغاز والدول المستهلكة له، حيث إن الأنبوب الذي ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا يمر عبر تركيا، وكانت "إسرائيل" تراهن على شراء الغاز من روسيا، عبر أنبوب يمرّ بتركيا. وقد بحثت "إسرائيل" هذا الاقتراح مع القيادة الروسية،

[28] شموئيل إيفين وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل."

[29] Amiram Barkat, Leviathan partners need $10b to export gas, site of Globes, 13/11/2011, https://en.globes.co.il/en/article-1000697565

وتحمس رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin للفكرة. وفي سنة 2009 عرض على تركيا إنشاء خط لنقل الغاز يمر من تركيا ويتجه إلى "إسرائيل" وبعض دول المنطقة، لكن تركيا لم تبد حماساً للفكرة حتى عندما كانت العلاقات بينها وبين الحكومة الإسرائيلية لا تواجه في ذلك الوقت أي خلافات. وقد صرّح وزير الطاقة التركي: أن بلاده لن تطوّر مشاريع إقليمية مشتركة مع "إسرائيل" إلا بعد تطبيع العلاقات بينها وبين سائر دول المنطقة. ومن الواضح أنه في أعقاب التدهور الحاصل في العلاقات التركية الإسرائيلية، فإن إمكانية تعاون تركيا مع "إسرائيل" في الحصول على الغاز الروسي تراجعت بشكل كبير.[30]

ثانياً: إمكانات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي:

تركزت البدايات الأولى لـ"إسرائيل" في اكتشاف احتياطيات الغاز غير المستغلة في الفترة ما بين سنتي 2000–2004، ولكن اكتشاف حقول تامار وليفياثان ودانيال Daniel على التوالي في السنوات 2009، و2010، و2016، حوّل "إسرائيل" إلى مصدر إقليمي للغاز، مما منحها وسائل جديدة للسلطة في علاقاتها مع الدول المحيطة بها.[31]

مع العلم بأن الاحتياط المكتشف كان ضئيلاً، بحيث إن بعضه تمّ استنفاده فعلاً بالرغم من محدودية الإنتاج، وخصوصاً حقل ماري بي Mari–B Field وهو أول حقل للغاز يبدأ الإنتاج فيه، وكان ذلك في سنة 2004 والذي جرى بيع إنتاجه إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية التي كانت أيضاً تستورد الغاز من الحقول المصرية خلال الفترة 2008–2012. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاحتياط المكتشف حتى سنة 2012 يعدُّ ضئيلاً نسبياً (نحو 40 تريليون قدم مكعب) في حال مقارنته بالدول ذات الاحتياط الغازي الضخم مثل إيران (1,187 تريليون قدم مكعب)، أو قطر (885 تريليون قدم مكعب)، أو حتى الاحتياط المكتشف في الدول المجاورة المطلة على البحر المتوسط، مثل مصر (72 تريليون قدم مكعب). لكن في الوقت نفسه، فإن عمليات الاكتشاف تستمر

[30] أورا كورين، نائب رئيس الوزراء التركي سنقلص حجم تعاوننا العسكري والاقتصادي مع إسرائيل.

[31] Pasquale De Micco, "The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?," site of European Parliament, 2014, p. 6, http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2014/522339/EXPO-AFET_SP(2014)522339_EN.pdf

أعواماً، بل عقوداً عديدة، وبالتالي فإن حجم الاحتياط الغازي المكتشف حتى الوقت الحاضر لا يشكل صورة نهائية لما هو متوفر في باطن الأرض. ولعل الاكتشافات في سنتي 2009 و2010 لحقول تامار وليفياثان بالقرب من المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية، تفي باحتياجات "إسرائيل" الداخلية من الوقود لعقود، مما يغيّر توازن الطاقة بشكل إيجابي وقد تمنح تراخيص حفر لشركات النفط العالمية.[32]

وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" تمتلك 6.4 تريليونات قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة، وهي ثاني أكبر احتياطيات في منطقة شرق البحر المتوسط بعد مصر، وذلك بعد أن بدأت باكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي في سنتي 2009 و2010. وبهذا تكون "إسرائيل" قد بدأت في تركيز احتياجاتها المستقبلية من الطاقة على الغاز الطبيعي، بما في ذلك المناقشات حول تصدير الغاز الطبيعي إقليمياً وعالمياً. وقد بدأت "إسرائيل" فعلياً في دمج الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الذي يضم ما يقرب من 30% من احتياجاتها من الوقود الأولي لسنة 2015.[33]

ونشير هنا بأن الإنتاج في حقل غاز تامار قد بدأ في نيسان/أبريل 2013، حيث يحتوي على احتياطي غاز يقدر بنحو 283 مليار م^3، وسيتم استخدام الجزء الأكبر من هذا الغاز لتلبية احتياجات "إسرائيل" المتزايدة للطلب على الغاز. كما اكتشفت الشركات العاملة في حقول التنقيب عن الغاز الإسرائيلي حقل غاز ليفياثان، حيث كانت نسبة مجموعة ديليك Delek Group من هذا الاكتشاف 45%، والشركات الإسرائيلية 15%، والشركة الأمريكية نوبل إنرجي 40%، حيث تقدر احتياطيات هذا الحقل بـ 510 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الحكومة الإسرائيلية بتصدير 43.2%، فإن احتياطيات الغاز الإسرائيلية المتاحة للتصدير تصل إلى قرابة 410 مليار م^3.[34]

كما أعلنت شركة وودسايد بيتروليم Woodside Petroleum وهي أكبر شركة للنفط والغاز الطبيعي في أستراليا استحواذها على نسبة 30% من حصة حقل غاز ليفياثان،

---

[32] Francesco Gobbi, Gas disputed in the Eastern Mediterranean, p. 2.

[33] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 10.

[34] Pasquale De Micco, "The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?," p. 6.

حيث تمّ تقسيم أسهم حقل ليفياثان، بين مجموعة ديليك الإسرائيلية التي تمتلك الحصة الكبيرة في هذا الحقل، وشركة نوبل إنرجي، ونسبة خاصة للشركات الإسرائيلية، كما ستحوّل كل شركة من هذه الشركات نسبة من حصتها في هذا الحقل ليفياثان إلى شركة وودسايد بتروليوم، وهذا يجعل الشركة الأسترالية شريكاً استراتيجياً في عملية الحفر في حقل ليفياثان. بالإضافة لذلك فإن هذا الاتفاق سيسمح لشركة وودسايد بتروليوم أن تشارك في عمليات الاستكشاف البحري عن الغاز والنفط في المستقبل، وأن تُنمِّي محفظتها حسب ما تحدث به بيتر كولمان Peter Coleman، الرئيس التنفيذي لشركة وودسايد.[35]

هذه الاكتشافات جعلت لدى "إسرائيل" القدرة على أن تصبح مصدراً للغاز، حيث يوجد العديد من المشترين المحتملين للغاز الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال؛ مصر التي تواجه حالياً أزمة في الطاقة، وتحتاج إلى استيراد الغاز لتلبية الطلب المحلي المستقبلي، وفي حين أن واردات الغاز الإسرائيلية لا تحظى بشعبية سياسية في مصر، إلا أن الشركات المصرية الخاصة بدأت بالفعل في التفاوض مع شركة نوبل إنرجي لاستيراد الغاز الإسرائيلي. كما يعدّ الأردن أيضاً وجهة محتملة للغاز الطبيعي، حيث إن الهجمات المتكررة على خط أنابيب الغاز في مصر أدت إلى خفض أمن الطاقة في الأردن، مع البحث عن زيادة الحاجة إلى إيجاد مصادر بديلة وموثوقة للغاز الطبيعي. ولعل تحسن العلاقات الإسرائيلية التركية، جعل إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا أمراً ممكناً، بحيث يمكن شحن هذه الصادرات عبر عدة طرق، إما عن طريق إنشاء خط أنابيب مباشر، أو عبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال التي تعبر البحر المتوسط.[36]

لهذا كله أسست "إسرائيل" هيئة ناظمة للغاز، تملك صلاحيات أكبر من هيئة مكافحة الاحتكار، وبدأت الهيئة الناظمة بفتح 24 قطعة بحرية للشركات العالمية، فقد بدأت العروض في 2017/4/21. وتُعد هذه أول جولة تراخيص إسرائيلية منذ خمسة أعوام، كما تكمن أهمية هذه الجولة في التفاف "إسرائيل" على النزاع الذي حصل خلال

---

[35] Gabe Ficher, Top Australian company buys into Israeli natural gas, site of The Times of Israel, 3/12/2012, http://www.timesofisrael.com/top-australian-company-buys-into-israeli-natural-gas/?fb_comment_id=303575026409039_1460037

[36] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 12.

سنتي 2014 و2015 مع الشركات الدولية، بالإضافة لفتح المجال للمرة الأولى منذ سنة 1948، لعمل الشركات النفطية العالمية في "إسرائيل".[37]

يستنبط مما سبق أن اكتشاف حقول الغاز الطبيعية الإسرائيلية يعدُّ بمثابة رصيد اقتصادي واستراتيجي وسياسي، له أهمية بالغة. لذلك تسعى "إسرائيل" من وراء امتلاكها لهذه الثروة لتصبح ذات مكانة مرموقة في سوق الطاقة الإقليمي والعالمي، ولهذا كله كان الاهتمام والتركيز على التنقيب عن حقول الغاز في شرق البحر المتوسط من أجل امتلاكها والسيطرة والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من احتياطيات الغاز الطبيعية في تلك المنطقة، بالإضافة لطمأنة المستثمرين الإسرائيليين والأجانب وتحفيزهم من أجل الاستثمار في هذا المجال داخل "إسرائيل"، وستسعى أيضاً لتصدير الغاز من أجل رفد خزينة الدولة بالإيرادات الكبيرة، كما وسيسهم في عمليات التمويل المرتبطة بتطوير حقول الغاز البحرية المزمع التنقيب عنها، هذا كله سيؤدي لتعزيز كثير من المكاسب لـ"إسرائيل" على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وسيصب في تعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

المبحث الثاني: الإمكانات المتاحة لحقول الغاز في شرق البحر المتوسط:

المطلب الأول: حقول الغاز المكتشفة في "إسرائيل":

إن الاهتمام في شرق المتوسط كقاعدة موارد للغاز الطبيعي، آخذ في الازدياد منذ اكتشاف "إسرائيل" الأول للغاز الطبيعي في سنة 2009، حيث تمّ أولاً اكتشاف حقل تامار قبالة الساحل الإسرائيلي، ثم تلاه سلسلة من الاكتشافات المهمة في شرق البحر المتوسط، مثل: اكتشاف حقل ليفياثان في "إسرائيل"، وأفروديت Aphrodite في قبرص، وزوهر في مصر، في الوقت الذي يسعى فيه لبنان بنشاط لتقييم موارده من الغاز الطبيعي.[38]

---

[37] صحيفة **الحياة**، لندن، 2011/12/11.

[38] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 1.

كما وصرحت السلطات الإسرائيلية منذ صيف 2009 عن اكتشافها لعدد من الحقول التي تضم كميات كبيرة من الغاز قبالة سواحلها الشمالية،[39] وأشارت إلى أن هذه الحقول هي على النحو التالي:[40]

1. حقل تامار:

تمّ اكتشاف حقل تامار في سنة 2009، ويبعد نحو 90 ميلاً (نحو 145 كم) غرب شاطئ مدينة حيفا، حيث يقدر الاحتياطي الحالي للغاز الطبيعي في هذا الحقل بـ 240 مليار م^3، ويعدّ 2013/3/31 هو تاريخ بدء الإنتاج في هذا الحقل، كما وتقدر القيمة الإجمالية لتكاليف تطويره بـ 8.2 مليارات دولار، ويعدّ من أهم حقول الغاز الإسرائيلية الكبيرة لما سيوفره من 30% من احتياجات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي على مدى 20 عاماً.[41]

2. حقل داليت:

تمّ اكتشاف حقل داليت في نيسان/ أبريل 2009، ويقع هذا الحقل على بعد مسافة 60 كم غرب شاطئ مدينة الخضيرة، وتقدر طاقته الإنتاجية بـ 15 مليار م^3، وتعدّ سنة 2013 تاريخ بدء الانتاج من هذا الحقل، ويبدو أن محدودية كميات الغاز الموجودة فيه قد تقلّصت جدواه الاقتصادية، لكن وزارة البنى التحتية الإسرائيلية ترى أن وجود هذا الحقل على عمق أقل بكثير من العمق الذي يقع عنده الغاز في حقل تامار، علاوة على قربه من الساحل سيجعلها تباشر الاستثمار فيه قبل حقل تامار.[42]

3. حقل ليفياثان:

تمّ اكتشاف حقل ليفياثان في حزيران/ يونيو 2010، ويوجد الغاز في موقع ليفياثان على عمق ثلاثة كيلومترات تحت قاع البحر، في جيب طوله 200م من الغاز الطبيعي

---

[39] انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 2: حقول الغاز على طول شواطئ شرق فلسطين المحتلة، ص 188.

[40] صالح النعامي، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية."

[41] Melanie Lidman, 10 things to know about Israel's natural gas, The Times of Israel, 29/11/2015, p.1, https://www.timesofisrael.com/top-10-things-to-know-about-israels-natural-gas/

[42] Shmuel Even, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance," *Strategic Assessment*, vol. 13, no.1, July 2010, site of The Institute for National Security Studies (INSS), http://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/02/FILE1279453466-1.pdf

المحصور داخل مساحات من الصخور من الحجر الرملي أو طبقات من الرمل، وتعد سنة 2016 هي تاريخ بدء الانتاج في المواقع القريبة من مدينة عسقلان. بينما يقدر حجم حقل ليفياثان نحو 510 مليار م^3 تقريباً.[43]

4. حقل ألون Alon:

هذا الحقل يقع في الشمال من حقل تامار، ويعد أكثر حقول الغاز المكتشفة قرباً من الحدود البحرية بين "إسرائيل" ولبنان، كما أعلنت عن ذلك الحكومة اللبنانية. ولم يتم حتى سنة 2011 إجراء أي عمليات مسح للحقل، لكن تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه يحتوي على كميات كبيرة من الغاز.[44]

5. حقل كاريش Karish وحقل تانين Tanin:

يقع حقل كاريش على بعد مسافة 75 كم من مدينة حيفا، و20 كم شمال حقل تامار، وعمق مائي بـ 5,700 قدم. وقد قدمت وزارة الطاقة الإسرائيلية خطتها الرسمية، لتطوير حقول الغاز الطبيعي في مياه كاريش وتانين (التمساح) الموجودة في المياه الاقتصادية المتوسطية في "إسرائيل". ويقع كاريش وتانين بالقرب من حقول الغاز الكبيرة في تامار وليفياثان في "إسرائيل".

وبموجب هذه الخطة سيتم تطوير حقل كاريش أولاً، وسيتم تطوير حقل تانين إذا كان الطلب على الغاز الطبيعي مرتفعاً بما فيه الكفاية في السوق الإسرائيلية. وأشاد وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز بالاقتراح الداعي إلى إظهار قدرة "إسرائيل" على "الحفاظ على الجدول الزمني" لتطوير مواردها الطبيعية من الطاقة، وزعم أن الحقول تحتوي على نحو 1.8 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، والتي من شأنها أن تتدفق إلى "إسرائيل" بحلول سنة 2020.[45]

---

43 Melanie Lidman, 10 things to know about Israel's natural gas, p. 1.

44 Wafa Amr, Israeli Arabs strike over living conditions, site of The Marker, 8/8/2001, https://www.themarker.com/markets/oil-and-gas-exploration/1.66685

45 JNS Organization, Two New Natural Gas Fields to Service Israel by 2020, site of The Elgemeiner, 8/8/2017, https://www.algemeiner.com/2017/08/08/two-new-natural-gas-fields-to-service-israel-by-2020/

6. حقل دانيال Daniel:

يمكن أن يكون أكبر حقل للغاز الطبيعي قبالة ساحل البحر المتوسط في "إسرائيل"، منذ أن اكتشفت إمكانات حقل ليفياثان لأول مرة. وقالت المجموعة التي يقودها إيسرامكو النقب Isramco Negev ومودين إنرجي Moden Energy: إن تقريراً جيولوجياً أظهر أن هناك 8.9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي في دانيال إيست Daniel East ودانيال ويست Daniel West بالقرب من مياه غزة. وهذا من شأنه أن يجعله أكبر من حقل تامار، وهو أكبر حقل في "إسرائيل" حالياً، ويحتوي على نحو 9.9 تريليونات قدم مكعب من الغاز. ومع ذلك، فإن الاكتشافات الجديدة ليست سوى ثلث حجم حقل ليفياثان الذي ما يزال ينتظر التنمية، ويحتوي على نحو 22.9 تريليونات قدم مكعب. وكانت أخبار العثور على دانيال مفاجِئة لأسواق الأسهم التي كانت تركز على تطوير حقل ليفياثان بعد أن وافقت الحكومة على اتفاق إطار الغاز، ووضع العناصر الأخيرة من الهيكل التنظيمي للصناعة. ومع ذلك فقد انخفض سهم إيسرامكو الذي يملك 75% من الترخيص، بنسبة 1.1% فقط عند 65 أغورة (نحو 16 سنتاً) في تداولات تل أبيب للأوراق المالية، وكانت معظم أسهم الطاقة أقل، حيث انخفضت أسعار الطاقة العالمية بشكل حاد جداً، وقبل يوم واحد من إلغاء العقوبات المفروضة على إيران، مما مهد الطريق أمام زيادة النمو في العرض، حيث إن المحللين كانوا بعيدين عن التأكد من أن تكون قادرة تجارياً على استخراج الغاز. وقال إيران سار Eran Saar الرئيس التنفيذي لشركة إيسرامكو:

> في الوقت الذي نتحدث فيه عن نتيجة مشجعة، والتي يجب أن تجدد الأمل في قطاع التنقيب عن الغاز في إسرائيل، يجب أن نتخذ كل شيء على نحو متناسب في رأيي المتواضع، هذا ليس تطوراً دراماتيكياً لصناعة الغاز الإسرائيلية. نحن لا نتحدث عن اكتشاف ولكن عن تقرير حول الموارد المحتملة والتي لسنا متأكدين كيف سوف تؤتي ثمارها في هذه المرحلة.[46]

وعلاوة على ذلك حذّر إيلا فريد Ela Fried محلل الطاقة في أسواق رأس المال الدولية قائلاً: على عكس تامار وليفياثان، حيث إن كلاً منهما يتكون من هيكل جيولوجي واحد، إلا أن دانيال يتكون من عشرة هياكل منفصلة، كل منها يتطلب حفر منفصلة ومكلفة

[46] Eran Azran, Potentially Gas Reserves Discovered in Israeli Waters, *Haaretz* newspaper, 17/1/2016, https://www.haaretz.com/israel-news/business/major-gas-reserves-found-in-israeli-waters-1.5391734

للتحقق منها. ومع ذلك، قالت مصادر في قطاع الطاقة: إن الاكتشاف الأولي كان دليلاً على دحض أولئك الذين كانوا يشككون في العثور على المزيد من الغاز قبالة الساحل في المياه الاقتصادية الإسرائيلية. وتقع مواقع دانيال إيست، ودانيال ويست في المياه العميقة على بعد مئة كيلومتر تقريباً من الساحل. وبصرف النظر عن إيسرامكو تمتلك مودين في "إسرائيل" حصة 15% مع خيار إضافي بنسبة 10% إلى 15%، في حين أن شركة آي تي بي للنفط والغاز ATP Oil and Gas، والشركة الأمريكية للغاز والتكنولوجيا (أي جي أند تي) American Gas Technology (AG&T) لديها نحو 5% لكل منهما، وآي تي بي هي شركة مقرها مدينة هيوستن الأمريكية تقوم ببعض العمليات في خليج المكسيك. وذكر تساهي سلطان Tzahi Sultan أحد المساهمين المسيطرين في مودين: إن موقع دانيال قدم أكبر اكتشاف للغازات المحتملة منذ اكتشاف ليفياثان، ويمكن أن يغير سوق الطاقة الإسرائيلية بشكل كبير. مؤكداً إذا تحققت إمكاناته فإن هذا الاكتشاف يمكن أن يحفّز المنافسة بشكل كبير في سوق الغاز الإسرائيلي.[47]

مصادر الغاز الطبيعي في "إسرائيل":

قبل الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي، كانت "إسرائيل" تعتمد على مصدرين أساسيين في الحصول على الغاز الطبيعي، سواءً لتوليد الطاقة أم للأغراض الصناعية، وهما:

1. الغاز المصري:

يشكل الغاز المصري المصدر الثاني للغاز الطبيعي بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث إن شركة الكهرباء الإسرائيلية وقّعت في تموز/ يوليو 2005، عقداً مع الشركة المصرية "شركة غاز شرق المتوسط"، حصلت بموجبه على 37% من احتياجاتها من الغاز من مصر. ويتم نقل هذا الغاز عبر خط أنابيب بحري من ميناء العريش حتى نقطة تجميع الغاز قبالة ساحل مدينة عسقلان. ويقضي الاتفاق بين الشركتين أن تقوم الشركة المصرية بتزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية بـ 25 مليار م^3 من الغاز على مدى 15 عاماً، أي نحو 1.7 مليار م^3 في العام الواحد. وبناءً على ذلك، فقد منح الاتفاق الشركة الإسرائيلية، إمكانية تمديد العمل بالعقد وبالشروط ذاتها مدة خمسة أعوام أُخرى بعد انقضاء الفترة السابقة.[48]

---

47 Ibid.

48 صالح النعامي، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية."

2. حقول يام تيثيس Yam Tethys:

هذه الحقول اكتشفت قبالة شاطئ عسقلان سنتي 1999 و2001، وبدأ إنتاج الغاز منها منذ سنة 2004، وفي سنة 2009 زوّدت هذه الحقول شركة الكهرباء الإسرائيلية بـ 67% تقريباً من احتياجاتها من الغاز. وقد تمّ حتى سنة 2010 استخراج 15 مليار م^3 من هذه الحقول.[49]

يوضح الجدول التالي تاريخ بعض الاكتشافات والاحتياطيات المؤكدة وبدء الإنتاج في كل حقل من الحقول، وبلغت قيمة الاحتياطيات 6.712 مليارات م^3، كما وبدأ الإنتاج من الحقول التي اكتشفت سنة 1999 وسنة 2010 وهي حقول نوا Noa، وماري بي، وداليت، وتامار وليفياثان، ولكن حتى كتابة هذا البحث لم يتم الإنتاج من الحقول التي اكتشفت سنة 2011 إلى سنة 2016 وهي حقول دولفين Dolphin، وشيمشون Shimshon، وتانين، وكاريش ودانيال، ويعمل الآن على اكتشاف حقل دانيال وهو الاكتشاف الأخير كلٌّ من شركتي مودين إنرجي وإيسرامكو النقب، وتعدّ شركة مودين هي من أكثر الشركات الرائدة في استكشافات الغاز الإسرائيلي.

جدول رقم 2: تاريخ الاكتشافات الإسرائيلية لبعض حقول الغاز الطبيعي خلال الفترة 1999–2016

سنة الاكتشاف	اسم الحقل	الاحتياطيات المقدرة (مليار م^3)	سنة بدء الإنتاج من الحقل
1999	بنوا	2.3	2012
2000	ماري بي	30	2004
2009	داليت	7–14	2013
2009	تامار	246	2013
2010	ليفياثان	540	2016
2011	دولفين	2.3	غير معروف
2012	شيمشون	16	غير معروف
2012	تانين	34	غير معروف
2013	كاريش	44	غير معروف
2016	دانيال	264	غير معروف

[49] إبي بار إيلي، إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة، من هم الأمراء الرابحون، وكم من المال يوجد في هذا الصندوق، **ذي ماركير**، 2010/1/20، انظر: https://www.themarker.com/markets/1.564259 (باللغة العبرية)

جدول رقم 3: الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لكل من "إسرائيل" ومصر، سنوات مختارة (ترليون م^3)[50]

	نهاية 1996	نهاية 2006	نهاية 2015	نهاية 2016		
				مجموع الاحتياط	حصة من مجموع الاحتياط العالمي (%)	نسبة الاحتياط من الإنتاج (%)
"إسرائيل"	*	*	0.2	0.2	0.1	16.8
مصر	0.8	2	1.8	1.8	1	44.1
مجموع العالم	**123.5**	**158.2**	**185.4**	**186.6**	**100**	**52.5**

* أقل من 0.05 ترليون م^3.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اكتشافات الغاز لدول المنطقة:

إن النزاعات والحروب على الموارد ليست جديدة في عالمنا القديم والمعاصر، لأن التاريخ الكامل للاستعمار الغربي وعولمة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان محفَّزاً بالجهود الرامية إلى إيجاد وتسويق المواد الخام اللازمة لبناء الرأسمالية الصناعية، أو الحفاظ عليها.[51]

أولاً: التحديات بالنسبة للفلسطينيين:

تشترك "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية في هيكل غاز متجاور جيولوجياً، وتشمل الرخصة الإسرائيلية الممنوحة لجزء من الهيكل الجيولوجي في الفضاء البحري الإسرائيلي لحوض يام تيثيس يشمل ماري بي، وبئر نوا وبئر بيناكل Pinnacles التي تمّ تطويرها بين سنتي 2004 و2013 من قبل نوبل إنرجي وديليك للطاقة بمعدل 23 مليار م^3 من الغاز. غير أن الحوض يمتد إلى المياه الإقليمية الفلسطينية، ويشمل أيضاً حقل الحدود منصة "إسرائيل" لحوض يام تيثيس منصة ماري بي، متجاورة مع المياه الإقليمية الفلسطينية. وقد قامت "إسرائيل" من طرف واحد ببناء المنصة دون تعاون

[50] "BP Statistical Review of World Energy June 2017," p. 6.

[51] Michael Schwartz, The Often Overlooked Role of Natural Gas in the Israel-Palestine Conflict, site of Mother Jones, 27/3/2015, https://www.motherjones.com/politics/2015/03/how-gazan-natural-gas-became-epicenter-international-power-struggle/

أو اتفاق مع السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو Oslo Accords، وفي أيلول/ سبتمبر 2014، أفيد بأن إنتاج الغاز من حقل يام تيثيس قد بدأت عملية الاستفادة منه.[52]

لقد أثارت الاكتشافات الغازية في حوض شرق البحر المتوسط حالة من الجدل القانوني والسياسي، ويتضح ذلك بشكل خاص بسبب الممارسات الإسرائيلية غير العادلة التي قامت بتطوير حقل غزة البحري في المياه الفلسطينية على سبيل المثال، حيث تصر "إسرائيل" على شروط قاسية منبعها قرصنة الحقوق الفلسطينية، ومنها: أن يتم توجيه الغاز أولاً إلى عسقلان ثم إلى غزة، لتتمكن "إسرائيل" من اقتطاع الكميات المطلوبة لها، وتحديد الأسعار التي تقررها حسب أهوائها الشخصية ومصالحها الحيوية، والسماح بتدفق الغاز وفقاً للأولويات السياسية الإسرائيلية. هذه الشروط والحيثيات كلها دفعت بالشركة البريطانية للغاز وشركائها، وصندوق الاستثمار التابع للدولة الفلسطينية، وشركة المقاولون المتحدون التي تعمل معاً على تطوير حقل غزة البحري لتعليق عملياتها هناك. علماً بأنه تمّ اكتشاف هذا الحقل في سنة 2000، على بعد 25 كم قبالة ساحل غزة، مع احتياطيات تقدر بنحو 64 تريليون قدم مكعب، وكان من المقرر أن الغاز من هذا الحقل من شأنه أن يغذي محطة توليد الكهرباء في غزة، ليحل محل الغاز القادم من "إسرائيل".[53]

ولا بدّ من التأكيد بأن الغرض الرئيسي من مشروع خط الأنابيب ليس فقط من أجل تزويد محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة بالغاز الطبيعي، دون أي قيود أو عقبات سياسية أو عسكرية إسرائيلية، بل أيضاً لخدمة القطاع الصناعي والاقتصادي الداخلي في قطاع غزة، لذلك استناداً إلى الطلب المقدر بنحو مليار م^3 من الغاز الطبيعي لتزويد قطاع غزة والضفة الغربية بـ 600 ميجاوات، فإن خيار خط الأنابيب هذا لا يرضي فقط

---

[52] Susan Power, "Preventing the Development of Palestinian Natural Gas Resources in the Mediterranean Sea: Implications for Multinational Corporations Operating in Israel's Gas Industry," Special Report for 2014 UN Forum on Business and Human Rights, Al-Haq Organization, 2014, p. 27, http://www.alhaq.org/publications/Gas-report-web.pdf

[53] Walid Khadduri, Lebanon aims to restart offshore oil exploration, *The Arab Weekly* newspaper, Issue 65, 24/7/2016, https://thearabweekly.com/lebanon-aims-restart-offshore-oil-exploration#off-canvas

الشروط الفلسطينية لقطاع إمدادات الغاز الطبيعي، ولكن يضع السلطة الفلسطينية في منطقة عبور للغاز الطبيعي، كما ويعزز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة.[54]

لقد هاجمت "إسرائيل" قطاع غزة في إطار عملية حربية معروفة باسم الرصاص المصبوب، في 2009/2008، وكانت حقول الغاز الفلسطينية محاصرة بحكم الأمر الواقع من "إسرائيل"، في انتهاك قواعد القانون الدولي. وبعد هذا العدوان أعلنت تل أبيب اكتشاف حقل ليفياثان للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. في ذلك الوقت، كان حقل الغاز ليفياثان هو الحقل الأبرز الذي وجد في المنطقة الفرعية المستكشفة في حوض الشام، والتي تغطي قرابة 83 ألف كم^2 من منطقة شرق المتوسط. وبالاقتران مع حقل تامار في الموقع نفسه الذي اكتشف في سنة 2009، فإن التوقعات تتمثل في الحصول على الطاقة اللازمة لـ"إسرائيل"، وهي توقعات شركة نوبل إنرجي، وديليك دريلينغ، وتشكل حقول غاز غزة جزءاً من منطقة تقييم المشرق العربي. وما يتكشف من الدراسة هو قيام "إسرائيل" بدمج حقول الغاز المجاورة بما في ذلك تلك التي تنتمي إلى فلسطين في مدار "إسرائيل". وتجدر الإشارة إلى أن خط الساحل الشرقي لبحر المتوسط بأكمله الذي يمتد من ساحل سيناء في مصر إلى ساحل سورية، يشكل منطقة تشمل على حقول غاز كبيرة واحتياطيات نفطية ضخمة.[55]

لذلك فإننا نرى تلك الحقيقة التي يغفل عنها كثير من الناس بالرغم من خطورتها الشديدة، وهي قيام "إسرائيل" بوضع يدها على أربعة حقول للغاز الطبيعي، الواقعة داخل حدود المنطقة الاقتصادية الحصرية لفلسطين، وبالتحديد قبالة شواطئ قطاع غزة، وهي حقول نوا، وشيمشمون، وماري بي (الذي يجري تنميته حالياً وربطه بخط بحري لميناء أسدود Ashdod الإسرائيلي)، وحقل غزة البحري.

---

[54] Ahmad Dahlan and Zeyad EL-Ghussain, "Gaz Supply to the Gaza Strip: Problems and Prospects," in G. Blake et al. (eds.), *Boundaries and Energy: Problems and Prospects* (London: Kluwer Law International, 1998), p. 243.

[55] Michel Chossudovsky, War and Natural Gas: The Israeli Invasion and Gaza's Offshore Gas Fields, site of Global Research, center of Research on Globalization, 8/1/2009, https://www.globalresearch.ca/war-and-natural-gas-the-israeli-invasion-and-gaza-s-offshore-gas-fields/11680

علماً بأن "إسرائيل" تتجاهل جميع العقود والاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية وبرعاية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ومصر، مستغلة حالة الانقسام بين الفلسطينيين والوضع الحالي الذي يسود أغلب الدول العربية. وجراء ذلك يجب على الفلسطينيين توحيد موقفهم والتعامل مع هذا الخطر الكبير الذي يمسّ مقدرات وموارد شعبنا الطبيعية، ويجب على السلطة الفلسطينية التحرك بفعالية في الأوساط العالمية وإثارة هذه القضية في المحافل القانونية والدولية.

ثانياً: التحديات بالنسبة للبنان:

لقد كان شرق البحر المتوسط نقطة انطلاق سياسية في معظم تاريخه في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، وتشمل المنطقة أكثر الصراعات السياسية تعقيداً في العالم، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، كما تشمل الصراع القبرصي الذي لم يتم حله بعد مستقطباً تركيا المجاورة. إن "إسرائيل" وقبرص هما حلفاء الولايات المتحدة، وأركان السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، إذ إن "إسرائيل" بتاريخها الطويل من العلاقات السياسية الوثيقة مع الولايات المتحدة، كانت تاريخياً في صميم الجهود الأمريكية الرامية إلى تحقيق السلام الإقليمي، في حين تشكل قبرص الجزء الشرقي الأكثر قرباً من أوروبا، وموقعاً استراتيجياً مهماً للمصالح العسكرية الأمريكية والبريطانية. وقد يؤدي غاز شرق البحر المتوسط إلى تعقيد العلاقات الهشة في هذه المنطقة الجغرافية غير المستقرة سياسياً، مما يستدعي بذل جهودٍ حثيثة لتشجيع التعاون الإقليمي بين هذه الدول للوصول إلى استقرار سياسي يساعد في الاستفادة من هذا الغاز.[56]

لقد اكتشفت "إسرائيل" ولبنان كمية كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط قبالة سواحلهما، هذه الاكتشافات لها فوائد كبيرة لكل من البلدين من حيث أمن الطاقة، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظراً لأن البلدين يعتمدان على النفط والغاز المستورد للحصول على الطاقة، فإنهما مهتمان بإيرادات التصدير المحتملة التي تصاحب هذه الاحتياطيات الضخمة. ولذلك، أصبحت "إسرائيل" مصدراً للغاز إلى جيرانها (الأردن على وجه الخصوص). ولبنان أيضاً مستعد للاستفادة من الثروة الموعودة، ولكن الاضطرابات السياسية والأزمة السورية هي من بين العديد من العوامل

[56] Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 8.

التي تمنع البلاد من المضي قدماً في عملية التنقيب واستكشاف الغاز. لذلك فإن كلاً من البلدين لديه العديد من الفرص، ويواجه أيضاً العديد من التحديات، وهنا تبرز أهم هذه التحديات وهي النزاع البحري بين البلدين على منطقة متداخلة صغيرة في منطقتهما الاقتصادية الخالصة، حيث يؤكد كل من البلدين حقه في الاحتياطيات داخل حدوده، وما يزيد الأمر تعقيداً أنه لا توجد علاقات ديبلوماسية بين البلدين في ظلّ التوترات السياسية وتهديدات الحرب المعلنة رسمياً.

بيد أن الدولتين بدأتا من جانب واحد عملية ترسيم حدودهما، ففي سنة 2007 وقّع لبنان اتفاقاً مع قبرص بشأن ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة، ولكنه لم يصادق على الاتفاق. وحددت "إسرائيل" أيضاً منطقتها الاقتصادية الخالصة مع قبرص في سنة 2010. واحتجاجاً على هذا الاتفاق الذي عدّه لبنان انتهاكاً للمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية الجنوبية، قدّم للأمم المتحدة قوائم ومخططات للإحداثيات الجغرافية، في محاولة لتعيين منطقته الاقتصادية الخالصة، في الوقت الذي يدعي فيه أن حدوده تمتد إلى الجنوب أكثر من المساحة المحددة في الاتفاق مع قبرص. وقدمت "إسرائيل" بدورها ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بها إلى الأمم المتحدة. ولذلك، فإن التوترات التي أثيرت بينهما، وآفاق التوصل إلى تسوية لتعيين الحدود البحرية تبدو معقدة للغاية، وربما يشير ذلك إلى أن الوساطة هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لحل هذا النزاع،[57] أو التحكيم الدولي بينهما لرسم الحدود البحرية شريطة إضافة قبول الطرفين، حيث يحول دون ذلك حالة الحرب بين الطرفين.

إن منطقة الخلاف بين "إسرائيل" ولبنان، وبالتحديد فيما يتعلق بالتنقيب في حقل ألون دي Alon D؛ فإذا جاءت عمليات التنقيب إيجابية ووجدت كميات من الغاز في الحقل كما تشير الدراسات، فسيشعل ذلك صراعاً مع اللبنانيين، وهذا هو السبب الذي منعت بموجبه عمليات البدء بالتنقيب.[58]

علماً بأن اكتشافات الغاز الطبيعي في سنتي 2009 و2010 قبالة الساحل الشمالي لـ"إسرائيل"، والتوقعات القوية للمزيد من الاكتشافات قبالة السواحل الإسرائيلية

---

[57] Georges Al Darazy, "The Impact of Levant Basin Oil and Natural Gas Discoveries on Lebanese-Israeli Relations," p. 61.

[58] إسرائيل تقترب من حقول الغاز اللبنانية في البحر المتوسط، وكالة وطن للأنباء، 2017/10/11.

واللبنانية، أثارت المزيد من الصراع بين البلدين بسبب النزاع على ترسيم حدودهما البحرية، كما أن السياسيين في هذين البلدين يؤججون الخلاف حول هذه الحدود، من أجل تعزيز جداول الأعمال السياسية الداخلية غير ذات الصلة، حيث إن الاحتياطيات المكتشفة في منطقة شرق البحر المتوسط كبيرة، لذلك فهي تخدم المصلحة التجارية من خلال تطوير ثروات الطاقة، حيث إنه كلما كان حجم الصادرات أكبر انخفضت التكلفة النسبية للبنية التحتية للتصدير، وذلك بسبب الصراع على ترسيم الحدود.[59]

ومن الناحية الجغرافية يعدُّ لبنان أحد جيران "إسرائيل"، والذي يتمتع بآفاق جيولوجية كبيرة للهيدروكربونات البحرية، حيث بدأ لبنان أعمال التنقيب خلال العقد الأول من القرن الحالي، بعد مساومة كبيرة على الوظائف السياسية، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على ترخيص الاستكشاف، وإنشاء هيئة للبترول في كانون الأول/ ديسمبر 2012، وإطلاق الجولة الأولى من المناقصات في شباط/ فبراير 2013، إلا أن عدم قيام البرلمان اللبناني باتخاذ قرار، أدى إلى تأجيل وضع الإطار القانوني لمنح تراخيص الاستكشاف والإنتاج.[60]

إن التوقعات باكتشاف حقول كبيرة للغاز الطبيعي في لبنان غير مؤكدة، بسبب التأخر في اتخاذ قرار التنقيب، وعدم كفاية القدرة الإدارية، مما يلقي ظلالاً من الشك على بدء الإنتاج المتوقع بحلول سنة 2020. كما أن وجود حكومة غير مستقرة تتألف من جماعات سياسية تتنافس على عملية اتخاذ القرار أدى إلى فشل الحكومة اللبنانية في إصدار مرسوم رسمي لتقديم العطاءات لشركات الطاقة للبدء في الاستكشاف في الخارج.[61]

لهذه التحديات كلها، تتعثر سلسلة من صفقات التنقيب عن النفط في لبنان والتي من المفترض أن تعود بمليارات الدولارات على الاقتصاد اللبناني، بسبب التجاذبات

---

59 Brenda Shaffer, "Israel–New Natural Gas Producer in the Mediterranean," *Energy Policy* Journal, Elsevier, vol. 39, Issue 9, 2011, p. 5385.

60 Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 7.

61 Bassam Fattouh and Laura El-Katiri, "Lebanon The Next Eastern Mediterranean Gas Producer?", Foreign and Security Policy Papers Series, The German Marshall Fund of the United States, Washington, February 2015, p. 5.

والنزاعات السياسية، مع استمرار انخفاض أسعار النفط الخام، وبالرغم من ذلك فقد تأهل ما مجموعه 46 شركة من شركات الطاقة العملاقة العابرة للحدود، للحصول على تراخيص لاستكشاف الموارد البحرية في لبنان، بما في ذلك شركات: توتال Total، وشل Shell، وشيفرون Chevron، وإكسون موبيل Exxon Mobil في نيسان/ أبريل 2013، ومع ذلك واجه منح هذه التراخيص الكثير من التحديات، بسبب الانقسامات بين الكتلتين السياسيتين الرئيسيتين في البلاد حول الصراع في سورية، والذي تسبب بتقويض السلطة التنفيذية للدولة اللبنانية.[62]

ويعد الغاز الطبيعي المنتج محلياً عاملاً رئيسياً في حلّ المسألة المتعلقة بإنتاج الكهرباء في لبنان، ففي الوقت الحاضر تعاني البلاد من انقطاع يومي في الكهرباء، لأن الطلب يتجاوز 2,400 ميجاوات في أوقات الذروة، في حين أن الإنتاج لا يتجاوز 1,500 ميجاوات. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع تكلفة الوقود المستورد وخصوصاً الديزل، يسبب عجزاً سنوياً قدره 5.1 مليارات دولار. وعلى الصعيد الإيجابي ففي حال خروج الدولة اللبنانية من أزمتها، فإن الفوائد المحتملة من إمدادات الغاز المحلية ستساعد في تقليص النقص في الطاقة، ومَحْو الديون العامة اللبنانية، وإنعاش القطاع الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والحد من التلوث البيئي.

وأخيراً، إن مولدات الديزل المستخدمة محلياً من قبل المواطنين لتوفير الكهرباء المفقودة ليست عبئاً مالياً فحسب، بل هي أيضاً مصدراً لتلوث الهواء. ومن المؤكد أن هذه الحالة المروعة ستتحسن من خلال استخدام الغاز الطبيعي، مما يسمح للبلاد بتحويل محطات توليد الطاقة من الوقود المستورد إلى الغاز الطبيعي المنتج محلياً.[63]

ثالثاً: التحديات بالنسبة للأردن:

يعتمد الأردن على واردات الغاز في تلبية متطلبات الطاقة لديه، لذلك كان على الأردن أن يحافظ على علاقة وثيقة مع مورّدي الغاز لديه، على سبيل المثال "إسرائيل" التي

---

[62] Egypt cuts off gas supplies to Israel, site of Al Jazeera, 23/4/2012, https://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/04/201242320379709296.html

[63] Georges Al Darazy, "The Impact of Oil and Natural Gas Discoveries on the Lebanese-Israeli Conflict," *Lebanese National Defense* Magazine, Issue 98, October 2016, https://www.lebarmy.gov.lb/en/content/impact-oil-and-natural-gas-discoveries-lebanese-israeli-conflict

تُعد خياراً جيداً لدى السلطات الأردنية لاستيراد الغاز الطبيعي من الحقول الإسرائيلية في البحر المتوسط، ولكن هذا الخيار يواجه تحدياً كبيراً ألا وهو رفض الشارع الأردني للتعاون مع "إسرائيل"، وشعوره بالاستياء من "إسرائيل" بسبب احتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية. لذلك تواجه الحكومة الأردنية تحدياً صعباً، بسبب قرارها الاستراتيجي بشأن الطاقة مع "إسرائيل".[64]

وعلى صعيد آخر، واجه الأردن تحدياً إضافياً بسبب انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر، تزامناً مع الصعوبات الاقتصادية في الأردن، نتيجة تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، ولكن استئناف استيراد الغاز الطبيعي من مصر لا يبدو أنه سيتم على المدى القريب، لأن مصر لا تستطيع تلبية الطلب المحلي الخاص بها، لتنتج فائضاً للتصدير، ومن غير المرجح أن يحدث هذا حتى منتصف سنة 2020، حتى بعد اكتشاف شركة إيني Eni لحقل زوهر المصري الذي يعد من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة، ويعود السبب في هذه المعوقات المصرية إلى العمليات التي تقوم بها بعض الجماعات المعادية للنظام المصري في شبه جزيرة سيناء.[65]

لهذا، تسببت الهجمات التفجيرية المتكررة على خط الغاز العربي القادم من العريش في نقص إمدادات الغاز الطبيعي إلى الأردن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على استيراد الغاز الطبيعي المسال من "إسرائيل"، كبديل عن الغاز المصري المحفوف بالمخاطر الأمنية لوصوله.[66]

وفي هذا السياق، وقّعت الأردن في سنة 2014 مذكرة تفاهم لشراء الغاز من شركة نوبل الإسرائيلية لتغذية شبكتها الكهربائية، وتقدر الصفقة بقيمة 500 مليون دولار مع شركات معدنية أردنية خاصة، كما أن الأردن توصلت إلى اتفاق مبدئي بقيمة 15 مليار دولار مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية في سنة 2016، وبموجبه وافقت "إسرائيل"

---

64 Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Challenge and the Consequences of Failure, site of The Washington Institute Improving the Quality of U.S. Middle East Policy, 27/10/2015, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israels-leviathan-gas-challenge-and-the-consequences-of-failure

65 Ibid.

66 Maïté De Boncourt, "Offshore Gas in East Mediterranean: From Myth to Reality," Center for Energy Contemporary Turkey program, May 2013, p. 20, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/mdbeastmediterraneanmai.pdf

أيضاً على إنشاء خطوط أنابيب تربط "إسرائيل" والأردن لتوريد الغاز، وتُعدُ الموافقة على خطوط الأنابيب مؤشراً على أن تصدير الغاز إلى الأردن يتمتع بدعم سياسي كبير من داخل "إسرائيل".[67]

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الأردن قد يجد نفسه مضطراً لتوقيع الاتفاقية وفي ظلّ هذه الظروف الحالية، لما يواجهه من تحديات في مجال الطاقة، التي باتت تكلف الدولة الأردنية مبالغ طائلة، حيث إن انقطاع الغاز المصري الذي كان بمثابة الخيار الأفضل والاستراتيجي للأردن، الأمر الذي أدى إلى خسارة الأردن مليارات الدولارت أجبرتها على أن تقوم بالإنفاق من أجل توفير مصادر طاقة أخرى، لذلك لم يكن لديها سوى أن تتجه إلى توقيع الاتفاقية مع الجانب الإسرائيلي.

أما من جانب آخر، فالأردن لديه معضلة داخلية لهذا الاتفاق؛ فالمعارضة السياسية المحلية التي تقوم على الكراهية تجاه "إسرائيل" كقوة احتلال، تجعل هذه العقود تحدياً عند الأردنيين، لأن استيراد غاز ليفياثان الإسرائيلي لا يتوافق مع الرأي العام الأردني، وخصوصاً عندما تطرح البدائل والحلول لاستخدامات الطاقة، ومن المقرر أن تحصل بعض المنشآت الصناعية الأردنية بالبحر الميت على إمدادات أولية من الغاز الإسرائيلي من حقل تامار أيضاً، لكن العقبات البيروقراطية على جانبي الحدود في الوقت الحاضر ما زالت قائمة.[68]

رابعاً: التحديات بالنسبة لمصر:

أدى اكتشاف حقل زوهر العملاق للغاز قبالة الساحل المصري في شرق البحر المتوسط إلى إحياء فكرة الغاز في الاعتماد عليه كطاقة بديلة للبلاد، ففي الواقع يحتوي زوهر على 850 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، وسوف يكون قادراً على إنتاج زهاء 20–30 مليار م^3 سنوياً لمدة عقدين، كما بدأ ينتج حقل إيني العملاق وحده ما يعادل 40% من إنتاج الغاز الطبيعي في مصر لسنة 2015. واكتشفت شركة إيني وشركة بريتش بتروليوم بي بي (British Petroleum (BP، بالإضافة إلى اكتشاف زوهر الاستثنائي، الأكبر في البحر

---

67 Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 12.

68 Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality, The Washington Institute Improving the Quality of U.S. Middle East Policy, 23/6/2016, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israels-leviathan-gas-field-politics-and-reality

المتوسط، موارد أخرى للغاز الطبيعي في حقول بلطيم ونورس البحرية، وشركة شل في امتياز الشاويش في الصحراء الغربية في مصر. وبالرغم من هذه النتائج الاستثنائية، فإن قدرة مصر على تصدير الغاز الطبيعي ستعتمد إلى حدّ كبير على قدرة الحكومة على إدارة الطلب المحلي غير المنضبط، ففي العقدين الماضيين نما استهلاك الطاقة في مصر بشكل كبير، نظراً للدعم الاقتصادي للبلاد والتضخم الديموجرافي، وزيادة الإقبال على الإلكترونيات، ومكيفات الهواء، وبلغت هذه النسبة نحو 20% من الميزانية الحكومية، مما أبقى على الأسعار منخفضة بشكل مصطنع لسعر الغاز المحلي، يضاف إلى ذلك ارتفاع إجمالي استهلاك الطاقة في مصر بنسبة 8.7% سنوياً، حيث ارتفع الطلب على الغاز منذ سنة 2012، ويشكل الغاز الطبيعي 50% من الاستهلاك الأولي للبلاد، ويسهم بنحو 70% من الكهرباء، مما أدى إلى حدوث ذروة متكررة في الكهرباء من حيث عدد السكان والقطاع الصناعي، وخصوصاً في أشهر الصيف.[69]

ومن الجدير بالذكر، أن مصر أصبحت المورد الرئيسي للغاز في "إسرائيل" في سنة 2008، كنتيجة لصفقة مع الرئيس المصري حسني مبارك، بموجب ما تسمح به اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords من تعاون اقتصادي بين البلدين، فأكثر من 37% تقريباً من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه "إسرائيل" كان يأتيها عبر خط أنابيب ممتد بين مدينتي العريش وعسقلان، وأدى عدم الاستقرار السياسي في مصر بعدما أطيح بنظام مبارك سنة 2011، إلى فشل النظام المصري بالوفاء بالتزاماته التصديرية التعاقدية.[70]

وعزز ذلك قيام مجهولين مصريين بتفجير خط أنابيب الغاز 14 مرة منذ بدء الحراك المصري، مما أدى لتعثر توريد الغاز من مصر لـ"إسرائيل"، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف بين الجانبين للتوجه للتحكيم الدولي لحل الخلافات بينهما، لحل مشكلة تدفق وصول الغاز لـ"إسرائيل".[71]

---

[69] See Nicolo Sartori, Lorenzo Colantoni and Irma Paceviciute, "Energy Resources and Regional Cooperation in the East Mediterranean," site of Istituto Affari Internazionali, October 2016, p. 5, http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1627.pdf

[70] Pasquale De Micco, "The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?," p. 17.

[71] Egypt cuts off gas supplies to Israel, Al Jazeera, 23/4/2012.

ونتيجة لذلك تمّ التوصل إلى اتفاق بموجبه دفع غرامة بقيمة 76.1 مليار دولار أمريكي لتعليق صادرات الغاز إلى "إسرائيل" من قبل مصر في سنة 2012، وفقاً لمصادر القطاعين العام والخاص. وأكدت مصادر مطلعة على المفاوضات أن "الحكومة الإسرائيلية وافقت مبدئياً على تخفيض الغرامة مقابل السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز من إسرائيل، وفتح الباب أمام ترسيم الحدود البحرية بين البلدين". وذكر مسؤول مصري مشارك مباشرة في المفاوضات المصرية الإسرائيلية؛ إن ترسيم الحدود البحرية كان مطروحاً خلال اجتماع مغلق بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu الذي عقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly في أيلول/ سبتمبر 2016. وواصل وفدا البلدين المفاوضات، وطلبت "إسرائيل" من مصر قبول مشروع مقترح لترسيم الحدود.[72]

تأتي هذه الموافقة من الحكومة المصرية في ظلّ تعثرات اقتصادية ضخمة، وخصوصاً أنها أصبحت مستوردة للغاز أيضاً، حيث إن الاستهلاك المصري ينمو بنسبة 7% سنوياً، وتعاني البلاد من تأخيرات في تطوير حوض دلتا النيل، ومن موارد الغاز البحري منذ منتصف سنة 2015، بعدما تعطل توريد الغاز القطري إلى مصر بعد الحراك الشعبي المصري، يضاف إلى ذلك أن واردات الغاز الإسرائيلي تبدو صعبة للمصريين في ظلّ عدم الاستقرار السياسي، وتعثر عملية التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية.[73]

خامساً: التحديات بالنسبة لقبرص:

تُعد المسألة القبرصية مختلفة تماماً عن سابقتها من حيث الشكل والمضمون، بحيث تمثل أخطر تحدٍّ لتحويل اكتشاف الغاز الطبيعي إلى محفز للتعاون الإقليمي في بلاد الشام. فمنذ خمسينيات القرن العشرين، شكّلت قبرص مصدر قلق أمني رئيسي لليونان وتركيا وبريطانيا، مما قوّض آفاق التعاون الاقتصادي الإقليمي في أواخر التسعينيات في المنطقة. وللاعتبارات الجيوساسية اتخذ الاتحاد الأوروبي توجهات

---

72 Ahmed Saeed and Asmahan Soliman, An Egyptian-Israeli agreement: New maritime boarders and Israeli gas imports for a reduced gas fine, site of Mada, 30/8/2017, https://madamasr.com/en/2017/08/30/feature/politics/an-egyptian-israeli-agreement-new-maritime-borders-and-israeli-gas-imports-for-a-reduced-gas-fine/

73 Maïté De Boncourt, "Offshore Gas in East Mediterranean: From Myth to Reality," p. 20.

جديدة نحو المنطقة بشكل عام، وقبرص بشكل خاص، وأصبح واحداً من الجهات الفاعلة الرئيسية في تحفيز التصورات اليونانية والتركية للقضية القبرصية، ودعم حلاً توفيقياً بينهما بإمكانية قبول احتمال عضوية الاتحاد الأوروبي لتركيا وقبرص في أوائل القرن الـ 21، وكان هناك تفاؤلاً لفترة وجيزة حول إمكانية تحقيق تقدم في العلاقات بين البلدين (تركيا، قبرص)، وخصوصاً عندما تمّ طرح اتفاق في استفتاء خطة كوفي عنان Kofi Annan للأمم المتحدة لسنة 2004، إلا أن هذا الأمر لم يحصل لاعتبارات التوازنات الدولية.[74]

وقد أدى اكتشاف حقل أفروديت للغاز الطبيعي في سنة 2011 داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، إلى ظهور تطورات رئيسية في مجال السياسة العامة في "إسرائيل" بشكل خاص، واهتمام عالمي للقضية القبرصية من جديد، نتيجة لاكتشاف هذا الحقل من الاحتياطيات الغازية، الأمر الذي أدى إلى تخوفات المجتمع الدولي بإعادة توتر العلاقات مع تركيا من جديد.[75]

فكمية الغاز القبرصي ليست كبيرة بما فيه الكفاية لتكون جذابة للتعاون مع تركيا، لذلك هل سيضيف الغاز الإسرائيلي فرقاً؟ بمعنى آخر هل من الممكن أن تكون فوائد التعاون التي ستتم على غاز شرق البحر المتوسط بدلاً من الغاز القبرصي فقط، حلاً للمشكلة القبرصية؟ "إسرائيل" لديها بالتأكيد غاز طبيعي أكثر من اكتشافات قبرص، فكمية الغاز المقدرة في حقل ليفياثان أكبر بنحو أربع مرات من التقديرات القبرصية، ولدى "إسرائيل" أيضاً مصالح في التعاون الثلاثي بين "إسرائيل" وتركيا الذي ينطوي على أساس الغاز الإسرائيلي، ومحطة للغاز الطبيعي المسال في قبرص استناداً إلى الغاز القبرصي والإسرائيلي، أي أنها جذابة لـ"إسرائيل" من ناحيتين: تنويع طرق التصدير، وبالتالي تجنب وضع جميع خياراتها في سلة واحدة. وقد عزز مسؤولون من كل من "إسرائيل" وتركيا فكرة خط أنابيب "إسرائيل" وتركيا للاقتصاد، حيث إن هذا الأُنبوب يتلاءم مع استراتيجية "إسرائيل" لاستكشاف الأسواق الإقليمية أولاً قبل أن تغامر

---

[74] Ioannis Grigoriadis, "Energy Discoveries in The Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation?," *Middle East Policy Council* Journal, vol. xxi , no. 3, September 2014, p. 127.

[75] Ayla Gürel, Fiona Mullen and Tzimitras Harry, *The Cyprus Hydrocarbons Issue: Context, Positions and Future Scenarios* (Cyprus: PRIO Cyprus Center, 2013), https://www.files.ethz.ch/isn/172873/Report%202013-1%20Hydrocarbons.pdf

أبعد من ذلك، وهي واحدة من خيارات التصدير الأكثر فعالية من حيث التكلفة لحقل ليفياثان التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية وشركاء ليفياثان.[76]

فمن الناحية الديبلوماسية؛ فإن التحسن الكبير في العلاقات بين قبرص وتركيا الناجم عن هذا الخيار المزدوج للتصدير لحقول ليفياثان وأفروديت، يمكن أن يولّد أيضاً تقدم تاريخي في المحادثات التي جرت بوساطة الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص. ومن الممكن أن يؤدي إلى تسوية نزاع سياسي عرقل الاستثمار والاستقرار في شرق البحر المتوسط، مع تقييد التعاون العسكري بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تظهر قبرص باعتبارها مركز عبور للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، في حين يمكن لتركيا و"إسرائيل" استعادة شراكتهما السابقة.[77]

سادساً: التحديات الخاصة بـ"إسرائيل":

لقد استثمرت الحكومة الإسرائيلية والعلماء والكيانات الخاصة في البحث العلمي جهداً كبيراً لتنويع مزيج الطاقة في البلاد بعيداً عن الوقود الأحفوري، من خلال مصادر الطاقة المتجددة لا سيّما الطاقة الشمسية في صحراء النقب. ومع ذلك كما هو الحال في بقية دول العالم ما يزال الوقود الأحفوري يهيمن على قطاع الطاقة في البلاد، ويمثل النفط ما يقرب من نصف استهلاك الطاقة الأولية في "إسرائيل"، يضاف له الفحم 35%، والغاز الطبيعي 11%، وهذا الاعتماد الشديد على الوقود الأحفوري جعل "إسرائيل" عرضة لانقطاع العرض وتقلب الأسعار، لهذا كله من المحتمل أن تغير اكتشافات الغاز الطبيعي هذه المعايير.[78]

---

[76] Ayla Gürel and Fiona Mullen, "Can Eastern Mediterranean Gas Discoveries Have a Positive Impact on Turkey-EU Relations?," Global Turkey in Europe, March 2014, http://www.iai.it/en/pubblicazioni/can-eastern-mediterranean-gas-discoveries-have-positive-impact-turkey-eu-relations

[77] Matthew Bryza, "Eastern Mediterranean Natural Gas: Potential for Historic Breakthroughs among Israel, Turkey, and Cyprus," *Turkish Policy Quarterly* Journal, vol. 12, no. 3, 2013, p. 43.

[78] Gawdat Bahgat, "Israel's Energy Security: Regional Implications," *Middle East Policy Council* Journal, vol. XVIII, no. 3, 2011, p. 11.

في حين أن الكمية المعروفة حتى كتابة هذا البحث من الهيدروكربونات المنتجة تجارياً لا تجعل "إسرائيل" قوة عظمى رئيسية أو منتجاً استراتيجياً للطاقة، فـ"إسرائيل" قد تتاح لها فرصة الاستفادة من إمداداتها من كميات حرجة أو هامشية من الغاز إلى أوروبا أو آسيا. فسلعة الغاز مختلفة تماماً عن النفط، فهو لا يتدفق إلى الأسواق، ولا يباع إلى المستهلك، حيث لا يوجد سعر سوق عالمي للغاز مثل خام برنت Brent Crude للنفط، فأسعار الغاز فريدة من نوعها لكل صفقة، بحسب الدولة أو المنطقة، فلا يتم تداولها عالمياً كسلعة.[79]

كما أن مستويات الإنتاج الحالية لن تكون "إسرائيل" قادرة على القيام بإسهام تغيير اللعبة بالنسبة لأسواق الغاز الطبيعي في جنوب أوروبا، أو أي أسواق للغاز الطبيعي المسال. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لاستكشاف الغاز في خارج "إسرائيل" والبلدان المجاورة لها، يُتوقع لها أن تجعل منطقة شرق البحر المتوسط مصدراً مهماً جديداً للغاز الطبيعي والنفط. ومن المرجح أن تؤدي الاحتياطيات الإسرائيلية المكتشفة إلى توسع استهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة نفسها بالنسبة لـ"إسرائيل" وجيرانها لا سيما الأردن وسورية ولبنان، والسعي إلى زيادة استهلاك الغاز الطبيعي.[80]

وعلى صعيد آخر من التحديات التقنية واللوجيستية لموضوع الطاقة، فهناك قضايا اقتصادية وسياسية متشابكة بالنسبة لـ"إسرائيل" وقبرص وتركيا، حيث تتداول حكومة كل بلد وشركاتها التجارية كيفية القيام بأفضل الطرق لتطوير حقول غاز ليفياثان وأفروديت الطبيعية في "إسرائيل" وقبرص على التوالي. فمن وجهة نظر "إسرائيل": فإن اكتشافات الغاز الطبيعي الأخيرة ينظر إليها قبل كل شيء على أنها توفر منافع محلية، أي تخفيض اعتماد "إسرائيل" على الطاقة المستوردة، وتعزيز صناعات الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي. وهكذا، خصصت الحكومة الإسرائيلية 60% من إنتاج الغاز الطبيعي في المستقبل للاستهلاك المحلي، بما في ذلك حقل تامار بالكامل الذي بدأ إنتاجه في آذار/ مارس 2013. وفي الوقت نفسه تدرك الحكومة الإسرائيلية أن هناك حاجة إلى صادرات كبيرة من الغاز الطبيعي، لتمكين التنمية التجارية من الميدان.[81]

---

79 David Wurmser, "The Strategic Impact of Israel's Export of Natural Gas."

80 Brenda Shaffer, "Israel–New Natural Gas Producer in the Mediterranean," p. 5386.

81 Matthew Bryza, "Eastern Mediterranean Natural Gas: Potential for Historic Breakthroughs among Israel, Turkey, and Cyprus," p. 36.

ومن الواضح، أن الغاز الطبيعي في المنطقة هو مسألة معقدة متعددة الأبعاد بالنسبة إلى "إسرائيل"، حيث إن الاكتشافات لها آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية، ترتب مسائل قانونية على "دولة إسرائيل"، فهي تمثل حقيقة لتطور المنطقة برمتها، فالحدود البحرية يجب تحديدها والاتفاق عليها، ويجب أن تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون أعالي البحار لسنة 1982، ولكن ما تزال هناك خلافات حول حدود الدول في منطقة شرق البحر المتوسط، نابعة من تعقيدات الحالة السياسية في المنطقة، ومصلحة كل طرف الاستئثار بالقوة والنفوذ على من لا يملك الإمكانات. ومن جانب آخر، يلزم إنشاء هياكل أساسية لتطوير هذه الحقول، وأن تطوير خط أنابيب للغاز غالباً ما يواجهه اعتراضات بيئية تقنية ومالية. وأخيراً عندما يتم إنشاء البنية التحتية للغاز يمكن استخدامه محلياً للكهرباء والنقل والتصنيع، أو لتطوير أنواع أخرى من الوقود الأحفوري. ويمكن أيضاً أن يتم تصديره إلى بلدان أخرى، وربما إلى أوروبا أو أسواق شرق آسيا. ويمكن استثمار الإيرادات من الضرائب على أرباح الغاز في الأهداف الطويلة الأجل للمنطقة، واستخدامها لأغراض اجتماعية، أي أن العملية برمتها تعتمد على السياق الاستراتيجي: علاقات المناطق مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في تسويق الغاز الطبيعي، والعلاقات بين دول المنطقة.[82]

سابعاً: التحديات على الصعيدين التركي واليوناني:

على الصعيد الإقليمي ينشأ مصدر المنازعات الجديدة، من حقيقة أن حقول الغاز لا تحترم الحدود بدقة من داخل باطن الأرض. وقد طعن لبنان في مزاعم "إسرائيل" في بعض المجالات، وناشد الأمم المتحدة لمنع "إسرائيل" من الحفر في تلك المناطق. وتطالب مصر بمجالات أخرى لكنها لم تتخذ أي إجراءات رسمية، نظراً لعقد الغاز بين البلدين، واعتماد "إسرائيل" على إمدادات الغاز من القاهرة. وبالنظر إلى الغرب من ناحية العلاقات بين "إسرائيل" وجمهورية قبرص (اليونانية)، حيث يجري التفاوض بشأن اتفاقات التعاون بشأن الاستكشاف والاستخراج. وفي الوقت نفسه أيضاً، كان التقارب بين القبارصة والإسرائيليين مثيراً للقلق بالنسبة لتركيا، بالتزامن مع تدهور العلاقات

[82] Roby Nathanson and Roee Nevy, *Natural Gas in Eastern Mediterranean: Casus Belli or Chance for Regional Cooperation?* (Israeli European Policy Network (IEPN) and INSS, 2012), p. 64.

التركية مع "إسرائيل". وهكذا، فإن منافسات الماضي والحاضر حوّلت اكتشافات الغاز إلى سبب للخلاف الجديد في المنطقة، مما يعزز الصراع بدلاً من التعاون.[83]

ويزعم قادة "إسرائيل" أن إبرام أي من صفقات الغاز الطبيعي، يجب أن تتجنب ربطها بأي صفقة أنابيب طويلة الأجل باهظة الثمن مع تركيا، على حساب الحلفاء؛ قبرص أو اليونان أو حتى مصر. وعلى الرغم من تخفيف حدة التوترات مؤخراً بين البلدين، فإن "إسرائيل" لا تستطيع أن تثق في نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan ذي الخلفية الإسلامية، كدعامة أساسية في استراتيجية تصدير الغاز الطبيعي. ويمكن أن تندلع أزمة في أي لحظة بسبب الرئيس أردوغان، مما يؤدي لوقف تدفق الغاز، واحتجاز "إسرائيل" كرهينة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى حربٍ جديدة مع قطاع غزة التي تسيطر عليها حركة حماس التي تجد تعاطفاً من السلطات التركية، أو إلى التصعيد العام في أعمال المقاومة مع الفلسطينيين، أو أي مجموعة من المقاومة الأخرى غير المتوقعة.[84]

لقد أدت اكتشافات الغاز الطبيعي الأخيرة في حوض المشرق إلى تغيير كبير في توقعات الطاقة في شرق البحر المتوسط، لأن نجاح التعاون بين "إسرائيل" وقبرص والسلطة الفلسطينية سيثير المزيد من الاكتشافات في المنطقة، ولكن بالنسبة للبنان وسورية فإن إطلاق برامج الاستكشاف يعتمد على حلّ النزاعات الداخلية والإقليمية التي تتعرض لها المنطقة، ومن غير المتوقع أن تشارك سورية في مشاريع الاستكشاف عن الموارد الهيدروكربونية في منطقة الشام، بسبب الأزمة السورية المحتدمة. وبالرغم من ذلك، فإن نجاح قبرص و"إسرائيل" وبدرجة أقل مع السلطة الفلسطينية قد أظهر إمكانية نجاح إنتاج الطاقة، وخصوصاً إنتاج الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط.[85]

---

83 Anis Antreasyan, "Gas Finding in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and other Conflicts," *Institute for Palestine Studies* Journal, vol. 42, no. 3, 2012, p. 29.

84 Ariel Ben Solomon, "Israel Should Avoid Turkey, Include Cyprus in Gas Export Project," BESA Center Perspectives Paper, no. 370, 2016, p. 1, https://besacenter.org/wp-content/uploads/2016/10/Ben-Solomon-Ariel-PP-370-Gas-Exports-9-Oct-2016.pdf

85 "Overview of Oil and Natural Gas in the Eastern Mediterranean Region," Report, site of U.S. Energy, Information Administration (EIA), 15/8/2013, p. 1, https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/regions_of_interest/Eastern_Mediterranean/eastern-mediterranean.pdf

خلاصة:

إن استغلال الموارد الهيدروكربونية وتصديرها في شرق البحر المتوسط، ينطوي على تحديات تقنية وإدارية وأمنية وقانونية وسياسية هائلة ذات آثار جيوسياسية، وتركز التحديات التقنية على البنية التحتية والتمويل. بالرغم من أن جميع خيارات التصدير قابلة للتنفيذ من الناحية الفنية، إلا أن التكاليف المترتبة على ذلك كبيرة، والتفاوض على الصفقات الضرورية معقدة، والتغلب على الحواجز السياسية يشكل عقبة خطيرة أمام تطوير موارد الغاز المكتشفة. وتشمل التحديات الإدارية أيضاً قدرة الحكومات على إنجاز ذلك، والرؤية طويلة الأمد على الاستفادة من الاحتياطيات على أكمل وجه.

ومن الممكن أن تعيق النزاعات الإقليمية الحالية بين عدة بلدان في شرق البحر المتوسط عمليات التنقيب والتطوير في المنطقة لاستكشاف الغاز الطبيعي واستغلاله، حيث تؤدي النزاعات على الحدود البحرية إلى زيادة التحديات التي تواجه التنمية المشتركة لاستغلال الموارد المحتملة في هذه المنطقة، كما يمكن أن تحد من التعاون بين دول المنطقة بشأن خيارات التصدير المحتملة.

بالإضافة إلى التفاوض مع قبرص بشأن الموارد المشتركة المحتملة في حقل أفروديت، فإن لدى "إسرائيل" عدة نزاعات إقليمية، أحدها: يتمثل في النزاع الحدودي البحري بين "إسرائيل" ولبنان، والذي من الممكن أن يحد من التنمية في المناطق المحتملة في شرق البحر المتوسط، حيث إن أكثر من مسافة 300 ميل مربع (777 كم^2) في حوض الشام ما زال موضع خلاف بين الجانبين على حدود مياههما الإقليمية. ولعل أكبر عائق أو تحدٍ يتمثل في استمرار احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية والعربية، وسعيها التوسعي على حساب الجوار، كما تعدُّ مشكلة قبرص مع اليونان وتركيا تحدٍ آخر.

الفصل الثالث

اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ و"التعاون"

اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ و"التعاون"

مقدمة:

إن الطلب على الغاز الحالي في منطقة شرق البحر المتوسط يتجاوز الإمدادات بأكثر من 40 مليار م^3 سنوياً، كما وستزداد هذه الكمية بأكثر من الضعف بحلول سنة 2025؛ بحسب تقديرات شركة نوبل إنرجي. وبناء على هذه التقديرات ستكون احتمالات استقطاب الزبائن جيدة، إلا أن التقدم حتى كتابة هذا البحث ما زال بطيئاً في هذا الاتجاه. فمثلاً في سنة 2014 وقّعت الأردن مذكرة تفاهم لشراء الغاز من شركة نوبل إنرجي لتشغيل الطاقة الكهربائية، إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق تعاقدي راسخ. ومرد ذلك وجود المعارضة الشعبية الأردنية القائمة على الكراهية تجاه "إسرائيل"، وبالتالي أضحت تلك الصفقة صعبة نوعاً ما، حيث لا يمكن خداع الرأي العام الأردني حول مصدر الغاز، حقل ليفياثان الإسرائيلي. كما أن مصر تعدُّ زبوناً محتملاً آخر لشراء غاز ليفياثان؛ إلا أن إمداداتها المحلية هي أكثر وفرة من الإمدادات في "إسرائيل"، حيث يتم استخدامها لتوليد الطاقة على مستوى البلديات. واستيراد الغاز الإسرائيلي سوف يساعد الصناعة المصرية التي غالباً ما تعاني من نقص في الإمدادات، بسبب الحاجة السياسية الأكبر للحفاظ على الطلب العام. وفي مرحلة ما كانت السلطة الفلسطينية تنوي شراء غاز ليفياثان لمحطة توليد الكهرباء المقترحة في مدينة جنين بالضفة الغربية، لكنها ألغت تلك الخطة. أما تركيا فلن تصبح زبوناً محتملاً لحقل ليفياثان حتى الانتهاء من المرحلة الثانية من تطوير الحقل والتي تبدأ فعلياً بعد بدء تدفق الغاز في أواخر سنة 2019، أو أوائل سنة 2020. ومن وجهة نظر أنقرة لا يمكن تصوّر وقت أفضل من ذلك على الأقل من الناحية الاقتصادية.[1]

ويتناول هذا الفصل توجهات "إسرائيل" الحالية لاكتشافات الغاز الطبيعي، والتطرق لأمن الطاقة في "إسرائيل" وتداعياتها الإقليمية، كما يوضح أيضاً مستقبل

[1] Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

النفوذ الإسرائيلي للطاقة في ظلّ الاكتشافات الحالية، وتوضيح حقيقة التوجهات الإقليمية لهذه الاكتشافات بشقيها: التوجهات العربية المتمثلة في لبنان ومصر وفلسطين، وصولاً للتوجهات غير العربية المتمثلة في تركيا وقبرص واليونان.

المبحث الأول: التوجهات الإسرائيلية الحالية لاكتشاف الغاز الطبيعي:

لم يشهد شرق البحر المتوسط تطوراً هائلاً حتى الآن في اكتشافات الطاقة، إلا أن حجم احتياطياته قد يكون هائلاً، وسيكون لديه القدرة على تغيير أمن الطاقة وتوقعات التجارة لمختلف البلدان في المنطقة. ففي سنة 2015 حققت شركة إيني العملاقة الإيطالية أكبر اكتشاف للغاز في شرق البحر المتوسط، في المياه المصرية، تمثل باكتشاف حقل ظُهر العملاق؛ ويحوي الحقل احتياطيات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز، هذا الاكتشاف لم يُغير حسابات إيني وغيرها من الشركات النفطية الأخرى فحسب، بل غيّرت أيضاً المشهد الجيوسياسي لمصر بالإضافة إلى جيرانها في بلاد الشام، كما تعد الاكتشافات والتنمية في المنطقة حاسمة، لأن الطلب ما يزال ينمو بسرعة في بلدان شرق البحر المتوسط، ويتجاوز الطلب على الغاز الطبيعي المعروض بنحو 1.4 تريليون قدم مكعب وفقاً لشركة نوبل إنرجي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إمدادات جديدة، وهذا العجز قد يتضاعف بحلول سنة 2025.[2]

المطلب الأول: أمن الطاقة في "إسرائيل": الآثار الإقليمية:

يُعدّ الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً في الشرق الأوسط حسب المعايير الدولية، وبالتالي يحتاج إلى إمدادات متواصلة وآمنة من الطاقة للحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع نسبياً، كما وإن التعاون في مجال الطاقة يمكن أن يعزز التعاون الاستراتيجي لها مع دول الجوار الإقليمي.[3]

---

[2] Nick Cunningham, The Race for Gas Accelerates in The Eastern Mediterranean, site of The Fuse, 5/1/2017, p.1, http://energyfuse.org/race-gas-eastern-mediterranean-accelerates/

[3] Gawdat Bahgat, "Israel's Energy Security: Regional Implications," p. 1.

ومن المرجح أن تنعم "إسرائيل" وجيرانها بآثار الاكتشافات الأخيرة لرواسب الغاز الطبيعي الضخمة في شرق البحر المتوسط. حيث سينتهي اعتماد البلاد الكبير منذ عقود على إمدادات الطاقة الأجنبية، وسيتحسن أمن الطاقة بشكل كبير. وسيسهم توافر إمدادات الغاز المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين الميزان التجاري في "إسرائيل"، وسيؤدي التحول من الفحم والنفط إلى الغاز الطبيعي للحد من التلوث.[4]

أولاً: أمن الطاقة في "إسرائيل":

إن الإمساك بزمام موارد الغاز الطبيعي، وأنابيبه وممراته، أضحى جزءاً أصيلاً من معايير القوة الجيوسياسية في عالمنا المعاصر، وتكشف آليات الصراع الدولي الحالي أن النظام العالمي الجديد يتشكل وفق صيرورة تقوم على منظومات القوة الاقتصادية، والهيمنة العسكرية التي ترتكز على الطاقة بشكل عام، وعلى الغاز الطبيعي بشكل خاص. ومن هنا يمكن فهم آليات التنافس والصراع بين المحورين الروسي والأمريكي وصيرورتها التي تنذر باقتراب تبدّل النظام العالمي من هيمنة القطب الواحد إلى نظام آخر متعدد الأقطاب. وكذلك تدل الوقائع التي تشهدها منطقة شرق البحر المتوسط، على أن هذا الإقليم سيشكّل لسنوات قادمة مسرحاً للصراع والتجاذب الجيوسياسي العالمي، وأن دول المنطقة تدور في حلقة من العنف والاهتزازات والصراع والتعاون في الوقت نفسه، وخصوصاً تلك الدول التي تحوي إمكانات هائلة من الغاز.[5]

وفرضت التحولات والتغيرات الجيوسياسية نفسها على الساحة، خصوصاً في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، وبالتالي لم يعد الفصل قائماً بين الآثار الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الآثار السياسية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما أفرز حزمةً من الصراعات الإقليمية والدولية. وإن امتلاك "دولة إسرائيل" الكم الأكبر من الغاز الطبيعي الذي تمّ اكتشافه في شرق البحر المتوسط جعلها تنفرد بنصيب الأسد، وعملت على التنقيب بحُرية في ظلّ

---

[4] Ibid, p. 7.

[5] إيهاب علي النواب، حرب الطاقة: عهد ما بعد الحرب الباردة، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، 2017/4/5، انظر: https://annabaa.org/arabic/energy/10493

عدم وضوح الحدود البحرية بين مصر و"إسرائيل"، مكتشفة بذلك عدداً من الآبار التي تحتوي على أكبر احتياطيات غاز في المنطقة.[6]

وبناء على ذلك تعيش "إسرائيل" في مرحلة (في أثناء كتابة هذا البحث) يمكن تسميتها "الطور الانتقاليّ" تنتقل بموجبها من كيان يعتمد بالكامل على مصادر الطاقة الخارجية مسخراً قدراته السياسية والعسكرية والأمنية لتأمينها، إلى كيانٍ يحوز ثروة طبيعية كبيرة، بل ويخطط لاستخدام هذه الثروة من أجل تحقيق أهدافه في التوسع الجيوسياسي والعسكري، وبالتالي الطاقة لم تعد هدفاً فحسب، بل أصبحت أداة من أدوات فرض القوّة والنفوذ. لذلك تسعى "إسرائيل" جاهدة لاستخدام كل الوسائل والطرق من أجل أمن الطاقة خدمة لمصالحها.[7]

وهنا لا بدّ من الشرح والتحليل لأشكال الأمن في مجال الطاقة لدى "إسرائيل" على النحو التالي:

1. الأمن الاقتصادي:

يُعدّ أمن الطاقة في "إسرائيل" ضعيفاً بسبب الاعتماد على حقل تامار دون غيره حسب ما يراه وزير الطاقة الإسرائيلي شتاينتز، معللاً أن البلاد بحاجة إلى الإيرادات الهائلة الكامنة في بدء الإنتاج من حقل ليفياثان، آملاً في جذب ما يقارب 20 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية الإضافية إلى "إسرائيل" لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، حيث إن التأخير في تطوير قطاع الغاز في "إسرائيل" بقي ما يقارب العام تزامناً مع انهيار أسعار النفط العالمية وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي. وفي تلك الفترة أكدت شركة نوبل إنرجي الأمريكية بأنها ملتزمة باستثماراتها في "إسرائيل" بالرغم من انخفاض سعر سهمها من 60 دولار إلى 36 دولاراً، مما تطلب ذلك من الشركة مراجعة محفظتها الاستثمارية في جميع أنحاء العالم، حيث ترتب على هذه المراجعة اللجوء إلى التحكيم التجاري لاسترداد مليارات الدولارات التي استثمرتها في حال لم تلتزم "إسرائيل" بإبرام اتفاق الإطار، وبالإضافة إلى الأرباح المتوقع تحقيقها من حقل ليفياثان حسب بعض التقارير بهذا الشأن.

---

[6] أحمد الباسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عمّان، 2015/8/24، انظر: http://rawabetcenter.com/archives/11432

[7] رامي خريس، ثروة الغاز.. الخيبة الإسرائيلية الثقيلة، موقع السفير العربي، 2016/2/11، انظر: http://arabi.assafir.com/Article/25/3527

يقدر المختصون في هذه الصناعة أنه من الممكن أن تمنح شركة نوبل إنرجي التي تمتلك حصة 40% في حقل ليفياثان البحري مبلغ مقداره 16 مليار دولار إذا ما صدر حكم لصالحها ضدَّ الحكومة الإسرائيلية، وستكون لمثل هذه النتيجة عواقب وخيمة على جاذبية "إسرائيل" للاستثمار الأجنبي، وتطوير مواردها من الغاز ونموها الاقتصادي. وناقش وزير الطاقة الإسرائيلي شتاينتز هذا الموضوع مع وزير الطاقة الأمريكي إرنست مونيز Ernest Moniz كجزء من حوار الطاقة الأوسع، لذلك يجب على واشنطن أن تكون مستعدة جيداً للتوسط بحكمة ما لم تسعَ جميع الأطراف إلى اتخاذ قرار إيجابي في وقت مبكر، فيما يتعلق بالاتفاق الإطاري حول موضوع الغاز.[8]

كما وصل إجمالي الاحتياطيات للغاز الطبيعي التي تسيطر عليها "إسرائيل" إلى 1,480 مليار م^3، منها 800 مليار م^3 احتياطيات مؤكدة، ونحو 150 مليار م^3 احتياطيات شبه مؤكدة حسب دراسة لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي بجامعة تل أبيب The Institute for National Security Studies (INSS)، كما وتعتمد الاستراتيجيات الإسرائيلية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي على أن يتم الاحتفاظ والسيطرة على 500 مليار م^3 لتوفير احتياجات "إسرائيل" لمدة 25 عاماً، وفي حال احتفظت بكامل الاحتياطيات من الغاز دون قيامها بتصديره فإن هذه الكميات تكفي احتياجاتها لسنة 2060. ناهيك عن المكاسب السياسية من تصدير الغاز في حال تصديره، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي ستفرضه ضرورات زيادة الإيرادات من صادرات الغاز الطبيعي. لذلك توصي الدراسة بضرورة إنشاء صندوق سيادي لاستثمار العوائد المنتظرة من صادرات الغاز الطبيعي.[9]

ومن خلال ما تقدم، نرى أن اكتشافات الغاز الطبيعي إلى جانب الاكتشافات المرتقبة خلال السنوات القادمة، والتي ستعتمد على اكتشافات هيدروكربونية جديدة من خلال عمليات التنقيب الأخيرة ستترك بالغ الأثر في "إسرائيل" وفي منطقة شرق البحر

---

[8] سايمون هندرسون، اكتشافات الطاقة شرقي البحر المتوسط: مصدر للتعاون أم وقود لإشعال التوترات؟ حالة إسرائيل، موقع معهد واشنطن، 2012/6/15، انظر:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/energy-discoveries-in-the-eastern-mediterranean-source-for-cooperation-or-f

[9] عبد الحافظ الصاوي، مآرب تسويق الغاز الإسرائيلي لدول المنطقة، موقع الجزيرة.نت، 2016/10/5، انظر:
http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/5a2179c7-0242-4a62-94b8-db88ebeb1e5a

المتوسط، حيث ستمكّن هذه الاكتشافات "إسرائيل" من تحسين أمن طاقتها إلى حدّ كبير، كما سيؤدي إلى توسيع استعمال الغاز الطبيعيّ كمصدرٍ للطاقة وللاستهلاك المحلي. وفي حال أصبح الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للطاقة في "إسرائيل" فإن ذلك سيؤدي لتقليص اعتمادها على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج، كما تأمل "إسرائيل" أن تسهم تلك الاكتشافات في توسيع اعتمادها على الغاز الطبيعي عوضاً عن مصادر الطاقة الأخرى.

2. الأمن العسكري لحقول الغاز الإسرائيلية:

تقوم "إسرائيل" بتطوير نظام مقلاع داود الصاروخي David's Sling لحماية حقول الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط، خصوصاً حقل ليفياثان، ضدَّ أي مخاطر محتملة، كما تعمل على دراسة منظومة باراك 8 أو Barak 8، وهي جزء من منظومة مقلاع داود الذي بنته وطورته شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية Israel Aerospace Industries. حيث يستخدم هذا النظام لحماية السفن البحرية من صواريخ كروز Cruise المضادة للسفن.[10]

هذا الأمر أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على قواتها البحرية لتعزيز قدرتها على حماية مخزون النفط والغاز قبالة سواحلها، وضمان أمن منطقتها الاقتصادية البحرية الواسعة المتاخمة للبنان، وطالبت البحرية الإسرائيلية سنة 2013 زيادة موازنتها التي تبلغ 700 مليون دولار لتطوير أنظمتها، و100 مليون دولار سنوياً لصيانتها. وارتبطت الزيادة بضرورة الدفاع عن عمليات تطوير إنتاج الغاز والنفط، وتأتي الزيادة الأخيرة مع بدء قبول "إسرائيل" طلبات من شركات تريد استكشاف 24 منطقة تقع قبالة الشواطئ الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط المجاورة لحقل ليفياثان الواسع. وتقدر "إسرائيل" وجود 2,137 مليار م^3 من الغاز، و6.6 مليار برميل من النفط لم تكتشف في هذه المناطق، وتأمل أن تختار تكتل شركات أو ثلاثة لمنحها تراخيص التنقيب، غير أن "إسرائيل" خاضت عدداً من الصراعات مع لبنان خلال الخمسين عاماً الماضية، بالإضافة إلى سورية التي تحدها في جزء من الحدود، حيث بات لإيران تواجد عسكري في تلك المناطق، يعرّض منصات الطاقة البحرية لخطر أمني محتمل.

[10] "لفيتان".. أحد أكبر حقول الغاز بالمتوسط، الجزيرة.نت، 2016/8/3.

ومن ثم تسعى "إسرائيل" لشراء سفن وقوارب دورية وسفن ذاتية القيادة وأنظمة رادار ودفاعات صاروخية لتعزيز أمنها البحري، و"هناك عدد متنوع من الأنظمة التي ستمنع ضرب الحفارات" على حسب تصريح لأحد الضباط في البحرية الإسرائيلية. كما ودفعت شركة إنرجين Energean اليونانية نحو 5.148 ملايين دولار مقابل الحصول على حقوق تطوير الحقلين الأصغر حجماً للغاز تانين وكاريش، وتخطط الشركة اليونانية استثمار ما يقارب 5.1 مليارات دولار في موارد الطاقة الإسرائيلية، ونقل منصة عائمة للإنتاج والتخزين والتحميل سيتم وضعها على بعد مئة كيلومتر في عرض البحر، مما يجعلها هدفاً محتملاً للهجمات. وأضاف ضابط البحرية الإسرائيلي: إنه في إطار تعزيز الدفاعات ستتسلم البحرية أربعة طرادات ألمانية بقيمة 460 مليون دولار سنة 2019 من أجل حماية وتأمين حقول الغاز، كما وستشكل قوة ردع للتهديدات المحتملة للمواقع والمنشآت الاقتصادية البحرية خصوصاً من قبل إيران وحزب الله اللبناني، إلى جانب تزويد السفن الإسرائيلية بنسخة من منظومة القبة الحديدية Iron Dome الدفاعية الصاروخية التي تتيح تفجير الصواريخ التي قد تستهدف المنصات البحرية[11].

وسيواجه الأمن العسكري لحقول الغاز بعض التهديدات والعقبات، منها:

أ. التهديدات الأمنية والعسكرية للمنشآت:

تعدُّ جميع أنحاء "إسرائيل" معرضة للهجمات العسكرية، وتعدُّ المنشآت البحرية عرضة أيضاً لمخاطر الهجمات العسكرية التي ستزداد مع تزايد عدد المنشآت، وبالتالي يتصاعد التحدي المتمثل في توفير الحماية لها. بيد أن السفن والقوارب والمروحيات التي تدعم العمليات البحرية هي الأخرى أهداف محتملة، إلا أن الإنتاج الفعلي للغاز الطبيعي آمنٌ نسبياً في بعض الحقول كونها اكتشفت في مياه شديدة العمق. إلا أن منشأة الإنتاج لحقل تامار وقاعدته للمعالجة الأولية ستكون قبالة سواحل أسدود، بتكلفة مليار دولار، وارتفاعها 250م، وبالتالي ستكون هدفاً جذاباً لأعداء "إسرائيل" (على حدّ وصف صاحب المقال سايمون هندرسون Simon Henderson؛ مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن Washington Institute). وبالإضافة إلى وجود

[11] إيهاب علي النواب، حرب الطاقة: عهد ما بعد الحرب الباردة.

الحراس على الحفارات وقوارب الدوريات في المياه المجاورة، ووفقاً لتقارير خاصة بهذا الشأن فإن "إسرائيل" تدرس تركيب صواريخ مضادة للطائرات على المنشآت، بالرغم من أن استخدام تلك الأسلحة سوف تتعارض مع معايير السلامة المعمول بها، كون الغاز مادة سريعة الاشتعال. وسوف تكون المشكلات الأمنية المرتبطة بمنشأة الغاز الطبيعي المسال العائمة بالقرب من حقل ليفياثان القريب من الحدود البحرية بين "إسرائيل" وقبرص التي لا تعترف بها تركيا، أكبر بكثير من حجم الحاوية وقيمتها. كما وأن منشآت "إسرائيل" البرية هي أيضاً عرضة للمخاطر، لامتلاك قوات حزب الله في لبنان صواريخ قادرة على الوصول إلى أهدافها جنوباً حتى تل أبيب تقريباً، إلى جانب عدد من الصواريخ التي يمكنها أن تصل إلى مدينة حيفا الساحلية الشمالية، المنطقة الصناعية الرئيسية في "إسرائيل". وفي الجنوب يقع ميناء إيلات على البحر الأحمر، وهو موقع محتمل لإنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال، تلبي احتياجات السوق الآسيوية،[12] وتشير التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية أن حزب الله اللبناني قد حصل على صواريخ ذات دقة عالية وبأعداد كبيرة.

وبالرغم من تلك التهديدات فقد واصلت "إسرائيل" عمليات الاستكشاف والحفر في الحقلين المتنازع عليهما، كما نشرت طائرات بدون طيار لحماية منشآت الحفر، كما استثمرت قدراً كبيراً من الموارد في التحضير للمواجهات العسكرية المحتمل نشوبها مستقبلاً في المنطقة، حيث لجأت في بادئ الأمر، مستعينة بتمويل سخي من الولايات المتحدة، إلى تطوير نظام الدفاع ضدَّ الصواريخ المعروف باسم القبة الحديدية والذي رُوعي في تصميمه أن يكون قادراً على اعتراض الصواريخ التي تستهدف منشآت الطاقة الإسرائيلية. واستعانت القوات البحرية بنظام الدفاع ضدَّ الصواريخ لتكون قادرة على التصدي للمخاطر التي تهدد منشآت الطاقة البحرية وردعها. وأخيراً شنّت "إسرائيل" في سنة 2011 عدة غارات داخل سورية، كان الهدف منها بحسب المسؤولين الأمريكيين، منع إمداد حزب الله بأي صواريخ متطورة من الطراز المضاد للطائرات، أو أرض–أرض، أو أرض–بحر، وبالرغم من ذلك، واصل حزب الله التسلّح بالصواريخ القادرة على تدمير المنشآت الإسرائيلية المتعلقة بالغاز الطبيعي.[13]

---

12 Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

13 Michael Schwartz, The Often Overlooked Role of Natural Gas in the Israel-Palestine Conflict.

أما قبالة السواحل الجنوبية فهناك منشأتان للغاز وبإمكان المقاومة ضرب كلتيهما بالصواريخ من قطاع غزة. والمنشأة الرئيسية هي تلك التي تنتج الغاز من حقل تامار الذي يحتوي على أكبر احتياطي للغاز المنتج في "إسرائيل"، بالإضافة إلى منشأة قبالة مدينة عسقلان في جنوب البلاد من أجل تصفيته الأولية من المواد الغريبة. ومن ثم يتم ضخّ الغاز إلى الشاطئ لمزيد من المعالجة في منشأة خاصة في أسدود قبل دخوله في شبكة خطوط الغاز ليكون صالحاً للاستعمال. وعلى بعد ميل واحد (نحو 1.6 كم) من منشأة إنتاج تامار، وفي مياه تصل إلى عمق مماثل قدرها نحو 800 قدم، تقع منشأة ماري بي التي قدمت خدمة مماثلة لحقلي الغاز. ومن غير الواضح أي من هذه المنشآت كانت تستهدفها صواريخ المقاومة الفلسطينية، أو حتى ما إذا كان قد تمّ ضرب هذه الصواريخ على الإطلاق.[14]

وفي الوقت نفسه، تنتاب كثير من الدوائر الأمنية الإسرائيلية هواجس ومخاوف من إمكانية شنّ هجمات "إرهابية" (عمليات نضالية مقاومة) مسلحة من سيناء المصرية أو غزة الفلسطينية ضدَّ حقول الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً في منطقة شرق البحر المتوسط. كما تخشى هذه الدوائر أيضاً من هجمات الصواريخ البحرية التي قد تكون بحوزة عدد من الفصائل الفلسطينية في غزة. وربما تكون هذه الهواجس وراء قرار الحكومة الإسرائيلية بإسناد مهمة حماية حقول الغاز وعمليات التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط إلى الوحدة 13 في سلاح البحرية، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها لحماية منشآت استخراج الغاز في البحر المتوسط ضدَّ أي هجمات محتملة.[15]

ومما سبق، نرى أن "إسرائيل" سعت جاهدة من وراء توفير المنظومات المضادة للصواريخ، لتحقيق نوع من الأمن والحماية ضدَّ هذه الأنواع والأشكال من التهديدات التي من الممكن أن تؤثر وبشكل كبير على تنفيذ خططها المتعلقة بالسيطرة والاستغلال؛ بل والهيمنة على الموارد الطبيعية للمنطقة وخصوصاً الغاز والنفط. وجراء تلك التهديدات الخطيرة، ترى "إسرائيل" أنه من أجل الحفاظ على مواردها ومشاريعها الاستثمارية الضخمة في شرق البحر المتوسط، فإن استراتيجية الردع التي تستخدمها تأتي من قدرتها على استخدام القوة المفرطة لمواجهة أي تهديد تتعرض له منشآت الطاقة الإسرائيلية البحرية والبرية.

---

14 Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

15 Ibid.

ب. العقبات الأمنية إسرائيلية أمام تصدير الغاز الطبيعي:

في الواقع هناك صعوبات في تخزين الغاز الطبيعي ونقله في الصهاريج، فالطريقة الأكثر كفاءة لتوريده هي بواسطة شبكة أنابيب لنقل الغاز. هذا الأمر يتطلب استثمارات كبيرة تزداد كلما طالت المسافة الفاصلة بين مرافق الغاز والمستهلكين. وفي غياب البنية التحتية الملائمة، يجري مدّ الاقتصاد الإسرائيلي بغاز طبيعي منقول عبر خطوط قصيرة المسافة وآمنة، ومع ذلك تشكل منشآت الغاز تحدياً جديداً في مجال حماية المرافق الحيوية البعيدة عن الشاطئ.[16]

ويعد إنشاء محطات لتسييل الغاز الطبيعي قبل تصديره أحد أهم العقبات أمام تصدير الغاز الإسرائيلي، لصعوبة التعاون مع جيرانها في هذا الخصوص، فإنشاء محطة تسييل على الخط الساحلي لـ"إسرائيل" على البحر المتوسط يقف أمامه مخاوف أمنية إسرائيلية من إمكانية تحكّم السلطات المصرية في عبور ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر قناة السويس، وذلك من خلال تشديد ضوابط السلامة على الشحنات الإسرائيلية من الغاز المسال. ومن ناحية ثانية، من الصعوبة بمكان إنشاء محطات لتسييل الغاز الطبيعي في ميناء إيلات على البحر الأحمر نتيجة ازدحام الساحل بالسكان، والقوانين البيئية المتشددة، بالإضافة إلى إمكانية تعرضها لهجمات من قوى المعارضة المسلحة أو صاروخية من مصر والأردن والسعودية. وفيما يتعلق ببناء خط أنابيب لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى الأسواق العالمية، توجد إمكانية لبناء خط أنابيب إلى تركيا عبر قبرص لتلبية احتياجات السوق الأوروبية للغاز الطبيعي.[17]

ج. العقبات السياسية والاقتصادية:

تحديات سياسية في المدى القصير، وعقبات تجارية في المدى الطويل. فمن الناحية السياسية؛ يمنح هذا الخيار قبرص وتركيا السيطرة على صادرات الغاز الإسرائيلية، وهاتان الدولتان ليس لهما علاقات جيدة مع بعضهما البعض، كما أن علاقات تركيا مع "إسرائيل" سيئة. ومن الناحية التجارية؛ تحوم شكوك وهواجس حول الطلب على

---

[16] شموئيل إيفين وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل."

[17] أحمد قنديل، بعد اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون.. أم تشعل الصراع بين دول المنطقة (1)، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2013/3/4، انظر:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/134691.aspx

الغاز في أوروبا وأسعاره في الأسواق الأوروبية، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من فرص تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا وأوروبا.[18]

كما تعتزم كلّ من قبرص واليونان و"إسرائيل" وإيطاليا، مدّ خط أنابيب تحت الماء لنقل الغاز من حقل ليفياثان إلى مدينة بريندیزي الإيطالية. وكتبت صحيفة كاثيميريني Kathimerini القبرصية: إن مديري وزارات الطاقة في الدول الأربع سيجتمعون في مبنى المفوضية الأوروبية في بروكسل، لمناقشة خطة لبناء خط أنابيب تحت الماء لنقل الغاز بطول ألفي كيلومتر. وبحسب الصحيفة؛ فإن خط الأنابيب سيربط حقل ليفياثان مع أفروديت القبرصي، وحقول الغاز الأخرى في المنطقة بين اليونان وإيطاليا بهدف توريد الغاز إلى السوق الأوروبية، مشيرة إلى أنه وفقاً للبحث الفني الأولي فإن إنشاء خط أنابيب ممكن من الناحية التقنية، وقابل لأن يرى النور اقتصادياً.[19]

ثانياً: الآثار الإقليمية لاكتشافات الغاز على "إسرائيل":

تُعد حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في شرق البحر المتوسط من أكثر ملفات الطاقة تعقيداً من حيث الاستخراج والنقل والتوزيع والبيع، ليس لاعتبارات تقنية ولكن لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى. فكل من المراحل السابقة تتشابك فيها عوامل جيوسياسية واستراتيجية بشقّيها السياسي والاقتصادي على المدى البعيد، وذلك من حيث الفرص والمخاطر التي يشكلها ثاني أكبر الاكتشافات النفطية في المنطقة بعد منطقة الخليج، بالإضافة لتوقعات بأن يفوق إنتاج شرق البحر المتوسط من الغاز الطبيعي مستويات دول الخليج، ويقارب اكتشافات واحتياطي الغاز الروسي الأكبر من حيث الاحتياطي والإنتاج والبيع على مستوى العالم في المستقبل القريب. ولكن في السياق نفسه، فإنه يوازي هذه الثروة النفطية الكبرى تعقيدات سياسية متزايدة على مستويات الدول المعنية التي تقع الاكتشافات في حيازاتها البحرية، وما يتعلق بهذا الشق من خلافات ومشكلات حول الحدود البحرية لكل بلد، وبالتالي، حصة كل منهما في اكتشافات الغاز وفق تكتلات اقتصادية بين بعض من هذه الدول القائمة على أساس تقاسم

---

[18] المرجع نفسه.

[19] الغاز الإسرائيلي يتدفق تحت الماء، موقع شاشة نيوز، 22/1/2017، انظر:
https://www.shasha.ps/news/253662.html?fbclid=IwAR2kebNHt_UTFYXXyxEo71TynFJoYF1IqHh7Qlwl9ALyyacs1aQdbv1_JxM

العائد المستخرج، مثل: تكتل إنرجي ترينجل Energy Triangle الذي يضم قبرص و"إسرائيل" واليونان، والاتفاقيات بين دول شرق البحر المتوسط، مثل التي عقدت أواخر سنة 2014 وأوائل سنة 2015 بين مصر واليونان وقبرص، كذلك مدى الصراعات الممكنة والتي تشكل عاملاً مهماً يحول اكتشافات الغاز في هذه المنطقة من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي، إلى تهديد بصراعات قد تصل إلى المستوى العسكري. لأن كل من تركيا، وسورية، ولبنان، "وإسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، ومصر، وقبرص، واليونان فيما بينها من مشكلات يصعدها اكتشافات شرق البحر المتوسط.

وبخلاف الحدود البحرية والصراعات الإقليمية بين هذه الدول والكيانات، فإن بعض الأطراف الإقليمية والدولية على صلة سلباً أو إيجاباً بهذه الاكتشافات، سواء من الناحية التنافسية أم المشاركة أم التوزيع، وما له علاقة مباشرة بسوق الطاقة العالمي الذي يعاني في الأصل من تقلبات تغير مواقف القوى الإقليمية والدولية، سواء من ناحية الاستفادة أم الضرر من مسارات بيع الغاز للسوق الأوروبي والدولي. فمن ناحية استراتيجية يشكل غاز شرق البحر المتوسط فرصة للتقدم الإقليمي والحيوي لدول مثل "إسرائيل" التي ستصبح دولة مصدرة للغاز بعدما كانت دولة مستوردة، ومن ناحية أخرى تشكل فرص للاستثمارات الدولية، وخصوصاً القادمة من الصين وروسيا وإيطاليا لضمان حصة مستقبلية لعشرات السنوات من الغاز المصري المكتشف حديثاً في حقل ظهر، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إيجاد فرص تعاون وتجاذبات تنافسية بين كل من القاهرة وتل أبيب. ومن ناحية أخرى يشكل فرص تنافسية وصراعات فيما يخص كل من اليونان وقبرص وغزة.[20]

وفيما يلي تحليل للآثار المترتبة على اكتشافات الغاز في المنطقة:

1. الآثار السياسية والاستراتيجية على المنطقة:

إنّ ثروة الغاز سوف تحقق لـ"إسرائيل" مداخيل معتبرة في العقود القادمة، وتمنحها قوة واستقلالية مالية لم تتوفر لها منذ نشأتها. ومن المرجّح أن تصدير الغاز سوف يغيّر الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل"، كما جاء في تقرير شيشينسكي، بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الغاز المنتج محلياً سوف يسهم إيجاباً في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يترتب

[20] غاز شرق المتوسط إلى واجهة الصراعات الإقليمية مجدداً، موقع ربّان السفينة، 2017/3/14، انظر:
https://assafinaonline.com/maritime-news/assafina-news/shipping/2017-03-14-14-12-14

عليه توفير "إسرائيل" ملايين الدولارات المخصصة سنوياً لاستيراد الطاقة، خصوصاً إذا تزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الغاز بدل النفط المستورد. وفي هذا الإطار، فإن تطوير صناعة الغاز وتقليل الاعتماد على النفط هما جزء من مجهودٍ استراتيجي عام، ولكن من الصّعب التكهن باحتمال توقف المساعدات الأمريكية المالية السنوية لـ"إسرائيل"، ولكن إن استمرت هذه المساعدات المالية، ومن المرجّح أنها سوف تستمر، حتى لو تمتّعت "إسرائيل" بمداخيل إضافية بفضل تصدير الغاز في المستقبل، فإن المساعدات الأمريكية لن تكون حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي كما هي حالياً.[21]

وتمثل احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط فرصة ذهبية وثروة ثمينة لجميع دول هذه المنطقة، والتي تشمل مصر، و"إسرائيل"، وتركيا، وقبرص، ولبنان، وسورية، والسلطة الفلسطينية. وتطرح مسألة تطوير موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط وتصديره، مجموعة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الكبرى التي قد تعرقل التعاون بين جميع دول المنطقة، في ظلّ توجهات "إسرائيل" المستندة أصلاً إلى قوتها العسكرية، والدعم الأمريكي لها من أجل الاستحواذ على حقوق الآخرين في الغاز المكتشف، إلى جانب التحديات السياسية الناجمة عن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي. فما تزال حالة الحرب هي السائدة في علاقة تل أبيب مع لبنان وسورية، كما لا يوجد ترسيم معترف به دولياً للحدود البحرية بينها وبين مصر، ولبنان، وفلسطين المحتلة. فإذا ما أضيف إلى ذلك النزاع المزمن بين تركيا وجمهورية قبرص حول مسألة قبرص الشمالية، والتداعيات الاستراتيجية المهمة للحراكات الشعبية العربية، يمكن تفهم مدى تعقّد البيئة السياسية والاستراتيجية لتطوير الغاز الطبيعي وتصديره في شرق البحر المتوسط.[22]

2. الآثار الاقتصادية على دول المنطقة:

يشكل الحوض الشرقي للبحر المتوسط أحد أغنى مناطق العالم غير المكتشفة بالغاز الطبيعي، وعلى ضوء التوقع باكتشافات ضخمة، سترتفع حدة التنافس الدولي على

---

[21] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" مجلة **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 1، آذار/ مارس 2013، ص 120، انظر: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue001/pages/art09.aspx

[22] أحمد قنديل، بعد اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون.. أم تشعل الصراع بين دول المنطقة (1).

ثروات هذه المنطقة. حيث يقدر مخزون الغاز في حوض شرق البحر المتوسط بنحو 345 تريليون قدم مكعب. ويحتوي هذا الحوض على كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية وسوائل الغازات، وتشمل هذه الاحتياطيات 223 تريليون قدم مكعب من الغاز في حوض دلتا النيل، إضافة إلى 9.5 مليارات برميل من الغازات السائلة، و7.1 مليارات برميل من النفط. كما يحتوي الحوض الكبير على 122 تريليون قدم مكعب من الغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط قبالة شواطئ قبرص ولبنان وسورية، وعلى أكثر من 36 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في مناطق بالقرب من "إسرائيل"، أما اليونان فتقدر احتياطيات الغاز في بحر إيجه والبحر الأيوني وجنوب جزيرة كريت بـ 6.123 تريليونات قدم مكعب.[23]

وتشكل اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط منعطفاً تاريخياً مهماً لدول المنطقة التي تعدّ فقيرة نسبياً في مصادر الطاقة الأولية، البترول والغاز الطبيعي، فهي من ناحية؛ تسمح لها بزيادة استخدام الغاز الطبيعي على المستوى المحلي، وبالتالي تقليل وارداتها من الخارج. كما توفر هذه الاكتشافات من ناحية أخرى فرصاً كبرى لهذه الدول لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية. كما وتمثل إمدادات الغاز المكتشف في شرق البحر المتوسط أهمية ملموسة، لأنها لن تكون في مرمى نيران قوة بعينها، نظراً لسهولة حركة هذه الإمدادات داخل حوض البحر المتوسط كله، وعبر قناة السويس شرقاً، وغرباً، وشمالاً، وجنوباً، وذلك على عكس الإمدادات الواردة من الخليج العربي إلى بقية دول العالم والتي تمر في معظمها عبر مضيق هرمز، مما يضع هذه الإمدادات تحت رحمة التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق من حين إلى آخر. وبالإضافة لذلك تنبع أهمية الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط من التصاعد الدراماتيكي لأهمية السيطرة على موارد الغاز الطبيعي ليس فقط بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط، بل لقطر التي تعدّ ثاني أكبر الدول المنتجة للغاز بعد روسيا؛ وأيضاً للاتحاد الأوروبي والصين بصفتهما من أكبر المناطق استهلاكاً في العالم. فالغاز الطبيعي يعدّ مصدراً آمناً ونظيفاً نسبياً للطاقة مقارنة بالطاقة النووية والفحم، وبالتالي فهو البديل الأمثل لاستبدال محطات توليد الكهرباء العاملة بالطاقة النووية، خصوصاً

[23] محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015/10/23، انظر:
http://rawabetcenter.com/archives/13994?fbclid=IwAR0u_S8q1fLNCmjaRj5i-hk6iuRqy0eE-

بعد كارثة محطة فوكوشيما اليابانية، وتلك العاملة بالفحم الذي يتسبب في انبعاث كميات هائلة من الكربون. ونظراً لكون التكلفة الاقتصادية لاستخدام الغاز بدلاً من طاقة الرياح أو أي مصدر بديل آخر للطاقة هي أقل بكثير، ينمو الغاز بشكل متسارع ليصبح مصدر الطاقة الأهم في العالم.

وفي ضوء تنامي أهمية الغاز الطبيعي، ليس من المدهش أن تمثل احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط فرصة ذهبية، وثروة ثمينة لجميع دول المنطقة بشكل قد يدفعها للتصارع والتنافس الشرس فيما بينها للاستحواذ على النصيب الأكبر منها، في ظلّ غياب اتفاق واضح حول الحدود البحرية لمناطقها الاقتصادية الخالصة. فمصر تحتاج إلى هذه الثروة للتعامل مع أزمة الطاقة المستعصية، والوضع الاقتصادي المتدهور الذي تواجهه. و"إسرائيل" تحتاج إليها بعد أن انقطع مورد الغاز المصري شبه المجاني، وللفكاك من عزلتها الاقتصادية والسياسية نتيجة تعثر "عملية السلام". وسورية تحتاج إليها أيضاً لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته المحنة التي تمر بها منذ سنة 2011. أما تركيا التي لا تنتج لا نفطاً ولا غازاً فإنها لن تستغني عنه، وذلك لارتباطها بمعاهدة لوزان Treaty of Lausanne التي وقعتها تركيا مع دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، سنة 1923 بسويسرا، وسيكون بإمكان تركيا بعد انتهاء مدة المعاهدة سنة 2023 التنقيب عن النفط، وبالتالي تنضم إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، وسيشكل ذلك مصدراً إضافياً للدخل من جانب، وسيزيد من أهميتها في المنطقة كدولة عبور للطاقة من جانب آخر. ولبنان بحاجة إليها كمصدر للدخل يساعد على تسديد ديونه الخارجية التي قاربت 50 مليار دولار سنة 2013. وقبرص بحاجة إليها لتجنب الوقوع في المأزق الذي يكاد يخرج اليونان من الاتحاد الأوروبي ومن منطقة اليورو.[24]

ومن خلال ما تقدم، نرى بأن توفير تلك الاحتياجات قد يواجه العديد من العقبات والصعوبات والتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي من شأنها أن تعرقل التعاون والتفاهم بين دول المنطقة، وجراء ذلك فإن ردود الفعل تتفاوت بين دول شرق البحر المتوسط من أجل الاستفادة من تلك الاكتشافات الضخمة من

[24] أحمد قنديل، بعد اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون.. أم تشعل الصراع بين دول المنطقة (1).
ملاحظة: لقد تجاوز الدَّين العام في لبنان مبلغ 85 مليار دولار حتى منتصف سنة 2019.

الغاز الطبيعي. ولكن هيمنة "إسرائيل" المدعومة أمريكياً يجعلها تسيطر على حقول الغاز المكتشف بالقوة العسكرية على حساب دول المنطقة.

3. الآثار القانونية لاكتشافات الغاز على دول المنطقة:

تُعَدُ مسألة اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية خصوصاً المواد الهيدروكربونية مساراً للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية، لا سيما في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، حيث تتعدد الأطر القانونية الحاكمة لتلك التفاعلات والتي يُمكن حصرها فيما يلي:

أ. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982: حيث تضمنت الاتفاقية تقسيم البحار إلى أربع مناطق رئيسية، وهي: البحر الإقليمي 12 ميلاً بحرياً (نحو 22 كم) من خط الأساس، وللدولة سيادة كاملة عليها. ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها بـ 200 ميل بحري (نحو 370 كم) تقاس أيضاً من خط الأساس، ثم منطقة الجرف القاري، وأخيراً فقد نصت الاتفاقية بشكل واضح على المبادئ العامة لاستغلال الموارد الطبيعية، سواء الحية أم غير الحية الموجودة في المياه أو في القاع، بما في ذلك من موارد هيدروكربونية ونفطية، لكن تظل هذه الاتفاقية إطارية عامة، ولا تُلزم الدول إلا بالاتفاق على الالتزام بها.

ب. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية – القبرصية سنة 2013: بعد التوقيع عليها عُينت المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بالدولتين وفقاً لقاعدة خط المنتصف، والذي حددته الاتفاقية في البند الثاني من المادة في ثماني نقاط إحداثية جغرافية، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية، إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه، وهو ما لم تلتزم به قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع "إسرائيل".

ج. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – القبرصية سنة 2007: حيث تمّ الترسيم وفقاً لنقطتين مؤقتتين، هما: النقطة 1 جنوباً، والنقطة 6 شمالاً، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1 أو 6 الرجوع للطرف الآخر.

د. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية – "الإسرائيلية" سنة 2010: حيث هدفت الاتفاقية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل منهما والتي تمّ

تحديدها أيضاً وفقاً لقاعدة خطّ المنتصف، والذي يقع على مسافة 150 كم شمال غرب حيفا، والذي تمّ تحديده في البند الثاني من المادة الأولى في 12 نقطة إحداثية جغرافية.

وفي ضوء كل ذلك، فإن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط ستقود "إسرائيل" لمزيد من الصراع مع دول المنطقة. لذلك لا بدّ من إلزام "إسرائيل" على احترام كافة القوانين والمعاهدات الخاصة بهذا الأمر، وبالأخص معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار والمحيطات والتي تتضمن تنظيم وتقسيم واستغلال ثروات وعوائد البحار والمحيطات.[25]

المطلب الثاني: مستقبل النفوذ الإسرائيلي للطاقة في ظلّ الاكتشافات الحالية:

شكّل اكتشاف الغاز في مياه شرق البحر المتوسط تطوراً مهماً، وخصوصاً لما سيقدمه من فرص تنموية للدول المشرفة على هذه المنطقة، إلا أنه يضاف إلى عناصر الصراع في المنطقة، لأنه يوفر الفرصة لـ"إسرائيل" لولوج قطاع الطاقة العربي الذي يشكل العماد الاقتصادي للدول العربية. كما تحاول "إسرائيل" بمساندة أمريكية استغلال معاهدات "السلام" التي وقّعتها مع دول عربية في عقد اتفاقات لتزويد تلك الدول بالغاز، وهو أمر إذا ما تمّ سيربط هذه الدول عضوياً ولعدة عقود بالاقتصاد الإسرائيلي. كما يشكل اكتشاف احتياط الغاز في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المطلّة على شرق البحر المتوسط فرصة لـ"إسرائيل" أيضاً، في غياب ترسيم الحدود البحرية بين الدول المعنية، لوضع اليد مجدداً على ثروات طبيعية عربية، الأمر الذي ربما يفتح جبهة جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي. وتسعى "إسرائيل" جاهدة من أجل تطوير التكنولوجيا اللازمة لاستغلال رواسبها الكبيرة من النفط والغاز، وتُعد نتائج اكتشافات الغاز هي محور اهتمام سياسة سلطة الطاقة في "إسرائيل"، ومحور اهتمام المصالح التجارية للقطاع الخاص لعدد من السنوات القادمة.

[25] أحمد الباسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط.

أولاً: مخططات "إسرائيل" لاستهلاك الغاز وتصديره:

تسعى "إسرائيل" من خلال الاكتشافات البحرية الشمالية لرسم سياسة توفر احتياط غاز كافٍ للعقود المقبلة، ويُعد هذا جزءاً من سياستها الأمنية التقليدية الساعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لتقليص الاعتماد على الخارج. وقد باشرت "إسرائيل" فعلاً تأهيل محطاتها الكهربائية من أجل استعمال الغاز الطبيعي بدلاً من الفحم الحجري، كما بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى تشكيل لجنة لدراسة الحاجات من الطاقة، وبعد كثير من النقاش والجدل العلني لاقتراحات اللجنة، تمّ إقرار تصدير نحو 40% من احتياطي الغاز من حقل معيَّن دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الكنيست Knesset لتصدير كميات أكثر. والهدف الرئيسي من هذه السياسة هو توفير إمدادات مستقبلية كافية، وفكّ الاعتماد على الغاز المستورد.

عارضت هذا القرار الشركات العاملة لأنه يقلص هامش أرباحها، لأن معظم أرباح الشركات يتحقق من خلال التصدير، وليس من المبيعات في السوق المحلية فقط، نظراً إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية. وفرضية "إسرائيل" في اتخاذ قرارها هذا ينطلق من أن احتياط الغاز الذي تمّ اكتشافه سيكون كافياً لتوليد 70% من طاقة البلد الكهربائية، مقارنةً بالفحم الحجري الذي يولد 35% فقط، و45% يجري توليدها عبر استخدام الغاز. لكن استخدام الغاز لن يتوقف فقط عند توليد الكهرباء لأن الشركات الصناعية تطالب بتزويد نحو 400 مصنع بالغاز، بالإضافة إلى المطالبة باستعمال الغاز في وسائل المواصلات وإيصاله مباشرة إلى المنازل، الأمر الذي يعني الحاجة مستقبلاً إلى إمدادات غاز أكثر.

وفضلاً عما تقدم فقد دعت بعض الجهات الحكومية إلى تأسيس صندوق سيادي يعتمد على الريع الغازي، ويُقدر بـ 75 مليار دولار بحلول سنة 2037، وكذلك رفد الميزانيات العامة بنحو 55 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبالتالي، فإنه من الواضح أن هذه الطموحات لا تتلاءم مع ما تمّ تخصيصه للتصدير من حجم الغاز الذي اكتُشف حتى الآن.[26]

[26] وليد خدوري، "الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 26، العدد 102، 2015، انظر:
https://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/188406

ثانياً: الاستهلاك الداخلي:

بلغ استهلاك "إسرائيل" من الغاز الطبيعي نحو 10 مليارات م^3 في سنة 2015، ويُتوقع أن يبلغ نحو 14 مليار م^3 تقريباً في نهاية هذا العقد (2019)، حيث تستهلك محطات الكهرباء الكمية الأكبر منها. وما يزال الفحم الحجري، حتى الآن، يشكل المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء، ثم المازوت الذي يشكل المصدر الثاني للوقود، وأخيراً الغاز الذي يُستعمل في ثلاث محطات كهربائية. وبناء على ذلك، وقّعت شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية عقداً لمدة 15 عاماً (وفق مبدأ الاستلام أو الدفع الملزم) لشراء 78 مليار م^3 من الغاز من حقل تامار، مع حقّ زيادة الكمية إلى 99 مليار م^3. كما وقّعت الشركة عقوداً أخرى لشراء نحو 145 مليار م^3 من حقول أخرى، مع حقّ شراء 23 مليار م^3 إضافية. وتخطط "إسرائيل" كذلك لتحويل محطة أوروت رابين Orot Rabin قرب الخضيرة، من الفحم الحجري إلى الغاز الطبيعي، لكنها ستُبقي محطة كبيرة واحدة تستخدم الفحم الحجري، وهي محطة روتنبرغ Rutenberg القريبة من عسقلان. والهدف من الاستمرار في استعمال الفحم الحجري في هذه المحطة الضخمة، هو تنويع مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء كي لا تعتمد جميع محطات الكهرباء على إمدادات الغاز الطبيعي، وتلافياً لحدوث أزمة في البلد في حال انقطاع إمدادات الغاز لأسباب أمنية أو صناعية.[27]

ورأى وزير البنى التحتية السابق عوزي لانداو Uzi Landau في كلمة ألقاها أمام مؤتمر في تل أبيب في 2012/2/2، "أنه يجب الاحتفاظ باحتياط غازي يكفي 25 عاماً للاستهلاك المحلي، ثم تصدير بقيته إلى الأسواق الخارجية"، الأمر الذي مثّل في حينه تغيراً مهماً في تقديراته، إذ كان يدعو سابقاً إلى الاحتفاظ باحتياط يكفي 50 عاماً للتأكد من تلبية الطلب الداخلي المستقبلي. والسبب الرئيسي لهذا التغيير، هو ضغوط الشركات لمنحها كميات أكبر للتصدير من أجل تحقيق أرباح أكثر لها. وقال لانداو في

---

[27] Simon Henderson, "Natural Gas Export Options for Israel and Cyprus," Mediterranean Paper Series 2013, The German Marshall Fund of the United States, Washington, September 2013, https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Henderson20130901-NaturalGasExportOptions.pdf?fbclid=IwAR1Wa4UMrwz0L4ARJGqHOa3_bSYS11k_AjNS1tD_DK_NDidYOvfqLXFY_j8

هذا الصدد: "إن الصادرات مهمة كي يتم تحقيق اكتشافات أكبر في المياه الإسرائيلية خلال الأعوام المقبلة"، وذلك بهدف توفير حوافز أكثر للشركات من أجل استكشاف احتياط جديد. وأكد الوزير أن المستثمرين يصرّون على توفير إمدادات أكثر للتصدير، كشرط للاستمرار في عمليات الاستكشاف والتطوير الباهظة الثمن. وأضاف: "يجب أن يعرف كل مستثمر أنه في حال عدم توفر الفرصة لتسويق الغاز في السوق المحلية، فهناك فرصة بديلة له في تصدير الغاز إلى الأسواق الدولية". وتابع قائلاً إن تصدير الغاز من "إسرائيل" سيعتمد على منشأتين: إحداهما تملكها الحكومة لكن سيتاح للجميع استعمالها، والأُخرى منشأة لتصدير الغاز المسال يملكها القطاع الخاص.[28]

وإلى حين توفر إنتاج محلي كافٍ، فإن شركة الكهرباء الإسرائيلية ستعتمد على سلسة من مصادر الوقود المتعددة، منها الغاز أويل (زيت الغاز)، والفيول أويل (زيت الوقود)، والفحم الحجري، وإمدادات محدودة من الغاز المستورد والمحلي، ولا سيّما الكميات القليلة التي ينتجها حقل ماري بي في المياه الجنوبية، أو الإمدادات الأولية من حقل تامار.[29]

ثالثاً: الاكتشافات وقدرات الإنتاج:

تفيد التقديرات بأن حجم احتياط الغاز المؤكد والمكتشف في المياه الشمالية لـ"إسرائيل" بألف مليار م^3، وهو رقم قابل للتغيير في ضوء عمليات الاستكشاف المستمرة. وقد اكتشفت شركة نوبل إنرجي الأمريكية وشركاؤها من الشركات النفطية الإسرائيلية نحو سبعة حقول في المياه الشمالية حتى كتابة هذا البحث، معظمها صغير الحجم وذو احتياط ضئيل نسبياً، كما أن جميع هذه الاكتشافات باستثناء الحقلين الضخمين تامار وليفياثان، عميقة جداً في قاع البحر وبعمق يتراوح ما بين 15 و20 ألف قدم، الأمر الذي يجعل تكلفة تطوير معظم هذه الحقول مرتفعة جداً. وقد بدأ حقل تامار بالإنتاج في آذار/ مارس 2013 بعد أربعة أعوام تقريباً من اكتشافه، وشرع إنتاجه الأولي يلبي جزءاً من الطلب المحلي. ويُقدر احتياط الحقل تقريباً بتسعة تريليونات قدم مكعب.

[28] وليد خدوري، "الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير،" ص 82.

[29] المرجع نفسه.

ومن اللافت للنظر أنه جرى ربط إنتاج حقل تامار بمنصة بحرية في المياه الجنوبية قريبة من حقل ماري بي، بدلاً من إيصال الإنتاج إلى أقرب منطقة ساحلية، وهي حيفا في الشمال، ثم ربطه بشبكة الغاز الوطنية. وكان العذر الرسمي لنقل الغاز إلى الجنوب، هو شكوى قدمتها بلدية الكرمل بشأن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن تشييد المنشآت اللازمة قبالتها. لكن يتضح أن السبب الحقيقي لتغيير مسار الخط، وتحمل التكاليف الباهظة لعملية الربط، هو الخطر الأمني في حال نشوب حرب مع لبنان، وإمكانية قصف المنشآت بالصواريخ من الأراضي اللبنانية القريبة نسبياً من حيفا.

كما ويُعد حقل ليفياثان الاكتشاف الغازي الأهم في "إسرائيل"، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في هذا الحقل ما بين سنتي 2017 و2018، ويُقدر احتياط الحقل بـ20 تريليون قدم مكعب. وقد تمّ اكتشاف هذا الحقل من قبل شركة نوبل إنرجي صاحبة الحصة الأكبر فيه، كما أنها مسؤولة عن إدارته، وتشترك معها الشركات الإسرائيلية: ديليك للحفر، وأفنير أويل للاستكشافات Avner Oil Exploration، وراشيو أويل للاستكشافات Ratio Oil Exploration.[30]

رابعاً: الاستثمار الأجنبي:

بعد رفض وزير الاقتصاد أريه درعي Aryeh Deri التوقيع على اتفاقية استخراج الغاز الطبيعي من حقل ليفياثان استقال من منصبه بهدف تمرير الاتفاقية، وبذلك انتقلت الوزارة تلقائياً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي وقَّع على اتفاقية استخراج الغاز مع مجموعة نوبل إنرجي الأمريكية، وديليك الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أنه ولأسباب قانونية مختلفة، يتوجب على الشركاء ديليك ونوبل إنرجي الحصول على موافقة مفوض منع الاحتكار على أعمال التنقيب والاستخراج، ولكن وبسبب استقالة مفوّض منع الاحتكار الإسرائيلي السابق يحتاج نتنياهو إلى توقيع وزير الاقتصاد أريه درعي الذي رفض بدوره التوقيع، مبرراً ذلك بأن هذا الاتفاق سيء ولكنه يقر بأنه لا يستطيع تغييره، ويرى في هذا المسار تكريساً وترسيخاً لاحتكار شركة نوبل إنرجي التي ستظل صاحبة الحقوق الحصرية على أكبر حقلين للغاز الطبيعي. كما أن خروج

[30] المرجع نفسه، ص 83.

شركة ديليك من حقل تامار سيكون سنة 2021 فقط، وهذا وقت طويل جداً، ويمنع ظهور أي مُنافس حقيقي، وبذلك سيتم التنقيب عن الغاز في حقل ليفياثان في شرق البحر المتوسط.[31]

وبعد الموافقة على إحداث التغييرات المعروفة باسم "الإطار"، فبإمكان "إسرائيل" أن تشهد طفرة مغرية في الاستثمار الأجنبي من شأنها أن تعزز المكانة الاقتصادية للفرد الواحد، وتجعلها مماثلة لتلك القائمة في ألمانيا أو بريطانيا. فحقل تامار ينتج حتى سنة 2016، نحو 60% تقريباً من الكهرباء التي تحتاجها "إسرائيل". وبالرغم من كون ليفياثان أكبر نطاقاً، وأكثر بعداً من تامار في عمق البحر، إلا أنه حتى سنة 2016 لم يكن قد تمّ تطويره بعد، ولكن بإمكانه أن يساعد "إسرائيل" على أن تصبح دولة مصدرة للغاز في المنطقة. وتشكل الأردن ومصر اثنان من الزبائن المحتملين، كما من الممكن أن تصبح تركيا زبونة في المستقبل.[32]

فقد أكدت شركة ديليك للحفر، إن الشركاء في حقلي الغاز الطبيعي الإسرائيليين تامار وليفياثان وقّعوا اتفاقات مدتها عشرة أعوام لتصدير ما يقارب 64 مليار م^3 من الغاز الطبيعي بقيمة 15 مليار دولار أمريكي إلى شركة دولفينوس Dolphinus المصرية. حيث تجري دراسة عدة خيارات لنقل الغاز إلى مصر، من بينها استخدام خط أنابيب غاز شرق المتوسط. كما تنوي شركة ديليك للحفر وشريكتها نوبل إنرجي البدء في مفاوضات مع شركة غاز شرق المتوسط لاستخدام خط الأنابيب، ويندرج اتفاق شركات القطاع الغاز الخاص المصرية في إطار تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة، وتحرير سوق الغاز بها، وفقاً لقانون تنظيم سوق الغاز الذي صدرت لائحته التنفيذية سنة 2018، وستحقق مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز خلال سنة 2018، من خلال حقول ظهر وشمال الإسكندرية ونورس وأتول، وهو ما سيؤهل مصر مع استيراد الغاز من دول حوض شرق البحر المتوسط للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة. وأكد وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز أن اتفاقات تصدير الغاز الطبيعي البالغ قيمتها 15 مليار دولار الموقعة مع مصر ستقوي العلاقات بين البلدين. ومن جهة أخرى قال رئيس

[31] درعي سيستقيل من وزارة الاقتصاد لتمرير اتفاقية الغاز، موقع عرب 48، 2015/10/31، انظر: https://www.arab48.com/article_print/1169719

[32] Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو: "توقيع اتفاقية تصدير الغاز لمصر بمثابة يوم عيد بالنسبة لنا، الأمر الذي سيدخل المليارات إلى خزينة الدولة".[33]

خلاصة:

تُعدّ اكتشافات الطاقة في شرق البحر المتوسط بمثابة تغيرات في اللعبة الجيوسياسية والجيوأمنية بالنسبة لدول المنطقة ولـ"إسرائيل" وقبرص بشكل خاص، من حيث أمن الطاقة، وإلى حدّ ما الأمن بشكل عام. ولربما تعزز جهود حلّ النزاعات في الشرق الأوسط وفي قبرص، وإلى جانب آثارها على أمن الطاقة في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من خلال احتياطيات وصادرات "إسرائيل" المحتملة من الغاز، كما ويمكن لهذه الاحتياطيات والصادرات أن تقوم بتعزيز اقتصادها ، وتقوم أيضاً بتعزيز استقرار النظام في مصر والأردن. وتساعد اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط إلى إعادة رسم خريطة المنطقة من جديد، ضمن مفهوم الصراع والتعاون والتقاء المصالح بين الأطراف المختلفة.

كما بالإمكان التأكيد بأن هذه الاكتشافات الكبيرة وبهذه الكميات الهائلة ستغطي احتياجات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي لعدة أعوام قادمة، بالإضافة إلى تغيير طبيعتها الاقتصادية من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مصدرة للخارج، وبالتالي، سيكون لمخزون الغاز الإسرائيلي تأثير على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لـ"إسرائيل"، خصوصاً مع تركيا لاعتبارها الدولة الإقليمية الأهم في تسهيل عملية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الصراع على ملكية الموارد إلى تفاقم التوترات القائمة بين تركيا وقبرص، وبين "إسرائيل" ولبنان، ومع الفلسطينيين. لذلك، فإن آثار هذه التوترات من الممكن أن تهدد بمخاطر جديدة للاستقرار الإقليمي. ولا ينبغي المبالغة في هذه المخاطر، ولا تقارن بتلك المتأصلة في مسارح الصراع الأخرى في الشرق الأوسط.

[33] توقيع إتفاق لتصدير الغاز الإسرائيلي لمصر بقيمة 15 مليار دولار، موقع أمد للإعلام، 2018/2/19، انظر: https://www.amad.ps/ar/Details/220103

وإن امتلاك "دولة إسرائيل" الكم الأكبر من الغاز الطبيعي الذي تمّ اكتشافه في شرق البحر المتوسط جعلها تنفرد بنصيب الأسد، حيث قامت باستغلال الانشغال المصري بالحراك الشعبي المصري سنة 2011، وعملت على التنقيب بحرية في ظلّ عدم وضوح الحدود البحرية بين مصر و"إسرائيل"، مكتشفة بذلك عدداً من الآبار التي تحتوي على أكبر احتياطيات غاز في المنطقة.

وعلاوةً على ما سبق، فقد فرضت التحولات والتغيرات الجيوسياسية نفسها على الساحة، خصوصاً في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، فلم يعد الفصل قائماً بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الأبعاد السياسية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما أفرز حزمة من الصراعات الإقليمية والدولية. لكن يظل لتلك الاكتشافات جانب إيجابي يتمثل في إمكانية البحث عن مسارات للتعاون ضمن مفهوم إدارة الأزمات، بهدف الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما بزغت إرهاصاته في القمتين بين كل من مصر وقبرص واليونان.

كما أن مفاتيح انتهاج سياسة مبكرة وسَلسَة وسليمة من الناحية التجارية، فيما يتعلق بالغاز الطبيعي تبقى بصفة أساسية في أيدي الحكومة الإسرائيلية. ولا شكّ أن القضايا تتسم بالتعقيد، كما أن الوصول للخيارات ينطوي على أوجه ضعف، بما في ذلك تحديات جيوسياسية وجيولوجية وعلمية كبرى. وقد ركزت الحكومة الإسرائيلية من خلال وضعها القوانين والهياكل البيروقراطية للتعامل مع ثرواتها المتغيرة من الطاقة، لكن الحكم على نجاح سياساتها المتطورة أو فشلها لم يتقرر حتى الآن.

المبحث الثاني: التوجهات الإقليمية لاكتشافات الغاز الجديدة:

عندما تنتهي حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والذي تسببت به الحراكات العربية، فمن المرجح أن تجدد مصر، ولبنان، وسورية، والسلطة الفلسطينية، وربما تركيا جهودها لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي عن طريق الحصول على شراكات مع شركات النفط العالمية، ولكن من غير المرجح أيضاً أن تنتهي خلافاتها مع "إسرائيل"

بشأن الحدود البحرية؛ بل يعتقد أن هذه الخلافات ستسهم في الشعور بالعداء وعدم الثقة بين "إسرائيل" والدول المجاورة.[34]

المطلب الأول: التوجهات العربية (لبنان، ومصر، وفلسطين):

إن الاهتمام في شرق البحر المتوسط آخذ في الازدياد منذ اكتشاف "إسرائيل" للغاز الطبيعي في سنة 2009، حيث تمّ أولاً اكتشاف حقل تامار قبالة الساحل الإسرائيلي، ثم تلاه سلسلة من الاكتشافات المهمة في شرق البحر المتوسط، مثل: اكتشاف حقل ليفياثان في "إسرائيل" وأفروديت في قبرص، وزوهر في مصر، ويسعى لبنان بنشاط لتقييم موارده من الغاز الطبيعي.[35]

أولاً: التوجهات اللبنانية الحالية لاكتشافات الغاز الطبيعي:

لا يمتلك لبنان أي إنتاج محلي من الغاز أو النفط، ولم يتم فيه استكشاف أي من المحروقات براً أو بحراً، ويعتمد على الغاز المصري الواصل عبر سورية من خلال الأنبوب العربي للغاز، ويسعى لتأمين جلّ احتياجاته من النفط من مصر. وبعد اكتشاف "إسرائيل" للغاز في السواحل المحاذية للبنان، بدأت الحكومة اللبنانية تهتمّ بهذا الموضوع، وتضعه على سلّم أولوياتها. وبناء على ذلك، فقد وافق البرلمان اللبناني على قانون النفط في آب/ أغسطس 2010، وكلّفت الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيّتين بإجراء أول مسحٍ زلزالي على طول سواحلها في مياهها الإقليمية.[36]

وتُعد "إسرائيل" وقبرص وتركيا حلفاء استراتيجيين رئيسيين للولايات المتحدة، وتؤدي مصر المجاورة وسورية ولبنان أدواراً مهمة بالنسبة لمنظور الولايات المتحدة، كجيران مباشرين لـ"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي كالترابط الجغرافي بين أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

---

[34] Gawdat Bahgat, "Israel's Energy Security: Regional Implications," p. 7.

[35] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 1.

[36] وحدة تحليل السياسات، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2012، انظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_F86B467F.pdf

ويمكن أن توضع التحالفات العسكرية الإقليمية خارج نطاق التوتر نتيجة للتحول الجيوسياسي والعلاقات بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، بالإضافة إلى خطر نشوب نزاعات حدودية ناشئة عقب اكتشافات الموارد الهيدروكربونية تحت سطح البحر.[37]

1. التوجهات القانونية اللبنانية لترسيم الحدود:

لم يكن النزاع على المياه الإقليمية بين لبنان و"إسرائيل" قضية ساخنة قبل ظهور الغاز في حوض البحر المتوسط وبدء "إسرائيل" باستثماره، فانتقل الصراع من مسألة "أمن الجليل" الذي طرحته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى مسألة "أمن الطاقة"، ومحاولة إيجاد منافذ لتصدير الغاز دون نشوب نزاع يعطل من وصول الغاز لأسواق الاستهلاك، فمسألة المياه الإقليمية أخذت خلال السنوات القليلة الماضية حيزاً مهماً من التحركات الديبلوماسية، وشهدت سعياً إسرائيلياً لحل هذه القضية، مستفيدة من الظرف الطارئ على المنطقة عموماً بعد موجة الحراكات العربية. إن الخلاف بين "إسرائيل" ولبنان بشأن المياه الإقليمية ناجم عن مفاهيم مختلفة للمعايير المتبعة في ترسيم الحدود البحرية، فلبنان لم يباشر بالتنقيب عن الغاز الطبيعي بالقرب من شواطئه، لكنه وافق على خط ملاحي مع جزيرة قبرص، وهناك تقرير عن خرائط أرسلت من قبل لبنان إلى الأمم المتحدة، توضح رؤيتها حول موقع الحدود البحرية "الإسرائيلية" – اللبنانية. ومن جانبها تقوم "إسرائيل" بأمور مشابهة مع فارق أساسي أنها باشرت التنقيب، وبدأت تبحث عن طريق مدّ الأنابيب باتجاه تركيا وأوروبا، ولذلك فإن الجانب القانوني من هذا الأمر يتداخل مع الضرورات الإسرائيلية بشأن أنابيب الغاز، وهو ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً من أي نزاع آخر حول المياه الإقليمية.[38]

وترتفع حدة التوترات بين "إسرائيل" ولبنان بسبب اكتشافات "إسرائيل" احتياطيات بحرية كبيرة من الغاز الطبيعي، مما يمهد الأجواء لقيام نزاعات شديدة على الحدود البرية والبحرية. ومثل هذه النزاعات يمكن أن تعرض المنشآت البحرية الإسرائيلية للتدمير في حالة المواجهة بين الطرفين. وينبع النزاع الأخير بين "إسرائيل"

---

[37] Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 2.

[38] لبنان و"إسرائيل": النزاع البحري، موقع معهد ليفانت للدراسات، 2014/6/20، انظر: http://levantri.com

ولبنان من مفاهيم مختلفة عن المعايير التي ينبغي من خلالها ترسيم حدودهما البحرية، والتي لم تكن قضية استثنائية قبل الاكتشافات الأخيرة من النفط والغاز. إن مفهوم "الحدود" أو الخطوط المستقيمة التي تسير بمحاذاة الساحل، هو المبدأ الرئيسي لقانون البحار الذي يتم من خلاله ترسيم الحدود البحرية بين دولتين ساحليتين متجاورتين. وحالما يتم تطبيق هذا المبدأ، فعندئذ يتم ترسيم الحدود بصورة متساوية. وفي حالة "إسرائيل" ولبنان، يعرض هذا المنهج حدوداً تمتد من الساحل عند 300 درجة تقريباً أو أقل بقليل من شمال الغرب. وبالرغم من أن لبنان لم تُفصح بعد عن رؤيتها الرسمية، إلا أن صحيفة إسرائيلية قد عرضت خريطة تدعي فيها بأن الخط اللبناني يمتد عند 292 درجة. وبالإضافة إلى عدم وجود علاقات ديبلوماسية بين البلدين، فإن التفاوض على الحدود البحرية يمكن أن يتعقد بسبب الخلافات على حدودهما البرية، غير أن تلك الاختلافات ربما لا تصل إلى حدّ بعيد، نظراً لأن أي نزاعات على الأرض عند نقطة حدودية أقرب إلى الساحل، المعروفة باسم رأس الناقورة بالعربية، يمكن على الأرجح قياسها بالياردات، إن لم يكن بالأقدام.[39]

ومما سبق؛ نرى هنا بأن صعوبة الوضع القانوني تصل لدرجة التعقيد، وهذا ناتج عن عدم التزام "إسرائيل" وتهربها من التوقيع على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تختص بوضع المعايير الناظمة لهذه الثروات البحرية بين الدول؛ بل وتنظم العلاقة بين الدول من أجل استغلال خيراتها وثرواتها، ولذلك لا بدّ من استخدام كافة الوسائل والضغط بجميع الطرق الدولية والقانونية، من أجل فضح وتعرية "إسرائيل" الضاربة بعرض الحائط المعاهدات الدولية، وسرقتها لخيرات البلاد الأخرى إن كانت في البر أو البحر.

2. التوجهات اللبنانية التجارية لاكتشاف الغاز:

يمكن للغاز الطبيعي اجتذاب الاستثمارات من شركات الطاقة الأجنبية والبنوك إذا تمّ التعامل مع المخاطر التي تواجهها المنطقة بشكل مرضٍ، ليتم ضمان نجاح المساعي

[39] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13، انظر:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/israel-and-lebanon-at-odds-over-offshore-border

التجارية. ويعتمد هنا نجاح هذه المشاريع التجارية على الإرادة السياسية في المنطقة. ومن الواضح أن الفوائد السياسية للتعاون في مجال الطاقة سوف يكون هائلاً بالنسبة للشرق الأوسط الذي تميز دائماً بالهشاشة والتوترات السياسية المتأصلة. وتتجلى هذه الفوائد في التغير السريع لديناميات الغاز في شرق البحر المتوسط والأسواق العالمية، وانخفاض أسعار الغاز، أي أن المنطقة بحاجة للتخطيط بواقعية وبراجماتية، لتنجح في تطوير اكتشافات الغاز والاستفادة منها.[40]

وبناء على البيانات الآتية من لبنان، تستبعد أن تؤدي إلى قيام "إسرائيل" بإيقاف تطوير مخزونات الغاز الطبيعي التي اكتشفتها مؤخراً، كون أن حقل ليفياثان الضخم يُعد أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي تحت البحر في العالم، ومن المقرر تخصيصه لأغراض التصدير الخارجي. وأما حقل تامار فهو مخصص للاستهلاك المحلي، ويُقدر مخزونه بنحو 750 مليار م^3، لذلك فإن إجمالي احتياطيات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي يمكن أن تكون ضعف هذا الرقم، بالإضافة لاكتشافات جديدة من النفط والغاز سيتم استغلالها لاحقاً. ويبلغ معدل الاستهلاك الحالي للبلاد نحو أربعة مليارات م^3 سنوياً، ولذا فإن الاحتياطيات المكتشفة حديثاً ينبغي أن توسع من استخدامها المحلي، وتمكنها من إعطائها فائضاً كبيراً للتصدير. كما أن إمداداتها المحلية الحالية، التي يتم الحصول عليها من حقل ماري بي قبالة عسقلان ستنفد قبل أن يبدأ الإنتاج من حقل تامار، لذلك فإن لدى "إسرائيل" خططاً سارية لاستخدام حقل غاز نوا الصغير، وإرساء محطة لإعادة التحويل إلى غاز قبالة الساحل، لكي تستطيع استيراد الغاز الطبيعي المسال.[41]

3. التوجهات الديبلوماسية اللبنانية الحالية لحل مشكلة الغاز:

قامت بيروت بإطلاق جولة من التراخيص التي يتنافس فيها العارضون على حقوق الاستكشاف والإنتاج، بعد تأخر استمر ثلاثة أعوام بسبب حالة الشلل السياسي الذي يعيشه لبنان. وعرض لبنان خمس مناطق امتياز، حيث يقدر حجم الاحتياطيات البحرية

---

[40] Charlies Ellinas, John Roberts and Harry Tzimitras, "Hydrocarbon Development in the Eastern Mediterranean the Case for Pragmatism," site of Atlantic Council, 1/8/2016, p. 28, http://www.atlanticcouncil.org/publications/reports/hydrocarbon-developments-in-the-eastern-mediterranean

[41] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13.

اللبنانية من الغاز بنحو 96 تريليون قدم مكعب، ومن النفط بـ 865 مليون برميل ولم يتقدم للعرض سوى شركة وحيدة هي نوفاتك NOVATEK الروسية، وذلك لمنطقتين فقط من تلك المناطق المطروحة.[42]

وطالب نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، بإطلاق حركة مقاومة اقتصادية إلى جانب المقاومة السياسية والعسكرية، وذلك رداً على ما سماه القرصنة الإسرائيلية على أحواض الغاز المكتشفة في شرق البحر المتوسط. لذلك إذا لم يتخذ لبنان خطوات فعالة لضمان حقوقه في الأحواض المكتشفة في المنطقة البحرية بين لبنان و"إسرائيل"، وإذا لم يتم تحديد الأحواض لمعرفة حصة لبنان فيها، فإن الحقوق اللبنانية ستكون في مهب الرياح.[43]

ولعل المحادثات التي جرت في بيروت بين الرئيس اللبناني ميشال سليمان، والرئيس القبرصي ديميتريس كريستوفياس Demetris Christofias، شكَّلت نقطة تحول في النزاع الحدودي البحري الذي تسبب في توتر العلاقات بين البلدين طيلة سنوات عديدة. إلا أن القضية اللبنانية والإسرائيلية معقدة، لأن المشكلة تنبع من اتفاقيتي الحدود البحرية الأخيرتين اللتين تفاوضت عليهما قبرص مع لبنان في سنة 2007، ومع "إسرائيل" في سنة 2010. وتحدد هاتان الاتفاقيتان المناطق الاقتصادية الحصرية لتلك البلدان، وهي المناطق البحرية التي يمكن لتلك الدول أن تدّعي السيادة على احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي.

كما وإن الاكتشافات الأخيرة قبالة سواحل "إسرائيل" والساحل الجنوبي لقبرص، سوف تمد كلا البلدين بكميات كافية من الغاز لتلبية الطلب الداخلي على مدى عقود، بالإضافة إلى إتاحة فائض للتصدير. ولكن التحدي الديبلوماسي المهم والفوري، الحاضر هو أن قبرص ولبنان اتفقتا على حدود بحرية تمتد جنوباً إلى بقعة مصممة على أنها "النقطة 1"، ثم تفاوضت قبرص على خط مع "إسرائيل" يبدأ عند "النقطة 1" ويمتد بعيداً إلى الجنوب. وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمثل هذا الوضع

[42] إسرائيل تستعد لاتفاق تصدير الغاز تحت الماء باتجاه أوروبا، موقع العربي الجديد، لندن، 2017/1/22، انظر: https://www.alaraby.co.uk

[43] لبنان يؤكد حقه في اكتشافات للغاز، الجزيرة.نت، 2010/6/12.

إلى أن الحدود البحرية لقبرص مع "إسرائيل" ولبنان، سوف تتقاطع في نقطة متساوية البعد من البلدان الثلاثة والتي ستقع على نحو 11 ميلاً جنوب "النقطة 1". ومحصلة ذلك، أن هناك مثلثاً بحرياً يمتد على مسافة 300 ميل مربع (777 كم^2)، هو محل النزاع الراهن.[44]

والمناطق البحرية الجنوبية المتاخمة للحدود الشمالية مع فلسطين المحتلة أيضاً، تزيد قناعة اللبنانيين بأنها تحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط. وأن تقارب وتداخل مكامن النفط والغاز بين المياه اللبنانية والإسرائيلية والفلسطينية، يتطلب تقاسم الثروات حسب القانون والمواثيق الدولية والتحكيم الدولي المختص في قانون البحار، حتى إن البعض يتهم قبرص بالتآمر مع "إسرائيل" على استغلال الثروات اللبنانية.[45]

يؤكد اللبنانيون أن مطامع "إسرائيل" لا تقتصر على الاستيلاء على الأراضي اللبنانية فقط، بل اتجهت عيونها إلى النفط والغاز أيضاً. حيث يعود تاريخ البلوك 9 إلى سنة 2009، حين اكتشفت شركة نوبل إنرجي الأمريكية كمية من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي من البحر المتوسط، وتبلغ مساحته 83 ألف كم^2، قرب منطقة الحدود البحرية اللبنانية – "الإسرائيلية". كما يبلغ مجمل مساحة المياه الإقليمية اللبنانية نحو 22 ألف كم^2، بينما تبلغ المساحة المتنازع عليها مع "إسرائيل" 854 كم^2. وتمّ تقسيم المساحة المتنازع عليها إلى عشرة مناطق أو بلوكات، يمثل البلوك رقم 9 أحد تلك المناطق، وتقدر حصة لبنان من الغاز الطبيعي، الذي يحتضنه هذا الجزء من البحر المتوسط، بنحو 96 تريليون قدم مكعب تقريباً. ويمكن هذه الثروة أن تساعد لبنان على خفض حجم دينه العام، الذي بلغ حتى نهاية 2017، نحو 77 مليار دولار أمريكي، وهو أحد أعلى معدلات الدَّين العام في العالم. لذلك أطلقت الحكومة اللبنانية أول جولة تراخيص للنفط والغاز، بعدما تقرر فتح خمسة بلوكات بحرية، وهي 1 و4 و8 و9 و10، للمنافسة أمام المستثمرين، بطريقة المناقصة، لتقديم عروضهم، ولمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد.[46]

---

[44] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13.

[45] نهاد إسماعيل، نفط لبنان في مهب الصراعات الداخلية والإقليمية، موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، 2017/3/24، انظر: https://elaph.com/Web/Economics/2017/3/1139819.html

[46] البلوك 9.. إسرائيل تنازع لبنان على النفط (إطار – خريطة)، موقع وكالة الأناضول، 2018/2/9، انظر: http://v.aa.com.tr/1058448

حيث من المقرر أن يتم توقيع عقود مع ثلاث شركات دولية هي توتال الفرنسية، وإيني الإيطالية، ونوفاتك الروسية، للتنقيب عن النفط والغاز في الرقعتين 4 و9 من المياه الإقليمية اللبنانية حيث أعلنت "إسرائيل" انتقادها لهذه الخطوة من قبل الحكومة اللبنانية ووصفتها "بالتصرف الاستفزازي".[47]

وفي مقابل ذلك، فقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman أن "بلوك الغاز في البحر رقم 9[48] هو لإسرائيل، ومع ذلك أعلن لبنان مناقصة بشأنه"، ورأى رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون أن ما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي عن البلوك رقم 9 في المياه الإقليمية اللبنانية الذي قام لبنان بتلزيمه يشكل تهديداً مباشراً للبنان ولحقِّه في ممارسة سيادته الوطنية على مياهه الإقليمية، يضاف لسلسلة التهديدات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة.[49]

كما رأى حزب الله اللبناني تصريحات ليبرمان حول بلوك 9 للغاز "تعبيراً جديداً عن الأطماع الإسرائيلية في ثروات لبنان وتندرج في إطار السياسة العداونية ضدَّ لبنان وسيادته وحقوقه المشروعة"، وأكد حزب الله بأنه سيتصدى بحزم لأي اعتداء على "ثرواتنا".[50]

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن "إسرائيل" لا تنظر للحقوق اللبنانية، كحقها في استغلال ثرواتها البحرية بعين الاهتمام، ولا تحترم أحقية لبنان في امتلاكه لثرواته وحرية استغلاله لها، كما لا تكترث لكل الأصوات المنادية باحترام القانون والمعاهدات والاتفاقات الدولية بهذا الخصوص. وعلى صعيد آخر، فإن لبنان لا يرغب بفتح قنوات للتفاوض مع "إسرائيل" بخصوص مسألة ثرواته البحرية، كون المسألة معقدة وليست بالهيّنة، ولكن لا بدّ التأكيد على مدى الأهمية التي يكتسبها قطاع الطاقة اللبناني في حوض شرق البحر المتوسط عند شركات النفط العالمية، وإذا استطاع لبنان السيطرة

---

47 لبنان يتجاهل التهديدات الإسرائيلية ويواصل التنقيب عن الغاز والنفط، أمد للإعلام، 2018/2/1، انظر: https://www.amad.ps/ar/Details/216467

48 انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 3: تقسيم البلوكات الخاصة بالغاز في شرق المتوسط، ويظهر فيها البلوك رقم 9، ص 189.

49 ليبرمان: بلوك رقم 9 هو لإسرائيل... ولبنان يردّ!، موقع IMLebanon، 2018/1/31، انظر: https://www.imlebanon.org/2018/01/31/avigdor-lieberman-oil-lebanon-israel-crisis/

50 حزب الله رداً على ليبرمان: سنتصدى بحزم لأي اعتداء على ثرواتنا، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2018/1/31، انظر: http://hadfnews.ps/post/37576

على موارده البحرية بحرية كاملة، فإن ذلك سيكون عاملاً مهماً جداً بتحول لبنان من دولة مستوردة للطاقة إلى دولة منتجة ومصدرة لها. كما نرى بأن الدولة اللبنانية، جراء تحقيق ذلك، يعتريها عقبات ديبلوماسية وسياسية وجيوبوليتيكية وجيوسياسية أمام خطوات تطوير مصادرها وثرواتها من الغاز الطبيعي والنفط داخل الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

ثانياً: التوجهات المصرية تجاه اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط:

زاد الطلب المحلي على الطاقة في مصر بداية سنة 2015، حيث لم تعد مصر مُصدِّراً للغاز الطبيعي كما كانت في السابق وأضحت مستوردة للغاز، بل وبدأت الحكومة المصرية باستيراد الغاز من "إسرائيل" عبر شركة أمريكية مطلع سنة 2015، الأمر الذي أدى إلى جدل محلي. إضافة إلى ذلك، استوردت مصر الغاز الإسرائيلي بالأسعار العالمية، بالرغم من تصديرها للغاز إلى "إسرائيل" بأسعار أقل بكثير من الأسعار العالمية خلال العقد الماضي.[51]

لذلك فإن الوجهة الواضحة أمام مصر هي "إسرائيل" من أجل استيراد الغاز، وذلك نتيجة لصعوبة التعايش مع تزايد الطلب المحلي على الطاقة، والالتزام بعقود تصدير الغاز الطبيعي المسال. وقد درست "إسرائيل" أيضاً فكرة احتمال تصدير الغاز إلى مصر من حقل تامار الذي بدأ بالإنتاج لتلبية الطلب المحلي، إلا أن خطوط تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر سيكون عكس اتجاه خطوط نقل الغاز بين البلدين. وبسبب تعرض الخط القديم لعمليات تخريب متعددة، فالمقترح هو بناء خط جديد لتوريد الغاز في البحر. وتأمل مصر، ربما بشيء من التفاؤل، في أن تصبح مستقلة على صعيد استيراد الغاز بحلول سنة 2020، ولكن بإمكان قبرص أو "إسرائيل" أن تستمر في استخدام منشآت تسييل الغاز الطبيعي الواقعة على ساحل دلتا النيل، لمعالجة الغاز الذي تستخرجه أي منهما قبل تصديره.[52]

---

[51] Adel Abdel Ghafar, Egypt's new gas discovery: Opportunities and challenges, site of Brookings, 10/9/2015, https://www.brookings.edu/opinions/egypts-new-gas-discovery-opportunities-and-challenges/

[52] Simon Henderson, "Jordan's Energy Supply Options: The Prospect of Gas Imports from Israel," Foreign and Security Policy Paper Series 2015, The German Marshall Fund of United States, 2015, http://www.gmfus.org/publications/jordans-energy-supply-options-prospect-gas-imports-israel

ولكن صنّاع السياسة المصرية في مجال الطاقة يرون أن الاستيراد من "إسرائيل" أمراً منطقياً، لأن بعض البنى التحتية الحالية المستخدمة في صادرات الغاز يمكن أن تستخدم للاستيراد، بالرغم من الأضرار التي ألحقتها بها المجموعات المسلحة في سيناء من خلال تفجير خطوط الأنابيب بشكل منتظم، ولكن الأمر اختلف في التوجهات المصرية بعد اكتشاف حقل زوهر الضخم سنة 2015.[53]

لذلك فإن اكتشاف حقل ظهر الضخم والواعد والذي يُعدّ بمثابة أكبر حقول الغاز في منطقة البحر المتوسط، بل يُعد بمثابة نقلة كبيرة في رسم الخطط والسياسات المرتبطة بالطاقة والغاز الطبيعي في المنطقة؛ سيترتب عليه العديد من الإشارات التي ستؤثر على خريطة الطاقة في مصر والمنطقة؛ أيضاً، كما سيكون له تأثير على "إسرائيل" من خلال إيقاف صفقة تصدير الغاز التي وقّعت بينها وبين مصر. وبالرغم من أن حقل الغاز الطبيعي زوهر سيعمل على تغطية جزء كبير من عجز الغاز الذي تعاني منه مصر، ولكن بالمقابل، لن يضع مصر على قائمة الدول الكبيرة المصدرة للغاز في المنطقة.

1. التوجهات المصرية الاستثمارية في الغاز الطبيعي:

حاولت الحكومة المصرية حلّ مشكلة ارتفاع أسعار حفريات الغاز الطبيعي عن طريق رفع أسعار الوقود المحلية، وخفض مدفوعاتها إلى شركات النفط بنحو النصف، الأمر الذي نتج عنه في سنة 2015، موافقة شركة الطاقة العملاقة البريطانية "بي بي" على إنفاق 12 مليار دولار لتطوير كمية كبيرة من الغاز البحري للسوق المصرية. ومع إمدادات جديدة كبيرة من الغاز الطبيعي قد تكون مصر قادرة على وقف حرق النفط لتوليد الكهرباء، والبدء في تصدير النفط بدلاً من ذلك. ومن شأن الإمدادات المحلية الجديدة من الغاز الطبيعي أن تساعد على الحفاظ على الموارد الشحيحة بالعملة الأجنبية، وقد تحفز الاستثمار في المصانع ومحطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز.[54]

ومن شأن حقل زوهر أن يخدم السوق المحلية المصرية بشكل أساسي، مما يعوّض الانخفاض السريع في الإنتاج الحاصل داخلياً، الأمر الذي جعل البلاد تكافح بشكل متزايد لتلبية الطلب المحلي. وبدأت مصر في استيراد الغاز الطبيعي المسال سنة 2015،

---

[53] Adel Abdel Ghafar, Egypt's new gas discovery: Opportunities and challenges.

[54] Stanley Reed, A Gas Discovery in Egypt Threatens to Upend Mideast Energy Diplomacy, *The New York Times* newspaper, October 2015.

من خلال وحدتين للتخزين، وإعادة وحدة التخزين العائمة المستأجرة لمدة خمسة أعوام. وتبعاً لذلك انخفضت صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال من مستوى يبدأ من نحو 15 مليار م^3 سنة 2005 إلى ما يقرب من الصفر في سنة 2014، مما أدى إلى توقف مصانع الغاز الطبيعي المسال في البلاد تماماً. ومع إمكانية إنتاج حقل زوهر، فإن ذلك سيكون بمثابة إغاثة كبيرة لسوق الغاز الطبيعي المقيد في مصر. ويتوقع أن يصل حقل زوهر إلى إمكانياته الإنتاجية الكاملة في سنة 2020، مما سيجعل مصر آنذاك مصدراً للغاز الطبيعي المسال.[55]

2. التوجهات المصرية تجاه التعاون الدولي:

تعد مصر ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا، حيث بلغت احتياطياتها المؤكدة 77 تريليون قدم مكعب، ولكن في السنوات الأخيرة تراجع الإنتاج في مصر عن مواكبة الطلب المحلي المتنامي بسرعة، ومردّ ذلك إلى الاضطرابات السياسية التي أدت إلى تباطؤ عمليات الاستكشاف والاستثمار، حيث شهدت البلاد انقطاعاً منتظماً في التيار الكهربائي. ولأن نظامي حسني مبارك ومحمد مرسي سقطا خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي بشكل منتظم، فإن الحكومة المصرية، ترى هذه الانقطاعات تهديداً للأمن القومي. ومن أجل الحفاظ على الأضواء وقمع الاضطرابات المحتملة، حوّلت القاهرة الطاقة من الصناعة إلى المناطق السكنية، ووقّعت صفقات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بمبالغ باهظة، وهنا تراكمت الديون المتزايدة لشركات النفط والغاز الأجنبية على الدولة المصرية.[56]

ونلاحظ أن حالة عدم الاستقرار الداخلي لمصر أدى للعديد من الأزمات؛ بل والعجز الشديد عن إدارة موارد البلاد وثرواتها بما يحقق الفائدة لمصر وعلى الأصعدة كافة، وبعدما كانت مصر مصدرة للغاز الطبيعي وبأسعار أقل بكثير من السعر العالمي، أدى بها الأمر إلى إلغاء صفقة تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، لذلك سعت الدولة لتوفير المناخ لجذب مزيد من الاستثمارات، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول البترول

---

[55] Simone Tagliapietra and Georg Zachmann, Egypt Hold the Key to the Eastern Mediterranean's Gas Future, site of Forbes, 29/11/2015, https://www.forbes.com/sites/realspin/2015/11/29/egypt-holds-the-key-to-the-eastern-mediterraneans-gas-future/#4d8fb3304b7b

[56] Yuri Zhukov, "Egypt's Gifts from God, What the Discovery of the Offshore Gas means for Cairo?," Research Paper, The Council of Foreign Relations, site of Foreign Affairs, 23/9/2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/cyprus/2015-09-23/egypts-gift-god

والغاز، وعملت على تطوير هذا القطاع لتحقيق أكبر استفادة من الاكتشافات الجديدة في مجال الغاز الطبيعي، ومن خلال توقيع اتفاقيات للتنقيب وإعادة التفاوض على أسعار الإنتاج، ومسابقة الزمن للاسراع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية من أجل الوصول بالدولة الى حدّ الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

ولكن الأمر اختلف بعدما تمّ اكتشاف حقل زوهر في شرق البحر المتوسط بالنسبة للحكومة المصرية، وخصوصاً مع وجود الكميات الإجمالية التي تمّ العثور عليها في كل من "إسرائيل" وقبرص ومصر والتي تجاوزت 2,000 مليار م^3. ولكن تواجه هذه الاستكشافات مشكلة تعذر الوصول إلى الأسواق الإقليمية، بسبب التوترات السياسية السائدة في المنطقة. وبالرغم من هذه التوترات إلا أن الرغبة في تحقيق الدخل على المدى الطويل سيزداد أهمية بالنسبة لدول المنطقة. كما وتشهد تركيا نمواً سريعاً في الطلب على الغاز، ومن المحتمل أن تصبح منطقة شرق المتوسط ممراً آخر لإمدادات الغاز إلى أوروبا التي ترغب في تنويع قاعدة إمداداتها بعيداً عن روسيا. وقد أدى اكتشاف حقل زوهر إلى زيادة طموحات "إسرائيل" في استخدام محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر، مما وضع جميع خيارات التعاون الإقليمي على الطاولة، وسيشهد السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي من مصر. وسيؤدي عرض هذه الكميات إلى زيادة العرض العالمي المتوقع في السوق بشكل هامشي. وبالنسبة للمنتجين المشاركين في مشاريع الغاز الطبيعي لمصر، يمكن أن تؤثر أحجام منخفضة التكلفة من هذه المشاريع على قرارات الاستثمار في مشاريع تسييل أخرى قيد النظر في محافظهم الخاصة، بمعنى أن انخفاض تكلفة هذه المشاريع سيزيد من عمل الشركات لاستكشاف الغاز الطبيعي في مصر وتطويره.[57]

ومن جانب آخر، يجب على الدولة المصرية أن يكون لديها توجهات للقيام بخطط تنموية لحقول الغاز المكتشفة لتلبية احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي، وسوف يزداد الإنتاج بعد دخول آبار جديدة على خط الإنتاج مع حقل زوهر، لذلك فإن إنتاج مصر من الغاز الطبيعي سيرتفع مقارنة بمراحل الإنتاج السابقة، ولكي تستطيع الدولة المصرية تحقيق الاستفادة جراء هذه الاكتشافات، يجب عليها أن تراجع

[57] Anders Norlen and Kerri Maddock, "Giant Gas Field Discovery in Egypt Likely to Impact Global Gas Markets," site of Energy Insights Network, September 2015, p. 3.

سياساتها المالية المتعلقة بأسعار تصدير الغاز وفق السعر العالمي لهذا المنتج المهم، حيث كان يباع لـ"إسرائيل" بثمن يتراوح بين 70 سنتاً و5.1 دولار للمليون وحدة حرارية، بينما يصل سعر التكلفة 65.2 دولار. وبناء على ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية سيكون لها دور بارز وفعال في جذب الشركاء والمستثمرين الأجانب، كما سيكون لاعتماد التسعير الجديد لإنتاج الغاز الطبيعي دوراً مهماً في تحقيق المنفعة والفائدة لجميع الأطراف الداخلية والخارجية، وتشجيعهم على الإسراع في وضع خطط لتنمية واستكشاف حقول الغاز الجديدة.

وبناء على اكتشاف حقل زوهر الضخم سيتعين إعادة رسم الخطط المتعلقة بكيفية استثمار حقل ليفياثان في "إسرائيل"، حيث إن الخيارات الوحيدة المتبقية لدى "إسرائيل" هي بناء محطة تسييل للغاز الطبيعي المسال، إما في قبرص أو في "إسرائيل" نفسها، أو خط أنابيب مباشر إلى تركيا، حيث سيشهد السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال المزيد من الإمدادات غير المتوقعة، وانخفاض في الطلب المصري.[58]

3. التوجهات المصرية لترسيم الحدود مع دول الجوار الإقليمي:

بذلت الحكومة المصرية خطوات عملية على مستوى دول الإقليم من أجل ترسيم الحدود فيما بينهما وكانت على النحو التالي:

أ. ترسيم الحدود المصرية مع قبرص:

يوجد اتفاق على الحدود بين مصر وقبرص واليونان، وأيضاً تعاون مشترك بينهم، والأزمة الحقيقية في ترسيم الحدود تكمن بين مصر و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، هذا ما أكده المهندس مدحت يوسف نائب رئيس هيئة البترول المصري الأسبق لافتاً: "لو حقل غاز على شواطئ غزة، فلمن الملكية ستكون؟!". معتقداً أن الأمر لن يصل إلى نزاع عسكري في المنطقة، ولكن هناك من يتخذ إجراءاته لحماية مصالحه وثرواته الطبيعية في البحر المتوسط، مشيراً إلى أنه يرى أن مصر حصلت على فرقاطة بحرية من أجل هذا الهدف، بالإضافة إلى قيام "إسرائيل" هي الأخرى بشراء غواصات، وأيضاً وضع صواريخ دفاع جوي لحماية منصات الغاز الطبيعي التابعة لها في البحر المتوسط.[59]

---

[58] Ibid, p. 3.

انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 5: موقع حقل الغاز المصري ظهر، ص 191.

[59] محمد الليثي، "شرق المتوسط".. بقعة من الغاز الطبيعي تتحكم في "الخريطة السياسية"، بوابة الوطن الإلكترونية، 2016/1/17، انظر: https://www.elwatannews.com/news/details/922582

ولقد اتفقت مصر وقبرص واليونان على الارتقاء بمستوى التعاون الثلاثي، بما يتناسب مع مستوى العلاقات والتنسيق السياسي القائم لتوفير مدخل طبيعي لتعزيز التعاون بين إفريقيا وأوروبا. وأشار رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس Alexis Tsipras: أن بلاده ستبدأ مشاورات مع كل من مصر وقبرص لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط. وقال تسيبراس: إن هذه الحدود سيتم ترسيمها في مناطق من المياه الإقليمية لا تحتاج إلى موافقة "دولة ثالثة". وفي المقابل، تتنازع تركيا واليونان منذ عقود على ترسيم الحدود البرية والبحرية والجوية بينهما في مناطق من بحر إيجه. وقد اكتشفت قبرص وجود غاز طبيعي في المياه قبالة سواحلها سنة 2011، في خطوة اعترضت عليها أنقرة بدورها. وفي حالة توقيع أي اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع قبرص واليونان بدون بنود تنص صراحة على حفظ حقوق مصر في حقول الغاز، سيترتب عليه حرمان مصر الاستفادة من ثروات الغاز والبترول في قاع البحر المتوسط. وتحدث السفير إبراهيم يسري في تصريحات لصحيفة العربي الجديد، بأن الحكومة الحالية في حالة توقيعها اتفاقية ثنائية مع قبرص بترسيم الحدود، تكون قد منحت الحكومة القبرصية مناطق كبيرة من المياه الاقتصادية المصرية من المحتمل وجود غاز بها. ووصف إبراهيم الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها مصر مع اليونان وقبرص "بالنكاية في تركيا".[60]

ب. ترسيم الحدود البحرية مع اليونان وتركيا:

بالعودة إلى الجغرافيا، يتبين أن أقصر مسافة بين مصر وتركيا، هي الخط الواصل بين شاطئ بلطيم المصري أرخبيل شاويش كوي، وتساوي 274 ميلاً بحرياً (507.5 كم)، وهي أقل من أقصر مسافة بين قبرص واليونان بقرابة 32 ميلاً بحرياً (59.3 كم). وفي خريف سنة 2013، اتّفقت مصر واليونان على تشكيل لجنة ثنائية لترسيم الحدود البحرية، بالرغم من توقّع اعتراض محتمل من تركيا التي يعرف عنها معارضتها أن تُرَسِّم اليونان بشكل أحادي منطقتها الاقتصادية الخالصة في البحر المُتوسط. وفي الحديث عن حقل غاز شرق دمياط، تجدر الإشارة إلى أن حفر "إسرائيل" حقلَي ليفياثان

[60] خالد المصري، مصر وقبرص واليونان تؤجل ترسيم الحدود البحرية، موقع العربي الجديد، 2015/4/30، انظر: https://www.alaraby.co.uk/Print/3f92bc01-fe51-4be0-a318-fbbce8eb2c32/905e292e-69-9c-4b91-9b4d-ded41ee6111a

وأفروديت، يعني أن الصراع انتقل إلى تأمين مسارات تصدير الغاز. كما أن إنشاء أنبوب لتصدير الغاز عبر قبرص واليونان يحتاج مُصادرة المياه البحرية المصرية المحاذية لتركيا، إضافة إلى وجود مشكلة هندسية هائلة تتمثّل في إنشاء أنبوب لاستخراج الغاز على عمق مائي يتراوح بين 4–6 آلاف متر. وفي نهاية سنة 2012، أدرجت المفوضية الأوروبية خمسة مشاريع لنقل غاز شرق المتوسط، تشمل مشاريع لخطوط تمر عبر قبرص و"إسرائيل"، ومن قبرص إلى جزيرة كريت، ومنها إلى أوروبا، وتحويل جزء كبير من غاز البحر المتوسط إلى طاقة كهربائية في قبرص، وإنشاء كابل كهربائي لتصدير الكهرباء المولّدة من الغاز في قبرص إلى كريت ثم اليونان فإيطاليا، وربط كهربائي بين كريت ومصر لتصدير الكهرباء إلى مصر.[61]

كما تضم أجندة المفوضية عشرة مشاريع أخرى لتخزين الغاز القبرصي والإسرائيلي في اليونان، وربط اليونان ببقية أوروبا عبر أنابيب تصدير غاز، وكابلات ربط كهربائي. وفي صيف 2013، أعلنت المفوضية الأوروبية عن قُرب تمويل مشروعين من الـ 15 مشروعاً المذكورة آنفاً، هما خط أنابيب الغاز بين قبرص وكريت، وإنشاء محطة إسالة غاز في قبرص. ولم تذكر المفوضية كلمة تشير إلى أن الأنابيب بين قبرص واليونان تمر في مياه مصرية، أي أنها تقع ضمن الحدود البحرية الاقتصادية لمصر، ما يفترض موافقة مصر على التنازل عن مياهها الاقتصادية لكي تتواصل حدود قبرص واليونان، أو، وهو الاحتمال الأسوأ، أن المفوضية حصلت على موافقة مصرية غير مُعلنة تتضمن هذا التنازل. وفي خريف 2013، صرّحت رئيسة اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في الكونجرس إيليانا روزلهتينن Ileana Ros–Lehtinen، بأن الولايات المتحدة تُفضّل خطة تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا عبر اليونان. واستطراداً، ربما ساور البعض أن التصريح يُلقي الضوء على دافعٍ محتمل لمسارعة مصر واليونان إلى ترسيم حدودهما الاقتصادية بحرياً، بما يتضمن تنازل مصر عن مساحة من المياه الاقتصادية تزيد عن ضعفي مساحة الدلتا، كما تحرم مصر من حدود مائية مع تركيا، وهي الدولة المقابلة مباشرة للساحل المصري شمالاً.[62]

---

[61] نائل الشافعي، قراءة علمية في بانوراما من 4 مشاهد عن غاز المتوسط، صحيفة **الحياة**، لندن، 2013/11/24، انظر: http://www.alhayat.com/Details/575009

[62] المرجع نفسه.

4. التوجهات المصرية تجاه "إسرائيل" في مسألة الغاز الطبيعي:

لعل أبرز ما نتج من صراعات بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، هو الصراع بين مصر و"إسرائيل"، حيث حققت "إسرائيل" اكتشافات هائلة في البحر المتوسط إبان ثورة كانون الثاني/ يناير 2011، وصرح وزير الطاقة الإسرائيلي آنذاك سيلفان شالوم Silvan Shalom، بأن "إسرائيل" تمتلك غاز يكفيها ربع قرن قادم، بالإضافة إلى تصدير 40% منه إلى الخارج، وفي الوقت نفسه يتدهور وضع الغاز في مصر لقلة الاكتشافات، مما أدى إلى احتياج مصر للاستيراد لتتحول من دولة مصدِّرة إلى مُستوردة للغاز الطبيعي، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً، حيث أعلنت شركة إيني الإيطالية صاحبة حقّ التنقيب عن اكتشاف حقل مصري من أكبر حقول الغاز بالعالم وهو زوهر، ليدمر أحلام تل أبيب في بيع الغاز المكتشف لمصر. ولم تقبل "إسرائيل" بالأمر الواقع، وسعت بالضغط على مصر عن طريق التحكيم الدولي بعد وقف ضخّ الغاز لها بعد سنة 2011، حيث قررت المحكمة تغريم مصر تعويضات لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من امتلاكها لاحتياطي غاز هائل، لترد مصر بتجميد مفاوضات استيراد الغاز الإسرائيلية، وخصوصاً بعد اكتشاف حقل الغاز زوهر، لتظل الأزمة قائمة بين القاهرة وتل أبيب.[63]

وفي شباط/ فبراير 2018، أعلنت مجموعة ديليك الإسرائيلية للطاقة أنه تمّ التوصل إلى اتفاق بين شريكها الأمريكي نوبل إنرجي لتزويد شركة دولفينوس المصرية بـ 644 مليار م^3 من الغاز، وستستخرج هذه الطاقة من حقلي تامار وليفياثان البحريَّين، في البحر المتوسط، اللذين اكتشفتهما تل أبيب سنتي 2009 و2010، وتقدر تكلفته بقيمة 15 مليار دولار، يتم بموجبها تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر.[64]

ثالثاً: التوجهات الفلسطينية لاكتشاف الغاز الطبيعي في قطاع غزة:

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وقّعت السلطة الفلسطينية عقداً لمدة 25 عاماً للتنقيب عن الغاز مع مجموعة شركات الغاز البريطانية بي جي – بريتش غاز BG Group-British Gas، حيث اكتشفت الشركة البريطانية في وقت سابق من تلك

---

[63] محمد الليثي، "شرق المتوسط".. بقعة من الغاز الطبيعي تتحكم في "الخريطة السياسية".

[64] "إسرائيل" اليوم في عيد والمصريون يتساءلون: أين حقل غاز "ظهر"؟، موقع نون بوست، 2018/2/20، انظر: https://www.noonpost.org/content/22129

السنة حقل غاز كبير، أطلق عليه اسم "غزة مارين" على مسافة 17 إلى 21 ميلاً بحرياً من ساحل غزة، حيث يقع ثلاثة أرباع الحقل في المياه الفلسطينية. وفي سنة 2000، حفرت بريتش غاز اثنين من الآبار في الميدان، وأجرت دراسات الجدوى مع نتائج جيدة. وبحسب اتفاقات أوسلو، وعلى وجه التحديد اتفاق غزة – أريحا لسنة 1993، الذي أكده الاتفاق المؤقت لاتفاق أوسلو الثاني سنة 1995، تتمتع السلطة الفلسطينية بالسلطة البحرية على مياهها حتى 20 ميلاً بحرياً من الساحل الذي يسمح بأنشطة الصيد، والترفيه، والأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الحفر. ولكن اتفاق أوسلو يعطي "إسرائيل" أيضاً الحق في منع المرور البحري داخل هذه المنطقة لأسباب أمنية.

وعلاوة على ذلك، تطورت تنمية حقول الغاز مع وجود معارضة إسرائيلية في كل من الأوساط التجارية والسياسية. وقد قدمت الشركات في اتحاد يام ثيتيس Yam Thetis consortium الذي أنشئ للعمل في حقول الغاز الإسرائيلية المجاورة التماساً للحكومة الإسرائيلية لمنع بريتش غاز من الحفر في غزة، والسبب الذي تمّ تقديمه هو أن السلطة الفلسطينية ليست ذات سيادة، وبالتالي لا يمكن أن تستفيد من معاهدة قانون البحار. ومع ذلك، في تموز/ يوليو 2000، منح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak تفويضاً أمنياً لشركة بريتش غاز البريطانية لحفر البئر الأول، البئر البحري 1، كجزء من اعتراف سياسي، ولكن ليس ملزماً من الناحية القانونية لـ"إسرائيل". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، بدأت بريتش غاز حفر البئر الثاني (البئر البحري 2)، لتقييم كمية الغاز وجودته.[65]

وبناءً على ما سبق، فإننا نؤكد على أن اكتشاف حقل غزة البحري في سنة 1999 كان سابقاً لغالبية الحقول التي تمّ اكتشافها في شرق البحر المتوسط؛ لكنه لم ينتقل إلى مرحلة التطوير، بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. لذلك قررت شركة شل بيع كامل حصتها البالغة 90% من مشروع غاز غزة البحري إلى شركة استثمارية محلية، والتي تخطط لجلب شريك دولي جديد متخصص للمساعدة في تطوير المشروع الذي تأخر طويلاً بالنسبة لشركة شل التي ورثت المشروع من خلال استحواذها على مجموعة بي جي في المملكة المتحدة في سنة 2016.

[65] Anis Antreasyan, "Gas Finding In The Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, And Other Conflicts," p. 2.

وهنا أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني شراءه حصة شركة شل في حقل غاز غزة البحري، وسيزيد صندوق الاستثمار الفلسطيني حصته لـ 5.27%، وشركة المقاولون المتحدون، بنسبة 27.5%، وسيتم بيع نسبة 45% المتبقية لشركة تشغيل دولية مطورة، وقال الصندوق: "ستركز PIF [صندوق الاستثمار الفلسطيني] بالتعاون مع CCC [شركة المقاولون المتحدون] جهودها على تحديد مشغل دولي قادر على تطوير اتفاقات مبيعات الغاز، وإعداد خطة تطوير ميدانية مع المشغل المختار". كما أكد الصندوق على أن الهيكل الجديد للرخصة سيعطي زخماً لتطوير أحد أهم الأصول الاستراتيجية في السلطة الفلسطينية، وقال: "إن تنمية غزة البحرية ستكون بشكل مركزي لصندوق الاستثمار الفلسطيني، وشريكه في التنمية، من خلال تعزيز الرؤية الفلسطينية لأمن الطاقة المحلي، والتي ستكون مدعومة بقطاع مزدهر للطاقة".[66]

وبما أن "إسرائيل" غير ملزمة بالمعاهدات الدولية، ولا سيّما تلك المتعلقة بأعالي البحار، وتسير دائماً بالاتجاه المخالف لحقوق البلدان، وترسم هي لنفسها بأنها الراعي والحافظ للمعاهدات الدولية، فإن أبسط شيء في اتفاق أوسلو هو الاستقلال الفلسطيني من خلال سيطرة السلطة الفلسطينية على مواردها وعائدات الغاز المكتشف في حدود سيطرتها، وبهذا، فإن اتفاق أوسلو قد حُكم عليه بالفشل في نصوصه الاقتصادية، والسيطرة على موارد وثروات السلطة الفلسطينية، إن لم نقل بأنه فشل في كل الجوانب والمجالات. وفيما يلي تحليل للتوجهات الفلسطينية المترتبة على اكتشافات الغاز الطبيعي وممارسة الحق الفلسطيني في سيطرته وامتلاكه لموارده الطبيعية وخصوصاً الغاز:

1. توجهات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

ترتبط جميع الحروب والانتفاضات والنزاعات الأخرى في الشرق الأوسط تقريباً بخيط واحد، حيث تُعد هذه الصراعات جزء من المنافسة المتزايدة على إيجاد واستخراج وتسويق الوقود الأحفوري الذي من الممكن أن يؤدي استهلاكه في المستقبل إلى مجموعة

[66] انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 4: منطقة المياه الإقليمية الفلسطينية مقابل شاطئ قطاع غزة، ويظهر فيها موقع حقل الغاز غزة مارين، ص 190، وانظر أيضاً:
Stuart Elliott, Shell agrees to sell stake in Gaza Marine gas field, offshore Palestine, site of S&P Global Platts, 4/4/2018, https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/040418-shell-agrees-to-sell-stake-in-gaza-marine-gas-field-offshore-palestine

من الأزمات البيئية الكارثية. وفي خضم الصراعات العديدة التي حفزت على اكتشاف الوقود الأحفوري في المنطقة، تقع "إسرائيل" في مركز هذه الصراعات. وتعود هذه الصراعات إلى أوائل التسعينيات، عندما بدأ القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في النزاع على رواسب الغاز الطبيعي التي تشاع في البحر المتوسط قبالة ساحل غزة.[67]

وبسبب منع الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال من تنمية موارده الطبيعية، فإن الشروط العقابية التي تفرضها "إسرائيل" على الاقتصاد الفلسطيني "تعرقل أي آفاق للنمو المستدام"، مما يؤثر سلباً على تنمية الموارد الطبيعية الفلسطينية، ويحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تخطي عجزها المالي عن طريق الاستفادة من تنمية مواردها الطبيعية، لا سيّما في حقل غاز غزة البحري. إن هذه العراقيل الإسرائيلية بدورها تُعد "تهديداً خطيراً حقيقياً لاستدامة السلطة الفلسطينية". وفيما يتعلق بتنمية الموارد، فإن اتفاق أوسلو (الملحق الثالث، بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والإنمائية)، يدعو بصفة خاصة إلى إنشاء برنامج لتنمية الطاقة، ينص على "الاستغلال المشترك للنفط والغاز للأغراض الصناعية"، إلا أن "إسرائيل" تقوم بالتنمية الأحادية الجانب لموارد الغاز المتجاورة، مع إصرارها على الإنكار المتعمد للحق الفلسطيني في تطوير رواسب الغاز البحري في غزة، وفرضها إغلاقاً عسكرياً لحماية منصات الغاز في انتهاك واضح للقانون الدولي.[68]

2. التوجهات الفلسطينية الاستثمارية:

سيوفر استغلال مشروع الغاز الطبيعي في غزة للسلطة الفلسطينية تدفقاً مهماً للإيرادات، ويشير التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني لسنة 2012، أن هناك "فوائد واسعة النطاق في كثير من المجالات الرئيسة من تحقيق الدخل الناجح لمشروع الغاز في غزة". وتقدر الوفورات بأكثر من 560 مليون دولار سنوياً في فاتورة الطاقة الفلسطينية، وبنحو 2.5 مليار دولار إيرادات مباشرة على مدى عمر المشروع،

---

67 Michael Schwartz, Tomgram: Michael Schwartz, Israel, Gaza and Energy wars in the Middle East, site of TomDispatch.com, 26/2/2015, http://www.tomdispatch.com/blog/175961/tomgram%3A_michael_schwartz,_israel,_gaza,_and_energy_wars_in_the_middle_east/

68 Susan Power, "Preventing the Development of Palestinian Natural Gas Resources in the Mediterranean Sea: Implications for Multinational Corporations Operating in Israel's Gas Industry," p. 39.

كما تتوقع "فرص استثمارية ضخمة في قطاع الطاقة" لشركات مستقلة لتوليد الطاقة. ومن أجل الحصول على هذه المنافع، ستحتاج الحكومة الفلسطينية إلى إنشاء آلية لاستهلاك الكهرباء. ومن شأن ذلك أيضاً أن يحسّن إدارة موارد الطاقة؛ فاستخدام غاز غزة البحري قد يقلل أيضاً من حاجة "إسرائيل" لاستهلاك الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء للفلسطينيين. ومن شأن هذا الاستخدام أيضاً أن يقلل بشكل هامشي من اعتماد "إسرائيل" على الحقول التي تسيطر عليها مجموعة نوبل إنرجي/ ديليك، التي تملك حالياً تراخيص حقل تامار وجميع الحقول الإسرائيلية الأخرى. وبالتالي، فإن الحقيقة المقلقة هي الحالة الفعلية للاقتصاد الفلسطيني، ففي أيلول/ سبتمبر 2013 أفاد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund: بأن آفاق الضفة الغربية وقطاع غزة "قاتمة"، وتسود "اتجاهات مقلقة" في الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأزمة نقدية كبيرة في السلطة الفلسطينية.[69]

وبالمقابل، فقد توصلت السلطة الفلسطينية، واتحاد ليفياثان Leviathan consortium بقيادة شركة نوبل إنرجي للطاقة في كانون الأول/ ديسمبر 2014 إلى اتفاقية تنص على توريد الغاز لمدة 20 عاماً إلى محطة كهرباء مقترحة في غرب مدينة جنين. وقد تكهّن المحللون بإمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي من البحر المتوسط إلى المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، وبإمكان "إسرائيل" أيضاً تزويد محطة توليد الطاقة في غزة، ولكن سيطرة حماس على قطاع غزة أدى إلى تعقيد هذه القضية. واعتماداً على عدد من المتغيرات، ربما يمكن إعادة توحيد سلطة الحكم الذاتي على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما قد يوفر فرصاً لاتخاذ ترتيبات بشأن تزويد محطة غزة بالطاقة. وتواجه السلطة الفلسطينية كثيراً من العقبات بشأن مستقبل الطاقة لديها، ويعود ذلك إلى توتر العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وسيطرة "إسرائيل" أيضاً على الموارد البحرية، وعلى شحن الغاز من هذه الموارد إلى الضفة الغربية وغزة.[70]

---

69 Simon Henderson, "Natural Gas in the Palestinian Authority: The Positional of Gaza Marine Offshore Field," Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, March 2014, p. 10, https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Henderson20140301-GermanMarshallFund.pdf

70 Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 13.

أ. التوجهات الفلسطينية نحو اتخاذ تدابير مضادة:

تشكل الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة عنصراً حاسماً في النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في أي بلد، حيث إن أمن الطاقة الذي ينشأ عن تنويع مصادرها، يشكل الركيزة الأكبر للأمن الوطني. إن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية مكرسة بموجب القانون الدولي العرفي، الذي يكفل حقّ الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية، كما يحظر على "إسرائيل" بوصفها محتلة، بموجب قوانين الاحتلال الحربي، استغلال الأراضي المحتلة أو مواردها الطبيعية من أجل النهوض بمصالحها الاقتصادية، ولكن "إسرائيل" تسيطر على الموارد الطبيعية الفلسطينية منذ سنة 1967، كجزء من احتلالها للأراضي الفلسطينية، مما يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني المتدهور، ويعرقل عملية التنمية الفلسطينية الاقتصادية.[71]

يقول بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية؛ إن السلطة طلبت مراراً وتكراراً من رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير Tony Blair بصفته الممثل الخاص للجنة الرباعية Quartet on the Middle East، أن يحصل على التزامٍ من "إسرائيل" يُمكِّن ائتلاف الشركات من تطوير حقلي الغاز في غزة.

وفي شباط/ فبراير 2012، اقترحت الرباعية سلسلةً من التدابير لتخفيف القيود الإسرائيلية على الفلسطينيين، من أجل استئناف محادثات "السلام". وعلى ما يبدو فإن التدابير تضمنت إعطاء الضوء الأخضر للسلطة الفلسطينية لاستغلال احتياطيات الغاز. وإذا استمرت "إسرائيل" في إحباط الجهود المبذولة لتطوير حقلي الغاز، فثمة خيارات عديدة قد ترغب منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في دراستها. فيمكنها مثلاً إثارة قضية الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة في إطار الأمم المتحدة، وبيان الأثر الذي يخلفه الحصار على مياه القطاع الإقليمية وعلى الفلسطينيين في غزة، وذلك من خلال استراتيجيتها الساعية للانضمام إلى الأمم المتحدة كدولةٍ عضو. وسيكون الطرح قائماً على المبدأ الأساسي المتمثل في أحقية كل دولةٍ بممارسة سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية.

[71] قريباً "الغاز الطبيعي" على شواطئ غزة، وكالة معاً الإخبارية، 2015/2/23، انظر:
http://maannews.net/Content.aspx?id=763036&fbclid=IwAR3YVwfkKZIFHMmoYKq1kRcdmfNY3qw2mbkr_30nzjeawVUk1jMpbBW5F3E

وبما أن حقلي الغاز يقعان ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية، وهو أمرٌ لا تنازعه "إسرائيل" فإن للفلسطينيين الحق في تطويرهما والاستفادة منهما تجارياً. وينص القانون الدولي على أحقية الدولة الساحلية بحقوقٍ حصريةٍ في استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في منطقتها الاقتصادية الخالصة.[72]

ولكن بالرغم من التحديات والعقبات، التي تضعها "إسرائيل" لمواجهة التنمية الفلسطينية في مجال الطاقة، فإن شركة "مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية"، التي أسسها صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2015، لتقود استراتيجيته في قطاع الطاقة، تعمل دون كلل لإيجاد خيارات لتسويق احتياطيات الغاز، حيث تمّ خلال 2015 التوقيع على خطابات نوايا بين الأردن وشركة توليد الطاقة الفلسطينية، التي ستقوم ببناء محطة توليد الكهرباء في شمال الضفة الغربية. هذه الخطابات هي مقدمة لإبرام اتفاقيات شراء الغاز من حقل غزة البحري، والتي من الممكن أن تكون خطوة للإسهام في تطوير هذا المجال. وبموازاة ذلك، هناك خطط فلسطينية لتطوير قدرة توليد الكهرباء في السلطة الفلسطينية، تتمثل بإنشاء شبكة لتوريد الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الحكومية لصالح قطاع الكهرباء لضمان استدامته التجارية.[73]

ب. التوجهات النضالية لإحراز الحقوق:

يتوقف حقّ الفلسطينيين في استغلال مواردهم على مفاوضات الوضع النهائي مع الإسرائيليين. واتفاقات الغاز التي تسعى الأطراف لإبرامها والتي تسهم في إيجاد أرضية الاعتماد والتبعية، وسيكون من الصعب التغلب عليها في حال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وسترسخ الوضع الراهن بالنظر إلى تبدد آمال حلّ الدولتين. ولذلك لا بدّ أن تستمر منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني، وحركات التضامن مع فلسطين في استخدام كل الأدوات المتاحة لها، لممارسة الضغط

[72] فيكتور قطان، "حقول الغاز قبالة غزة: نعمةٌ أم نقمة،" موقع الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2012، انظر:
https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2012/04/Kattan_PolicyBrief_Arabic_April-2012.pdf

[73] الدكتور محمد مصطفى: محطة كهرباء الشمال في جنين الخطوة الأولى نحو تحقيق أمن الطاقة لفلسطين، موقع دنيا الوطن، 2016/4/12، انظر:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/04/12/901283.html?fbclid=IwAR3I4UKikF_qb15b-zSsJMZMH7pGB_SDnwqudDutiE2kQzeXJm2Nw4j3oqo

من أجل إحقاق العدالة، ومساءلة "إسرائيل" ومطالبتها بتعويض الفلسطينيين عن نهب ثروتهم الطبيعية، وليس كوسيلةٍ للإذعان للتبعية القسرية.

وقد ينتفع الفلسطينيون من عناصر معينة في ما يُسمى "السلام الاقتصادي" في المدى القصير، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن لا يمكن لحالة التنمية هذه أن تتأتى على حساب حالة لا محدودة من التبعية والسيادة المنقوصة. ويجب على الفلسطينيين أن يعملوا على الدفع من أجل محاسبة الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) International Criminal Court، لحمل "إسرائيل" على الوفاء بمسؤوليتها كقوة محتلة بموجب القانون الدولي. وهذا يعني أن "إسرائيل" مكلفة بمسؤولية حماية سُبل عيش السكان الموجودين ضمن نطاق سيطرتها، بما في ذلك تزويدهم بالكهرباء والوقود. كما يجب العمل على مواجهة أي احتمالات لفرض تكامل اقتصادي قسري، وأي محاولة إسرائيلية لفرض واقع دولة الأبرتهايد (الفصل العنصري) Apartheid الواحدة، وذلك من خلال المطالبة بإعمال الحقوق والمساواة. ومهما كانت الرؤية السياسية الموضوعة لـ"إسرائيل" والفلسطينيين، فإنه يجب على القيادة الفلسطينية أن تضع استراتيجية تتمحور حول صفقات الغاز هذه، وتأطير مفاهيم التنمية الاقتصادية ضمن الصراع الأوسع من أجل تحرير فلسطين.[74]

المطلب الثاني: التوجهات غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان):

أولاً: التوجهات التركية تجاه حقول الغاز في شرق البحر المتوسط:

تطمح تركيا لإنشاء مركز للطاقة للاستفادة من الموقع الاستراتيجي للبلاد، الذي يربط البلدان الغنية بالموارد في شرق المتوسط مع الأسواق الأوروبية في الغرب، حيث إن اكتشافات الغاز الإسرائيلي والإمدادات المرنة الجديدة من الغاز الطبيعي المسال عبر تركيا، من الممكن أن تساعد تركيا في تحقيق هدفها لتكون ممر عبور يربط الشرق

[74] طارق بقعوني، فلسطين، مورد الطاقة المنهوب، صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2017/5/16، انظر: https://www.al-akhbar.com/Opinion/230637

بالغرب، إلا أن استراتيجية تركيا تفتقر إلى الوضوح بسبب علاقات البلد الضعيفة مع جيرانها، والمستوى الضعيف لتحرير السوق، والإصلاح التنظيمي اللازم لإنشاء مركز غاز قابل للاستمرار. ولكن الأساس المنطقي واضح، حيث إن من شأن التعاون الإقليمي المنشود، وإنشاء علاقات إقليمية تساعد على ضمان حصول تركيا على موارد طاقة ميسورة التكلفة على المدى الطويل، ويؤدي إلى فوائد اقتصادية وسياسية دائمة على الدولة التركية.[75]

وسنناقش بالتحليل التوجهات التركية من أجل أمن الطاقة، تجاه حقول الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال التطرق لـ:

1. التوجهات التركية لأمن الطاقة:

إن أمن الطاقة أمر بالغ الأهمية لتركيا التي تعتمد بشكل تام على وارداتها في توفير الطاقة، لذلك تعمل الحكومة التركية على إحداث تغييرات هيكلية كبيرة في قطاع الطاقة داخل البلاد، ويرجع ذلك أساساً إلى المخاوف بشأن الاعتماد الكبير على واردات الغاز الطبيعي، مما يسبب قلقاً سواء من الناحية التجارية أم من منظور استراتيجي، ولتفادي هذه المخاوف تتبع تركيا سياسة خفض اعتمادها المطلق على المورد الرئيسي للغاز الطبيعي الوحيد، روسيا، التي توفر 53% تقريباً من إجمالي واردات الغاز التركية. وتعتزم تركيا أيضاً تقليص اعتمادها على القدرة الحالية للبنية التحتية للاستيراد والنقل، التي لا تستطيع تلبية الطلب على الغاز في فترات الذروة، حيث تنوي تركيا تنويع مصادر إمدادات وأنواع استيراد الغاز، سواء من خطوط أنابيب الغاز أم الغاز الطبيعي المسال لضمان توافر الواردات من مجموعة أوسع من المصادر المتاحة وبشروط تنافسية، مع العمل على تخزين المزيد من الغاز في البلاد عندما تسمح قدرة البنية التحتية بذلك، وفي هذه الحالة تستطيع تركيا أن تصبح مركزاً تجارياً للغاز الطبيعي، حيث تستطيع المتاجرة بالغاز الطبيعي الزائد لديها.[76]

---

[75] Gina Cohen and Aura Sabadus, Israeli's role in Turkey's gas hub, site of Petroleum Economic, 1/8/2017, http://www.petroleum-economist.com/articles/midstream-downstream/lng/2017/israels-role-in-turkeys-gas-hub

[76] Gulmira Rzayeva, "Gas Supply Changes in Turkey," site of The Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, January 2018, p. 1, https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2018/01/Gas-Supply-Changes-in-Turkey-Insight-24.pdf

وقد تصبح "إسرائيل" وقبرص قريباً، منتجين جديدين للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، مع توافر الغاز لديهما للتصدير، ويبدو أن المصالحة بين تركيا و"إسرائيل"، والمفاوضات الجارية بشأن إعادة توحيد قبرص، تضع أساساً سياسياً محتملاً لتركيا لاستيراد الغاز الطبيعي من منطقة شرق البحر المتوسط. ومن الممكن أن يتم تصدير أكثر من 10 مليارات م^3 في العام، من الغاز الطبيعي من "إسرائيل" وقبرص إلى تركيا من خلال خطوط أنابيب تحت البحر، التي ستمر عبر قبرص بمجرد حلّ قضية إعادة التوحيد في الجزيرة القبرصية، مما سيركز اهتمام أنقرة بتنويع مصادر الإمدادات لديها، مع الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الغاز في مرافق التخزين المعدة لهذا الغرض داخل البلاد، وبمجرد توسيع قدرات بنيتها التحتية، فهذا من شأنه ليس فقط ضمان وفرة الغاز في أوقات الذروة، ولكن أيضاً إعادة تصديره إلى الدول الأوروبية المجاورة، حيث ستحتل تركيا من وجهة النظر السياسية مكانة مهمة، لأن سوق الغاز سيضعها في مركز الشبكة الجيوسياسية والطاقة في منطقة شرق المتوسط.[77]

2. توجهات تركيا الاستراتيجية:

أثبتت تركيا أنها جسر حاسم بين أوروبا وآسيا، وقد ظهرت كبديل قوي لإنهاء الاعتماد على إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا، ولكن ظهر منافسون جدد في سوق الطاقة يتحدون الدور التركي الأكبر كمزود للغاز، مثل: أذربيجان، وتركمانستان، والعراق، وإيران، و"إسرائيل"، وقبرص؛ والتي هي أيضاً منتج رئيسي للغاز، ويمكن أن تصبح أيضاً مورداً محتملاً، أو مسهماً محتملاً في ممر الغاز الجنوبي، بالرغم من أنها قد لا يكون لها القرب السياسي نفسه من أوروبا مثل تركيا. لذلك تبرز هنا أهمية الدور المتاح لتركيا بسبب قرب العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي. لذلك، سوف تُعد تركيا هي الدولة القادرة على الهيمنة على الطاقة. واتفقت "إسرائيل" وتركيا على تطبيع العلاقات الديبلوماسية بالكامل التي كانت قد ازدادت سوءاً في سنة 2010، حيث إن آفاق إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي بين "إسرائيل" وتركيا أسهمت جزئياً في تحسين العلاقات، بالرغم من أن المناقشات لم تنتهي بعد، وأي مشروع من المرجح أن يستغرق سنوات لإكماله. ومع ذلك، كما أشير أعلاه، فإن تطوير خط أنابيب لنقل الغاز يربط ليفياثان إلى تركيا، من الممكن أن يعوقه الصراع الدائر في قبرص. فأي خط أنابيب سيتم

[77] Ibid, p. 12.

تشييده من المرجح أن يمر عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، مما يعطيها القدرة على استخدام مشروع الفيتو لرفضه.[78]

لهذا، فمن الممكن إرسال غاز شرق البحر المتوسط إلى أوروبا عبر تركيا، مما سيؤدي إلى دعم العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال زيادة أهمية تركيا باعتبارها ممر عبور لنقل الغاز الطبيعي، ومن ثم مساعدة الاتحاد الأوروبي في السعي إلى تحرير نفسه من الاعتماد المفرط على الغاز الروسي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيكون لهذا الغاز أثر إيجابي على العلاقات الأوروبية التركية من خلال المساعدة على الحفاظ، على المدى الطويل، على التحالف بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في شرق المتوسط.[79] والأهم من ذلك، أنه سيؤدي إلى إفساح الطريق، لإحراز تقدم ملموس في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[80]

وفي خطوة تصعيدية صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، محذراً دولاً وشركاتٍ من التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية الواقعة قبالة سواحل قبرص. ونصح أردوغان الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب قبالة هذه السواحل بألا تكون أداة في أعمال تتجاوز حدودها وقوتها من خلال ثقتها بالجانب اليوناني. وقال أردوغان: "نحذّر من يتجاوزون حدودهم في بحر إيجه (في إشارة إلى اليونان) وقبرص ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية". وأردف أردوغان: "إن حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في عفرين هي نفسها في بحر إيجه وقبرص".[81]

فقد قامت البحرية التركية باعتراض سفينة حفر تابعة لشركة إيني الإيطالية كانت في طريقها للتنقيب عن الغاز المكتشف أخيراً في المياه القبرصية، كما جدّدت التأكيد على

---

78 Simone Tagliapiatra, "Turkey and the regional natural gas geopolitics, The hub vision, in light of the future prospects of the Southern gas corridor," Istanbul Policy Center, IEMed, p. 179, https://www.iemed.org/actualitat/noticies/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/qm22/994Quaderns_TurkeyGasGeopolitics_STagliapietra.pdf

79 Ayla Gürel and Fiona Mullen, "Can Eastern Mediterranean Gas Discoveries Have a Positive Impact on Turkey-EU Relations?," p. 3.

80 Ibid., p. 2.

81 تصاعد الصراع بين تركيا وقبرص ومصر على غاز المتوسط، العربي الجديد، 2018/2/14.

عزمها القيام بكل الخطوات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوق تركيا والقبارصة الأتراك ومنع اتخاذ خطوات أحادية في شرق البحر المتوسط.[82]

ومن خلال ما تقدم، فإن مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط، يجب أن تشترك فيها جميع دول المنطقة (مصر، ولبنان، و"إسرائيل"، وقبرص بشطريها، وتركيا)، من أجل حلّ المشكلات السياسية التي تعصف بها، بالإضافة لاحتواء أي صراع متوقع ممكن أن يتطور إلى صراعات إقليمية، والسبب عدم ترسيم الحدود البحرية بينهم. ونتيجة لاكتشافات "إسرائيل" لكثير من حقول الغاز الذي سيجعل "إسرائيل" تكتفي ذاتياً لفترات طويلة من ذلك المخزون الغازي الذي يحولها إلى دولة مصدّرة للغاز، سيجعلها تعمل مع بعض دول المنطقة من أجل تأمين حقولها الغازية، لذلك كان من الضروري أن تحسن علاقاتها مع تركيا بالدرجة الأساسية، فبرز الضغط الأمريكي من أجل إتمام المصالحة بين تركيا و"إسرائيل" الذي هدفه المصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى، وذلك لكي تتمكن "إسرائيل" بعد اتفاقها مع تركيا من تحقيق هدفين أساسيين وهما: تخفيف الضغوط الأمنية المترتبة على تأمين هذه الحقول المكتشفة، ومن أجل توزيع الغاز الإسرائيلي إلى الدول الأوروبية عبر الأراضي التركية من خلال مدّ الأنابيب في قاع البحر إلى تركيا، لأن ذلك سيكون ذا تكلفة اقتصادية وأمنية، وسيكون أسهل من نقله عبر الأنابيب والنقل البحري إلى أوروبا. لذلك ركزت "إسرائيل" والولايات المتحدة على إتمام المصالحة التركية الإسرائيلية، ووافقت تركيا على ذلك من أجل أن تأخذ دوراً مركزياً في صفقات الغاز المبرمة في المنطقة مستقبلاً.

ثانياً: التوجهات القبرصية تجاه الغاز في شرق المتوسط:

ازدادت حدة التوتر في شرق البحر المتوسط، مع تصاعد حرب الكلام بين أثينا وأنقرة ونيقوسيا حول احتياطيات النفط والغاز في المنطقة. وقد تكثف الخلاف حول الهيدروكربونات في مياه المنطقة بعد أن وقّع قادة اليونان وقبرص ومصر اتفاقاً في القاهرة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة. ولكن بدلاً من حشد المجتمعات المتصارعة للتوفيق، يبدو أن احتمال إيجاد إمدادات الطاقة البديلة قد وسّع الفجوة بين هذه الدول،

[82] عبد الستار بركات، تركيا تصعد في شرق المتوسط وتمنع قبرص من التنقيب عن الغاز، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2018/2/12.

حيث قررت تركيا إرسال سفينة بحثية لاستكشاف الغاز إلى مياه متنازع عليها، مما زاد من تفاقم الخلاف حول حقوق الحفر.[83]

ووفقاً للخبراء، فإن الأهمية المتزايدة للطاقة في قبرص قدمت حافزاً كبيراً للمصالحة الإقليمية في منطقة شرق المتوسط، حيث ظهر خلال العقد الماضي في كل من "إسرائيل" ومصر واحدة من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم، وعثرت قبرص على ما يقدر بنحو 5.4 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي في أحد اكتشافات الغاز الطبيعي في أواخر سنة 2011. وفي سنة 2016 كان الاهتمام الأكثر وضوحاً، هو وجود كتلة بحرية غازية في البحر بالقرب من حقل زوهر البحري في مصر، حيث أبلغت شركة إيني عن اكتشاف ما يقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في سنة 2015. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استحوذ احتياطي الغاز في المياه المحيطة بقبرص على اهتمام المجتمع الدولي خصوصاً أوروبا والولايات المتحدة، حيث كانت معظم دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد الغاز الطبيعي من روسيا، تبحث عن مصادر بديلة بسبب استخدام روسيا لشركة غازبروم Gazprom (شركة الغاز الطبيعي في روسيا) كسلاح ضغط خلال الأزمة الأوكرانية. وليس من الغريب، أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما Barack Obama قال بأن الحل العادل والشامل لقبرص سيكون له أثر تاريخي وبعيد المدى، لأنه سيحسن الفرص الاقتصادية لجميع شعب قبرص، وسيعزز أمن الطاقة في منطقة البحر المتوسط وخارجها.[84]

ومن أجل الاطلاع على التوجهات القبرصية المتعلقة باكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط فسنقوم بتحليل هذه التوجهات وفق التالي:

1. التوجهات القبرصية الديبلوماسية وحلّ عقدة الواقع:

بعد أن تفاوضت الحكومة القبرصية مع كل من "إسرائيل" ولبنان على الحدود البحرية، تجد نيقوسيا نفسها طرفاً محتملاً في نزاع ديبلوماسي، حيث يؤكد مسؤولون

---

[83] Helena Smith, Oil and gas reserves around Cyprus give Greece and Turkey more to fight about, *The Guardian* newspaper, 10/11/2014, https://www.theguardian.com/business/2014/nov/10/oil-gas-reserves-cyprus-greece-turkey

[84] Nasos Koukakis, "A multibillion-dollar natural gas boom may reunify Cyprus", CNBC, 8/1/2017, https://www.cnbc.com/2017/01/06/a-multibillion-dollar-natural-gas-boom-may-reunify-cyprus.html

إسرائيليون أن نقطة الحدود البحرية الشمالية بين "إسرائيل" وقبرص، هي بالضبط النقطة الجنوبية نفسها في الاتفاقية بين لبنان وقبرص، مما يشير إلى أن المفاوضين اللبنانيين قد اعترفوا ضمناً برؤية "إسرائيل" لخط الحدود بين المناطق الاقتصادية الحصرية اللبنانية و"الإسرائيلية". وذلك سيناسب نموذجاً شوهد في نزاعات دولية أخرى معينة حول تطوير النفط والغاز البحري الذي ترفض فيه الأطراف التخلي عن مطالبها، لكنها تعمل على إيجاد حلّ لكل طرف كي يقوم بتطوير موارده، على أن الاعتراف الضمني بالمناطق الاقتصادية الحصرية الإسرائيلية، يمكن أن يعيق أو يحبط المصادقة البرلمانية اللبنانية على الاتفاق مع قبرص. غير أنه يبدو بأن السبب الرئيسي للتأجيل التشريعي، هو امتناع لبنان عن إزعاج تركيا التي تعتقد أن لديها مصلحة حيوية في قرارات الجزيرة. وهذا الاعتقاد يعود تاريخه إلى سنة 1974، عندما تدخلت أنقرة عسكرياً في قبرص لحماية الأقلية في تلك البلاد. وفي السياق ذاته دانت أنقرة بالفعل الاتفاقية بين قبرص و"إسرائيل"، بالرغم من أن كلاً من نيقوسيا و"إسرائيل" قد تجاهلتا على ما يبدو تلك التصريحات.[85]

والواقع العملي يقول، بأن قبرص مقسمة سياسياً وإقليمياً بين جمهورية قبرص اليونانية والمنطقة القبرصية التركية؛ فالجهود التي تبذلها جمهورية قبرص وبلدان شرق البحر المتوسط الأخرى، خصوصاً "إسرائيل"، للاتفاق على تقسيم الحدود البحرية بين هذه الدول كبيرة جداً. وقد عارضت تركيا حقوق الحفر لاستكشاف الطاقة، بدون خطة لتوحيد الجزيرة القبرصية والقبارصة الأتراك. ويبدو أن جمهورية قبرص تتوقع تصديراً كبيراً في المستقبل لإيرادات الغاز من الحفر في حقل أفروديت، وهو حقل للغاز الطبيعي قبالة الساحل الجنوبي لقبرص، ومع ذلك يبدو أن الخلاف حول هذه المسألة قد تمّ التأكيد عليه في المفاوضات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين استأنفوا محادثاتهم عن طريق وساطة الأمم المتحدة، عقب انتخابهم مصطفى أكينجي Mustafa Akıncı كزعيم للقبارصة الأتراك في نيسان/ أبريل 2015.[86]

وتندرج جهود نيقوسيا لتطوير قطاع الغاز تحت ظلّ تركيا التي تقول بأن المياه الإقليمية لقبرص لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً (نحو 22 كم) بدلاً من 200 ميل بحري

[85] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13.

[86] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 4.

(نحو 370 كم)، وهو الحد الأقصى المعتاد المسموح به من قبل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن وجهة نظر أنقرة، فإن حقل كتلة بلوك 12 المكتشف حديثاً والكائن جنوب قبرص، يقع في الواقع في مياه تركية. وفي سنة 2011 أرسلت أنقرة سفينة المسح الزلزالي بيري ريس Piri Reis التي تحمل اسم رسام خرائط عسكرية من العهد العثماني لمسح المنطقة. وفي غضون ذلك، شعرت "إسرائيل" بالقلق إزاء التناقض بين نظرة لبنان حول حدودها البحرية مع قبرص، والخط الذي تمت الموافقة عليه بين الجزيرة و"إسرائيل". فبيروت ترى أن النقطة الجنوبية من الخط الفاصل الذي رسمته مع نيقوسيا سنة 2007 كان خطأً. وبصورة محرجة، هذه هي بالضبط النقطة نفسها التي تشكل الآن الطرف الشمالي من الحدود البحرية التي رسمتها نيقوسيا مع "إسرائيل". وقد تمّ رفض جهود لبنان لإعادة التفاوض حول اتفاقيتها مع قبرص، حيث تلفت نيقوسيا النظر إلى أن الخلاف هو بين بيروت و"إسرائيل". إن الخطوط المتناقضة، والتي تشكل منطقة على شكل دائري مكونة من عدة مئات من الأميال المربعة يمكن أن تصبح قضية أخرى مفتعلة بين "إسرائيل" ولبنان، بالرغم من أن "إسرائيل" لم تعثر بعد على أي احتياطيات للغاز في المنطقة، بينما لم يبحث لبنان حتى كتابة هذا البحث عن احتياطيات كهذه.[87]

2. التوجهات القبرصية التجارية:

سيكون الخيار التجاري الأكثر وضوحاً لفوائض تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي، هو توريده إلى الجزيرة عبر خط أنابيب تحت سطح البحر، ثم ضخه عن طريق الأنابيب عبر الجزيرة نحو الشمال، وتحت البحر إلى المناطق الرئيسية في تركيا، وهناك يمكن أن ينضم إلى شبكة أنابيب تزوّد دول أوروبا بالغاز. ونظراً للعداء القائم بين تركيا والحكومة القبرصية اليونانية والانتقادات الأخيرة لـ"إسرائيل"، فإن هذا الخيار ليس واقعياً في المستقبل المنظور. ومن بين البدائل الأخرى بما في ذلك مدّ خط أنابيب عبر جزيرة كريت إلى المناطق الرئيسية في اليونان، فإن الخيار الأكثر مصداقية من الناحية العملية، هو إقامة مصنع للغاز الطبيعي المسال على الساحل الجنوبي للجزيرة يكون ذا ملكية مشتركة، يعمل على تحويل الغاز إلى شكل يمكن شحنه في

[87] سايمون هندرسون، اكتشافات الطاقة شرقي البحر المتوسط: مصدر للتعاون أم وقود لإشعال التوترات؟ حالة إسرائيل، معهد واشنطن، 2012/6/15.

أي مكان في العالم. وقد درست "إسرائيل" أيضاً موضوع إقامة سفينة عائمة فوق حقل ليفياثان لاستخراج الغاز الطبيعي المسال، أو نقل الغاز عبر أنابيب إلى سواحلها على البحر المتوسط. وفي السيناريو الأخير؛ يمكن تحويل الغاز إلى غاز طبيعي مسال لغرض التصدير، وربما عبر مصنع، غير مبني بعد، على ساحل "إسرائيل" الصغير على البحر الأحمر، والذي هو أكثر ملاءمة لبيع الغاز في السوق الآسيوية المتنامية والمربحة للغاية.[88]

3. التوجهات القبرصية الأمنية:

باستثناء خطوط الأنابيب تحت البحر، التي تقع على أعماق تصل إلى خمسة آلاف قدم، فإن كل جانب من الجوانب الأخرى المتعلقة باستكشاف حقول الغاز الجديدة وتطويرها، وإنتاج الغاز منها، هي عرضة للهجوم أو التخريب، بغض النظر عما إذا كان الهدف هو معدات حفر الآبار، أو إمدادات السفن، أو المروحيات، أو مرافق المعالجة على الأرض أو قبالة الشاطئ. وتوسع "إسرائيل" قواتها البحرية والجوية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، لحماية المنشآت والعاملين في منطقتها الاقتصادية الخالصة. ومن المتوقع أن ترحب قبرص بهذه المظلة الأمنية تحت ستار سلسلة من اتفاقيات الدفاع الثنائية بين البلدين. وخلافاً لمعظم دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، فإن قبرص ليست عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، وليس لديها سوى جيش صغير بدون وجود قوات جوية وبحرية كبيرة. وتكهنت بعض وسائل الإعلام بأن "إسرائيل" سوف تحصل على إذن لاستخدام القاعدة الجوية القبرصية في بافوس Paphos على الساحل الغربي للجزيرة. وفي الوقت الحاضر، فإن هذه القاعدة هي مجرد جانب عسكري صغير وفارغ أشبه بمطار، غالباً ما يستخدم للرحلات السياحية الوافدة من أوروبا.

ثالثاً: توجهات اليونان تجاه الغاز في شرق البحر المتوسط:

إن تنمية الطاقة يمكن أن يكون لها آثار جيوسياسية بعيدة المدى، حيث إن اكتشافات الطاقة أثرت بالفعل على الأنماط الإقليمية للصداقة والعداوة.[89]

---

[88] المرجع نفسه.

[89] Emmanuel Karagiannis, The Energy Geopolitics of the Eastern Mediterranean and the role of Greece, site of The London School of Economics and Political Science (LSE), October 2017, http://blogs.lse.ac.uk/greeceatlse/2017/10/04/energy-geopolitics-of-the-eastern-mediterranean-the-role-of-greece/

حيث تحاول اليونان أن تؤدي دوراً مهماً في ملعب غاز شرق المتوسط ونقله لأوروبا، فقامت أثينا بإطلاق مناقصة دولية لدراسة جدوى مُقترح خط أنابيب يصل حقل ليفياثان الإسرائيلي بأوروبا عبر اليونان. وكان الاتحاد الأوروبي قد أبدى تأييده لمشروع خط شرق المتوسط حين اختارته المفوضية الأوروبية كمشروع ذي أهمية، غير أن إدراجه على القائمة لا يعني أن المشروع سيتلقى أي تمويل.[90]

سنتطرق بالتفصيل للتوجهات اليونانية تجاه اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال:

توجهات اليونان الجيوسياسية لاكتشافات الغاز (ترانزيت):

يأتي اكتشاف موارد الغاز في الوقت نفسه الذي ينمو فيه الطلب العالمي على الطاقة بسرعة، حيث تشجع الحكومات الغربية على تنويع العرض لضمان أمن الطاقة، ويمكن أن يغطي الغاز جزءاً كبيراً من احتياجات أوروبا من الطاقة، وبالتالي يقلل من اعتماد أوروبا على روسيا والجزائر. ولهذا السبب، قامت اليونان بوضع نفسها كمركز لنقل الطاقة، حيث إن موقعها يجعلها جسراً طبيعياً بين شرق البحر المتوسط الغني بالطاقة وأوروبا المستهلكة للطاقة، وحتى الآن لا توجد استراتيجية واضحة لليونان غير الاستفادة من موقعها كناقل للغاز الطبيعي.[91]

وتشير بعض التوجهات أن تجميع الغازات المراد نقلها من المنطقة عبر تركيا، أمر محفوف بالمخاطر بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا، فإن البديل الجيوسياسي موجود عبر قبرص واليونان؛ فهو طريق أكثر أمناً وسلامة، ويمكن الاعتماد عليه.[92] حيث تعتمد اليونان شأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى، على واردات الغاز الروسية، وتغطي روسيا قرابة ثلث احتياجات اليونان من النفط والغاز. ولهذا تريد أثينا أيضاً اجتذاب الاستثمارات إلى صناعة النفط للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها

---

[90] أليسون جوود، اليونان وقبرص: أحلام الطاقة بعيدة المنال، نون بوست، 2014/11/11، انظر: https://www.noonpost.org/content/4265

[91] Emmanuel Karagiannis, The Energy Geopolitics of the Eastern Mediterranean and the role of Greece.

[92] Charlies Ellinas, Cyprus: The new energy gate of Europe, site of CyprusMail Online, 5/11/2017, http://cyprus-mail.com/2017/11/05/cyprus-new-energy-gate-europe/

اليونان لسنوات، ويذكر أن اليونان أيضاً لديها محطة واحدة للغاز الطبيعي المسال قبالة أثينا، حيث تستورد الغاز الجزائري. وفي الوقت نفسه، تسعى اليونان أيضاً لدعوة الشركات الأمريكية لشحن الغاز الطبيعي المسال، حيث قامت حديثاً بتطوير وحدة تخزين عائمة وإعادة تخزين (فسرو) Floating Storage Regasification Unit (FSRU) قبالة مدينة ألكسندرودولس، وهي مدينة قريبة من الحدود التركية والبلغارية بالقرب من خطوط الأنابيب التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، لخفض الاعتماد على الغاز الروسي.[93]

خلاصة:

إن إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط تبدو حاضرة على مسرح الأحداث الجارية هناك، فلربما نلاحظ تحالفاً ثلاثياً في المدى البعيد، ناتج عن تقارب بين "إسرائيل" وقبرص واليونان، وهذا التقارب مرتبط بمدى الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في هذه الدول الثلاثة، وإذا لم تحل الخلافات التركية مع هذه الدول، وما يخصّ الدول العربية في شرق البحر المتوسط، فإنها ستتأثر بل وستعيش في حالة من الضعف، إذا وصل هذا التحالف الثلاثي إلى حقيقة واقعية تتجسد على الأرض، وسينعكس ذلك بالأثر الإيجابي على "إسرائيل"، وسيمنحها عمقاً اقتصادياً واستراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، وسيفك العزلة الإقليمية التي كانت مفروضة عليها. ولكن لا يبدو أمام حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تعيشها الدول العربية، أنها ستكون قادرة على القيام بدورٍ فعّال إقليمياً، في ظلّ أنظمة عربية ضعيفة تستطيع أن تستغلّ نفوذها الاقتصادي الكبير المتمثّل في ثرواته النفطية والغازية الهائلة، ليصلوا إلى مقترح لإقامة شراكة عربية قبرصية يونانية في مجال الطاقة (الغاز والنفط)، بالإضافة للمجالات الأخرى، وذلك من أجل الحد من التقارب مع "إسرائيل"، أو على الأقل من أجل الوقوف ككتلة جيوسياسية متماسكة في وجه هذا التحالف الثلاثي المحتمل. ومن الممكن أن يحصل تغيير على الوضع القائم، في حال إجراء عمليات تنقيب واكتشاف احتياطيات جديدة للغاز الطبيعي على طول الساحل السوري واللبناني.

---

93 Karolina Tagaris, Total, Edison sign lease for oil and gas exploration off Greece, Reuters News Agency, 31/10/2017, https://www.reuters.com/article/us-energy-greece/total-edison-sign-lease-for-oil-and-gas-exploration-off-greece-idUSKBN1D026R

وبالتأكيد، فإن الوضع العربي غير المستقر، سيكون له دورٌ مؤثّر تقوم به لما يحصل من تطورات مهمة على ساحل شرق البحر المتوسط، أو كما كان يسمى تاريخياً بالساحل السوري. كل هذا مرتبط بما سيفرزه الوضع الجديد من ظهور أنظمةٍ سياسية جديدة قائمة على المبادئ الديموقراطية والحكم الرشيد، والحفاظ على ثروات بلادها واستغلالها أفضل استغلال، من أجل فرض رؤيتها ونفوذها على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية، ومن أجل حماية المصالح العربية في إطار نظرة عربية موحدة تعتمد على الشراكة والتنسيق مع قوى إقليمية ودولية، ترتبط وتلتقي فيها المصالح المشتركة معاً. لذلك فإن هذا التغيير الضروري هو شرطٌ رئيسيٌ من أجل إعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة لصالح الدول العربية، من أجل الوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية التوسعية الاستعمارية. هذا بدوره يتطلب أن يبرز الدور الفعال والإيجابي والعملي من بعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط لإحداث تأثير قوي وفعال في رسم سياسة المنطقة في كافة المجالات، فعلى سبيل المثال تتميز مصر بمكانتها وموقعها وحجمها على الصعيد الإقليمي، ما يفرض عليها بأن تلعب الدور الفاعل والمؤثر والوطني القومي، غير أن ظروفها الخاصة لا تمكنها من لعب هذا الدور.

ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن "إسرائيل" تسعى جاهدة للتعاطي مع ملف الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال البوابة اليونانية – القبرصية؛ فهو يضمن وجود مصالح "إسرائيل" بالمنطقة، ضمن مصالح التكتل الإقليمي الذي يشكل عامل مهم في مواجهة الخصوم السياسيين بالمنطقة، ومن بينهم تركيا ومصر، بالإضافة للمنافسين الاقتصاديين وأبرزهم روسيا التي وقّعت مع تركيا اتفاقية للبدء في تنفيذ مشروع خط أنابيب يهدف لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، والثاني يكمل طريقه إلى أوروبا، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول سنة 2019.

وإجمالاً، فقد حققت السياسة الإسرائيلية خلال الفترة السابقة مجموعة من المكاسب في منطقة شرق البحر المتوسط، مما يجعلها بل ويضمن لها تفوقاً اقتصادياً كبيراً في ظلّ عدم كفاءة ومقدرة مصرية واضحة في إدارة أكبر حقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط وهو حقل ظهر، مع عدم وجود أي رؤية استراتيجية لمصر في هذا الإطار، وأهمها مصالح مصر الاقتصادية.

ولا بدّ من التأكيد على أنه لم تمر سنوات حتى انقلبت فكرة تدفق الغاز الطبيعي من مصر إلى "إسرائيل"، وباتت "إسرائيل" دولة مصدرة للغاز بعدما كانت مستوردة له.

حيث جاء في بيان شركة نوبل إنرجي في أيار/ مايو 2018 أن الشركاء في حقل تامار الإسرائيلي وقعوا اتفاق نوايا مع شركة يونيون فينوسا Unión Fenosa للغاز الإسبانية لتصدير الغاز من حقل تامار إلى محطة دمياط. ولعل تفاقم مشكلة انقطاع الكهرباء خلال السنوات الأخيرة بسبب نقص الغاز، واجهت شركة الغاز المصرية الإسبانية (سيجاس) Segas – Spanish Egyptian Gas Co. ضغوطاً بسبب نقص الغاز المتاح للإسالة، في الوقت الذي واجهت فيه مصر أزمة عدم قدرتها على تغطية الطاقة للاحتياجات الاستهلاكية للمنازل والأنشطة الاقتصادية.

وقد استفادت "إسرائيل" من اكتشافات الطاقة الجديدة بعد تراجع الصادرات المصرية بسبب أزمة الطاقة والهجمات على خط الغاز المصري، حيث يسهم نقص الصادرات المصرية في زيادة الطلب على الغاز بالمنطقة، فإن مساعي "إسرائيل" لتصدير الغاز المكتشف حديثاً ستساعدها على إعادة بناء علاقاتها مع حلفائها وتعزيز نفوذها في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني وحقل الغاز البحري غزة مارين، فمنذ الإعلان عن اكتشاف هذا الحقل لم يتم البدء بالعمل فيه من قبل شركة شل المالكة للحصة الأكبر، حتى قررت الشركة بيع حصتها في هذا الحقل، حيث أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2018 شراءه لهذه الحصة والبالغة 90% ليحتفظ الصندوق بنسبة 5.27%، وشركة المقاولون المتحدون بنسبة 27.5%، وبيع نسبة 45% لشركة تشغيل دولية مطورة بشرط أن تكون الشركة الدولية قادرة على إعداد خطة تطوير ميدانية للحقل بالشراكة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني، وذلك من أجل دعم قطاع الطاقة في مناطق السلطة الفلسطينية، وهنا نكون أمام مرحلة جديدة بعد كل هذه السنوات على أمل أن يتحقق إنجاز عملي وواقعي يؤدي لبدء العمل في حقل غاز غزة البحري.

وفي المقابل، نرى غالبية دول الإقليم قد بدأت في التحرك وبشكل سريع، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من "كعكة" الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، والجميع يتنافس ويبحث عن مصالحه بالدرجة الأساسية، وستكون الغلبة للأقوى والأكثر تنظيماً ومأسسة، ومن يسيطر على أكبر قدر من احتياطيات الغاز الطبيعي في

منطقة حوض شرق البحر المتوسط. وفي المقابل، فإن "إسرائيل" وتركيا وسورية لم تقم بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حلّ النزاعات البحرية المتعلقة بترسيم الحدود في المنطقة الاقتصادية الخالصة، بينما وقّعت عليها كل من مصر ولبنان وقبرص. ولذلك فإن المنطقة ستبقى تتراوح ما بين النفوذ والتعاون وإدارة الأزمات، وذلك حسب تقدير المصالح المشتركة بين دول المنطقة.

الفصل الرابع

تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة

تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة

مقدمة:

إن اكتشافات الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط، يمكن أن يكون لها تداعيات عميقة على مستقبل الطاقة والاقتصاد والجغرافيا والسياسة في المنطقة. ولكن بالرغم من الفرص التي توفرها هذه الموارد، إلا أن عدداً من المنازعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية يعقّد عملية استكشاف هذه الموارد وتنميتها، لا سيّما في ظلّ النزاعات الإقليمية طويلة الأمد، وكانت هناك بعض النزاعات بين كل من: جمهورية قبرص، الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتركيا، و"إسرائيل"، ولبنان، والتي كان لبعضها أثراً سلبياً على الأمن البحري في المنطقة.[1]

وبعد الاكتشافات الكبيرة للغاز الطبيعي واللافتة للنظر في منطقة شرق البحر المتوسط فقد دخلت نطاق الاهتمام الإقليمي والعالمي في مجال الطاقة، كما ونشطت الشركات الأمريكية في التنقيب على الغاز والنفط في تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية. وتأتي أهمية الغاز الطبيعي المكتشف أنه يأتي في موقع حسّاس بين: مصر، ولبنان، و"إسرائيل"، وقبرص، وتركيا، وكل هذه الدول بأمس الحاجة لأي مصدر للطاقة. ولا ننسى أيضاً القرب الجغرافي من أوروبا المتعطشة لكل نقطة من الغاز الطبيعي، لأن روسيا تزوّد أوروبا بنحو ربع احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ولا بدّ من الانتباه إلى طبيعة الأمور الجيوسياسية، حيث الصراع العربي الإسرائيلي. وبالرغم من معاهدات "السلام" الموقعة، إلا أن التجارة بين مصر و"إسرائيل" بالغاز الطبيعي واجهت عقبات وصعوبات أدت إلى إلغاء الاتفاقية الموقعة بينهم، ومن ناحية أخرى، هنالك الخلاف التركي اليوناني على قبرص التي تقبع في قلب الحدث.[2]

---

[1] Sarah Vogler and Eric Thompson, "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security," Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, March 2015, p. 1, www.gmfus.org/file/4519/download

[2] سليمان الخطاف، تداعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، صحيفة اليوم الإلكترونية، 2014/1/8.

ويستعرض هذا الفصل تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة، من خلال التطرق لتداعيات ومكانة "إسرائيل" في المنطقة، والحديث عن القدرة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، كما سيتم توضيح لهذه التداعيات على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة، من خلال التطرق لتداعياتها على العلاقة بين الدول العربية المتمثلة في لبنان ومصر والسلطة الفلسطينية، لنصل في ختام هذا الفصل لطبيعة هذه التداعيات على العلاقة بين "إسرائيل" والدول غير العربية متمثلة في تركيا وقبرص واليونان.

المبحث الأول: تداعيات اكتشاف الغاز على مكانة "إسرائيل" في المنطقة:

مقدمة:

منذ سنة 2009 تمّ اكتشاف ما يقرب من 24 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، ويجري تطوير هذه الحقول المكتشفة، على قدم وساق من جميع الدول المعنية، علماً بأن الاستهلاك المحلي الإسرائيلي نحو 200 مليار قدم مكعب سنوياً، ويمكن أن تغير من وجه "إسرائيل" بشكل كبير على الصعيدين المحلي والدولي. ومن المرجح أن يكون قطاع الكهرباء في "إسرائيل" قادراً على التحول من الفحم أساساً إلى الغاز الطبيعي، ومن شأن هذا التحول أن يحسّن الميزان التجاري لـ"إسرائيل"، ويقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويمكن لهذه الاحتياطيات الجديدة أيضاً أن تحول "إسرائيل" إلى دولة مصدرة للغاز، وقد بدأ القادة الإسرائيليون بالفعل استكشاف الأسواق المحتملة. وفي أواخر سنة 2010 عرض رئيس الوزراء نتنياهو تصدير الغاز الطبيعي إلى اليونان، وبحكم القرب الجغرافي والروابط السياسية والاقتصادية الوثيقة يبدو أن أوروبا هدفٌ جذابٌ كسوق للغاز الإسرائيلي، وعلاوة على ذلك، يسعى القادة الأوروبيون إلى تنويع موردي الغاز. وبطبيعة الحال، إذا قررت "إسرائيل" مواصلة هذا الخيار، فسيتعين عليها أن تتنافس مع منتجي الغاز الآخرين ومصدريه مثل: روسيا والنرويج والجزائر.[3]

[3] Natan Sachs and Tim Boersma, "The Energy Island: Israel Deals With Natural Gas Discoveries," Foreign Policy at Brookings, Policy Paper, no. 35, February 2015, p. 5, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Energy-Island-web.pdf

إن اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط من الممكن أن تعود بالنفع على المنطقة بأسرها، وبشكل خاص "إسرائيل"، حيث يتزايد الطلب على الغاز الطبيعي في المنطقة بسرعة، في حين أن الإنتاج غير موجود في بعض البلدان، ومنخفض في معظم البلدان الأخرى، مما يزيد من مكانة "إسرائيل" باعتبارها جزيرة طاقة في شرق البحر المتوسط.[4]

ومن الواضح أن اكتشافات شرق البحر المتوسط من الغاز الطبيعي ستوفر فرصة ذهبية لأمن الطاقة وتعاونها، وهي فرصة لا يجب إهمالها؛ لأنها تسلط الضوء على الطاقة بشكل ملائم تتوافق والمثل العربي الشهير: "ثلاثة أشياء لا تأتي مرة أخرى: الكلمة المنطوقة، والفرص المهملة، والسهم المنطلق"، لذلك يجب أن تقوم البلدان الإقليمية بتنسيق السياسات، وتقاسم أفضل الممارسات بينها للاستغلال الأمثل لهذه الاكتشافات حتى لا تهمل الفرصة.[5]

المطلب الأول: القدرة الاقتصادية:

غني عن البيان، أن اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في شرق البحر المتوسط له تداعيات كبيرة على آفاق التعاون الإقليمي، حيث إن حجم الغاز الطبيعي الذي تمّ اكتشافه سيفتح المجال أمام "إسرائيل" لأن تكون مصدراً للغاز الطبيعي، وبعد عملية طويلة، فقد تقوم "إسرائيل" بتحديد وجهات التصدير. وباعتبار "إسرائيل" كما يطلق عليها "جزيرة الطاقة"، فإن واردات الطاقة تعد مهمة سياسية معقدة بالنسبة لها، بسبب العلاقات السياسية المعقدة والمتوترة مع جيرانها الإقليميين، مما يحدّ من التعاون الإقليمي الفعال، ويزيد من تعقيد فرص تطوير وتصدير الغاز، وذلك بسبب التداعيات الإقليمية لهذه السلعة الضرورية للمنطقة.[6]

وقد مهدت اكتشافات الغاز الطبيعي في "إسرائيل" الطريق لاستقلال البلاد في مجال الطاقة، ولتحقيق مكاسب كبيرة في خفض التكاليف والإنتاجية. وبصرف النظر

---

[4] Ibid., p. 6.

[5] Antonia Dimou, Gas Discoveries in the East Mediterranean, site of Worldpress.org, 16/6/2015, http://www.worldpress.org/article.cfm/Gas-Discoveries-in-the-East-Mediterranean

[6] Natan Sachs and Tim Boersma, "The Energy Island: Israel Deals With Natural Gas Discoveries," p. 19.

عن الصعوبات التي تواجهها "إسرائيل" في تصدير الغاز، إلا أنه من المتوقع أن تكون الإيرادات التي تتلقاها "إسرائيل" من ضريبة الغاز الطبيعي والإتاوات كبيرة جداً، حيث سيتم دمج هذه الضرائب والإتاوات في ميزانية الحكومة، مما يمكّن الحكومة الإسرائيلية من خفض مستوى مديونيتها، والحفاظ على ميزانية متوازنة، وزيادة الإنفاق الحكومي، والاستثمار لصالح السكان والدولة.[7]

ومن المتوقع أن يؤدي الغاز الطبيعي دوراً مهماً في مزيج الطاقة المحلي المستقبلي لـ"إسرائيل" خصوصاً في استهلاك الكهرباء، حيث سيكون الطلب على الغاز الطبيعي مدعوماً بتفضيل محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي، وكذلك زيادة الاستخدامات الصناعية، والتطبيقات الممكنة، كوقود للنقل باعتبار الغاز الطبيعي أقل تكلفة من النفط.[8]

وقد تسعى الحكومة الإسرائيلية أيضاً إلى تعزيز ومواءمة سياسة تصدير الغاز الطبيعي مع وضع أهداف خاصة بالسياسة الخارجية الأوسع نطاقاً، من خلال تفضيل استراتيجية تصدير مرنة تستغل الموقع الجغرافي للبلد، كحلقة وصل لخدمة آسيا وأوروبا على حدّ سواء، مما يتيح لها التفكير في نهج "ثنائي القارة". ويمكن أن تنطوي هذه الخطة على إنشاء محطات طرفية للغاز الطبيعي المسال، ترتكز في أي من الطرفين على هيكل شركة إيلات – أشكلون (إيبك) Eilat Ashkelon Pipeline Company (EAPC)، اعتماداً على حجم الموارد المكتشفة في حوض المشرق العربي.[9]

وتزعم شركة نوبل إنرجي أنها ملتزمة بالسوق والحكومة الإسرائيلية، ولكن تفترض شركة نوبل للطاقة أنها لا يمكن تحقيق ربح لـ"الدولة الإسرائيلية" في حين أن الغاز ما يزال في الأرض، ولأن تصدير الغاز أصعب وأكثر تكلفة من بيعه في السوق المحلية، فإن شركة نوبل تقترح قيام "إسرائيل" بتنويع مصادر الغاز لديها، للحفاظ على جميع الخيارات مفتوحة. ومن وجهة نظر شركة ديليك الإسرائيلية إنه لا يمكن

---

7 Gil Bufman, Eyal Raz and Noach Hager, "The Potential of Natural Gas in the Israeli Economy," Finance and Economics Division, Economics Department, Bank Leumi Le-Israel, April 2014, p. 12, https://www.chamber.org.il/media/150344/the-potential-of-natural-gas-in-the-israeli-economy-april-2014.pdf

8 Ibid., p. 12.

9 David Wurmser, "The Strategic Impact of Israel's Export of Natural Gas."

تحقيق كامل إمكانات حقل الغاز، إلا إذا استمر التنقيب، ولكي يحدث ذلك ينبغي أن يكون هناك سوق للغاز، مما يجعل خيارات التصدير لازمة وضرورية لتطوير حقول الغاز في "إسرائيل".[10]

إن اكتشافات الغاز الطبيعي الإسرائيلي له تداعيات اقتصادية ليس فقط على عوائد الإيرادات، ولكنه أيضاً له أثر كبير على التحرر من خطر نقص الطاقة، ففي صيف سنة 2012، أكدت أزمة الغاز المصري مخاوف طويلة الأمد في "إسرائيل" من نقص الطاقة. وطوال تاريخ البلد، كان تأمين إمدادات الطاقة مصدر قلق رئيسي لصناع السياسة الإسرائيليين، الذين تحولوا إلى مجموعة متنوعة من المصادر لاستيراد الغاز الطبيعي، بما في ذلك شاه إيران في السبعينيات. أما الآن فيشعر الإسرائيليون أنه تمّ حلّ مشكلة ضعف الأمن القومي الأساسي بالنسبة لمسألة الطاقة، حيث حررت اكتشافات الغاز الإسرائيلي أمن الطاقة في "إسرائيل" من تهديدات المنطقة المتقلبة التي تحيط بها، حيث إن الشركات التي اكتشفت الغاز الطبيعي في "إسرائيل" تعمل بترخيص كامل من الحكومة الإسرائيلية، لذلك فإن "إسرائيل" تحتاج إلى بيع الغاز الطبيعي لمجموعة متنوعة من العملاء، لكي تتمكن من استرجاع الاستثمارات وتحقيق مستوى أعلى من الأرباح.[11]

وعلى صعيد المجال الاقتصادي، فإن استخدام الغاز الطبيعي المنتج محلياً سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الطاقة، وعليه ستتحسّن كفاءة الصناعة الإسرائيلية محلياً وعالمياً، كما ستوفّر المداخيل المرتقبة من عمليّة تصدير الغاز للأسواق العالمية لـ"إسرائيل" استقلالية مالية، وقدرة على تطوير اقتصادها وقدراتها العسكرية من دون اللّجوء إلى المساعدات الخارجية، إذ ستعرف أول مرة في تاريخها استقلالاً تاماً في مصادر الطاقة على المدى الطويل، إضافة إلى مصدر دخل بفضل تصدير الغاز لسنوات عديدة بإجمالي يقدر بمئات المليارات من الدولارات. لهذا من الصعب تحديد المداخيل المالية التي سوف تجنيها "إسرائيل" من الاكتشافات الحالية والمستقبلية من الغاز، لكن وبحسب تقرير

---

10 Roby Nathanson, Hadar Weisman and Amit Loewenthal (eds.), *Natural Gas in the Eastern Mediterranean: Economic Impacts and Strategic Implications* (Friedrich Ebert stiftung and INSS, November 2013), p. 22, http://www.inss.org.il/wp-content/uploads/systemfiles/Natural%20Gas%20in%20the%20Eastern%20Mediterranean%20-%20Economic%20Impacts%20and%20Strategic%20Implications.pdf

11 Natan Sachs and Tim Boersma, "The Energy Island: Israel Deals With Natural Gas Discoveries," p. 11.

شيشينسكي، تقدر القيمة المالية للمخزون الموجود في حقل تامار وحده بنحو 130 مليار شيكل (نحو 32 مليار دولار أمريكي) على مدى ثلاثين عاماً، بحسب المعطيات الحالية.[12]

علماً بأن هذا المبلغ سوف يقسم بين الشركات التي تسيّر الحقول في "إسرائيل" في سنة 2010، وبحسب وزارة المالية الإسرائيلية، حصلت الحكومة الإسرائيلية في شكل ضرائب متعددة، نحو 40% تقريباً من قيمة النشاط الاقتصادي للغاز المنتج في تلك السنة، وهي نسبة تساوي ما تحصّله بريطانيا حالياً من نشاط صناعة الغاز فيها. وبالاستناد إلى القيمة المالية للاحتياطي المؤكّد من الغاز في "إسرائيل" التي تقدّر بنحو 40 مليار دولار، سوف تجني الحكومة الإسرائيلية نحو 16 مليار دولار في السنوات القادمة.[13]

لكل ذلك، نرى أن ثروة الغاز سوف تحقق لـ"إسرائيل" مداخيل جوهرية على مدى السنوات القادمة، بل وتمنحها القوة والاستقلالية المالية التي لم تكن متوفره لها سابقاً، ومن خلال ذلك أيضاً، فإن الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل"، وعلى مستوى المنطقة، سوف يتغيّر في حال تصديرها للغاز، هذا بالإضافة إلى أن اعتماد "إسرائيل" على الغاز الطبيعي والذي يتم إنتاجه داخلياً، سيكون له بالغ الأثر في تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي. وفي مقابل ذلك، فإن "إسرائيل" ستتمكن من توفير مبالغ كبيرة كانت تنفقها سنوياً من أجل استيراد الطاقة من الخارج، خصوصاً أن "إسرائيل" تتجه بخطوات سريعة نحو الاعتماد على الغاز الطبيعي ليحل بديلاً عن النفط المستورد؛ وبذلك تكون "إسرائيل" قد اتجهت نحو تطبيق رؤيتها بتقليل الاعتماد على النفط والغاز المستورد من الخارج.

المطلب الثاني: القدرة العسكرية والاستراتيجية:

تُعد منطقة شرق البحر المتوسط، مع تعدد النزاعات والمنازعات السياسية والإقليمية التي طال أمدها، بانوراما لمصالح سياسية واقتصادية مختلفة، جغرافياً تقع فيها أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية حاسمة بالنسبة

[12] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" ص 31.

[13] Shmuel Even, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance."

لمصالح الولايات المتحدة. وتوفر الاكتشافات الأخيرة للموارد الهيدروكربونية الكبيرة في منطقة شرق البحر المتوسط فرصة مهمة لتعزيز التعاون الإقليمي بطريقة تعود بالنفع على جميع الأطراف، ولكنها تنطوي أيضاً على إمكانات كبيرة لتعقيد الهيكل الجغرافي السياسي المعرّض للخطر. في نهاية المطاف، قد يكون الدعم الأمريكي مدفوعاً بالمصالح الأمريكية الرئيسية في المنطقة، وهذا الأمر بالغ الأهمية، حيث سيساعد في تحديد المشهد الأمني الإقليمي لدول منطقة شرق المتوسط.[14]

إن اكتشافات الغاز البحرية الكبيرة في شرق البحر المتوسط، لها تداعيات عميقة على مستقبل الطاقة والاقتصاد والجغرافيا السياسية في المنطقة. وبالرغم من الفرص التي توفرها هذه الموارد، فإن عدداً من المنازعات المتعلقة بتعيين الحدود البحرية تعوق استكشاف الموارد وتنميتها، على خلفية النزاعات الإقليمية التي طال أمدها. وتشمل هذه الحالة حالة الحرب بين لبنان و"إسرائيل"، والصراع العربي مع "إسرائيل"، والمسألة القبرصية، والعلاقات المتوترة بين تركيا و"إسرائيل". ويجري تكليف القوات البحرية في شرق البحر المتوسط، بتأمين مصالح بلدانها البحرية في مجال الطاقة ودورياتها في مناطقها الاقتصادية الخالصة. ولتلبية هذه الاحتياجات الجديدة، يجري توسيع القدرات البحرية من خلال برامج التحديث، واقتناء سفن سطحية إضافية وطائرات دورية بحرية. إن "إسرائيل" والشركات المعنية، تنظر إلى أمن الطاقة المحلي والصادرات إلى الجيران المباشرين كأولويات عليا. فأمن الطاقة المحلية له أهمية خصوصاً بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث إن توليد الطاقة لديها كان يعتمد في السابق على الواردات غير المستقرة والمكلفة والملوثة من الفحم، وزيت الديزل، وكذلك الغاز الطبيعي.[15]

وستؤثر وفرة الطاقة الجديدة في "إسرائيل" تأثيراً كبيراً على اقتصادها، مما سيؤدي إلى تغيرٍ استراتيجي رئيسي، بيد أن كمية الغاز المكتشفة تتجاوز الطلب الإسرائيلي المتوقع على مدى نصف قرن على الأقل، وعلى هذا النحو ستصبح "إسرائيل" مصدراً صافياً للغاز. وفي حين أن الكمية المعروفة حالياً من الهيدروكربونات المنتجة تجارياً لا تجعل "إسرائيل" قوة عظمى رئيسية أو استراتيجية للطاقة، فإن "إسرائيل" قد تتاح

---

14 Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 44.

15 Sarah Vogler and Eric Thompson, "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security," p. 1.

لها فرصة الاستفادة من إمداداتها من كميات حرجة هامشية أي قليلة محدودة من الغاز إلى أوروبا أو آسيا. وخلافاً للنفط، لا يتدفق الغاز إلى الأسواق، ولا يباع في طريقه إلى المستهلك، ولا يوجد له سعر سوق عالمي، مثل خام برنت للنفط. إن سعر صفقات الغاز فريد من نوعه لكل صفقة أو منطقة، حيث لا يتم تداولها عالمياً كسلعة. لهذا، فالبنية التحتية لنقل الغاز إما عن طريق خطوط الأنابيب، أو تسييله وهي معقدة جداً، وتحتاج إلى اتفاقيات وتأمين على المدى الطويل، لأن الغاز الطبيعي المسال الذي يتم شحنه من الميناء إلى الميناء، هو في الأساس بنية "مقفلة"، تشبه إلى حدّ كبير خطوط القطار. ولذلك، فإن البلدان التي تقوم بتوريد الغاز وتلقيه، وتربطها سياسات الطاقة الحرجة، وسياسات توريد معينة تؤدي بدورها إلى علاقة ديبلوماسية معينة؛ وبالتالي، فإن كميات متواضعة من صادرات الغاز الإسرائيلية، يمكن أن تحمل نفوذاً استراتيجياً كبيراً.[16]

ومن هنا فأمن "إسرائيل"، واستقرار بلاد الشام، يقع في صميم السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة. ومن شأن الوساطة الأمريكية أن تساعد في إيجاد طريقة عمل مستدامة للأراضي المتنازع عليها، مثل: الاستكشاف والإنتاج المشترك أو تقاسم الإيرادات، مما يساعد على منع المزيد من النزاعات على الحدود والتصعيد المحتوم فلا يصل الأمر إلى صراع عسكري، مما يزعزع استقرار المنطقة الهشة أصلاً.[17]

لهذا، تحاول واشنطن أن تقلّل من حالة التوتّر بين كل من تركيا وقبرص و"إسرائيل" من دون أن تضغط بقوة على تركيا، نظراً لدورها في الأزمة السورية، والملف النووي الإيراني، علاوةً على دورها في مشروع الدرع الصاروخي للحلف الأطلسي الذي سوف يستعمل الأراضي التركية لاستضافة محطّات الرادارات.[18]

وفي المقابل، طمأنت الولايات المتحدة كلاً من "إسرائيل" واليونان وقبرص، وعبّرت عن التزامها بحماية أمنها من خلال قوات الأسطول السادس المرابط في البحر المتوسط. وفي هذا الإطار، أجرت الولايات المتحدة و"إسرائيل" مناورات عسكرية مشتركة مع

---

16 David Wurmser, "The Strategic Impact of Israel's Export of Natural Gas."

17 Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 44.

18 Jeffrey Mankoff, "Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View from Washington," Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, June 2012, http://www.gmfus.org/publications/resource-rivalry-eastern-mediterranean-view-washington

اليونان "نوبل دينا Noble Dina" خلال سنة 2012، كان هدفها التدريب على حماية منصّات إنتاج غاز مشابهة للمنصات الإسرائيلية، من هجوم تقوم به قوّة عسكرية لم تحدّد، إلا أن لها قدرات عسكرية مماثلة للجيش التركي. ولكن هذا تقدير غير واقعي، وثمة شكّ في أن هذا كان هدفاً للمناورات فعلاً، فتركيا عضو أساسي في حلف الناتو. ومن الجدير بالذكر، أن مناورات شركة نوبل إنرجي "نوبل دينا" الأمريكية الإسرائيلية اليونانية بدأت سنة 2011، بعد انسحاب تركيا سنة 2009 من المناورات العسكرية المشتركة التي كانت تقيمها مع كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" منذ سنة 1998 (ذئب البحر Sea Wolf)، كردّ فعل على العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية Freedom Flotilla سنة 2009.[19]

ورداً على تنامي الخلافات مع تركيا، كثّفت "إسرائيل" دورياتها البحرية حول حقول الغاز في البحر المتوسط. وباشرت رفع مستوى قدراتها البحرية العسكرية من أجل معالجة التحديات المحتملة من البحرية التركية ومن الصواريخ التي قد يطلقها حزب الله من لبنان. كما وثّقت علاقاتها العسكرية مع كل من اليونان وقبرص، فأجْرت مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان في سنة 2008، ووقّعت اتفاقية للتعاون والدفاع العسكري معها في أيلول/ سبتمبر 2011. أما قبرص، فقد وقّعت مع "إسرائيل" اتفاقية عسكرية تسمح لسلاح الجو والبحرية الإسرائيلية بالتدخّل في حال وجود أي تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر.[20]

ويجمع المراقبون أن هناك مصلحة قبرصية إسرائيلية مشتركة من أجل توثيق العلاقة بينهما، نظراً لحالة التوتر التاريخية بين قبرص وتركيا، وتدهور العلاقة ما بين "إسرائيل" وتركيا. وإذا أضفنا هذا إلى النزاع التاريخي بين تركيا واليونان، فإنه من غير المستبعد أن تتبلور في الأفق شراكة استراتيجية ثلاثية بين "إسرائيل" وقبرص واليونان، وهو ما سوف يعد تحوّلاً استراتيجياً مهماً بالنسبة إلى قبرص واليونان، مع العلم أنهما كانتا من الدول المساندة للقضية الفلسطينية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي. ويُعَدّ الموقف اليوناني الذي اتخذ تجاه ناشطي السلام في تموز/ يوليو 2011، بمنع سفنهم من الإبحار باتجاه شواطئ قطاع غزة، من أجل كسر الحصار الإسرائيلي المفروض

[19] Ibid.

[20] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" ص 30.

على قطاع غزة، مؤشراً واضحاً على مدى التقارب مع "إسرائيل"، وعن ذلك التغيّر في الموقف اليوناني من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، سوف ترى تركيا في التقارب الاستراتيجي المرتقب بين "إسرائيل" وقبرص واليونان والتحدي الإسرائيلي لها، تهديداً لمصالحها وموقعها في حوض شرق البحر المتوسط، وعن سياسة حكومة أردوغان التي تهدف إلى فرض تركيا كقوة إقليمية في المنطقة. وجراء ذلك، فإن تركيا تراقب بقلقٍ ذلك التقارب الإسرائيلي القبرصي اليوناني، ويبدو أن هامش المناورة لديها محدودٌ من أجل الوقوف ضدَّ تحقيق هذا التقارب وتحوّله إلى تحالف. ولكن في المقابل، تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الناحية الاستراتيجية إلى تخفيض حدة التوتّر وتشجيع الحوار ما بين "إسرائيل" وتركيا واليونان، والاستفادة من هذه الثروة في مشاريع مشتركة بينهما، ولعل الناظر لهذه التطورات الأخيرة يرى أن تركيا في موقعٍ صعب، وهامش الحركة لديها ضيّق إذا أرادت أن تعارض مساعي قبرص لاستكشافٍ الغاز في مياهها الإقليمية، فأي خطوات في هذا الاتجاه سوف تضع تركيا في مواجهة قد لا تتحمّلها، خصوصاً أنها لا تملك حلفاء إقليميين في ظلّ الأوضاع الراهنة التي تحيط بالمنطقة.[21]

خلاصة:

مما سبق ذكره، يتضح لنا أن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، كانت لها تداعيات عميقة على مستوى القدرة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية في "إسرائيل". فقد أتاحت هذه الاكتشافات لـ"إسرائيل" آفاقاً كبيرة وجديدة خصوصاً على مستوى أمن الطاقة، فقد أصبحت "إسرائيل" من الدول المصدرة للطاقة بدلاً من أن تكون مستوردة لها، وبالتالي تحررت من قيود الاتفاقيات والصفقات غير الآمنة لها من وجهة نظرها، لاعتبارات أن هذه الاتفاقيات لها علاقة بالرأي العام العربي المعادي لوجودها، كما أن هذه الاكتشافات أوجدت لها توازنات على مستوى أمن الطاقة لاستخداماتها الداخلية، وخصوصاً فيما يعرف بالتنمية المستدامة التي تعتمد على الطاقة النظيفة. فمن هنا، عززت هذه الاكتشافات من وجودها كدولة لها كيان داخل لعبة الطاقة في المنطقة، بالإضافة إلى وجودها في الأسواق العالمية لحيازتها على كميات مهولة

[21] المرجع نفسه، ص 31.

من الغاز الطبيعي في خزانها الأرضي، لهذا فإن هذه الاكتشافات جعلت "إسرائيل" تضع نصب أعينها في استراتيجيتها غاية مركزية، وهي نقل الجزء الأكبر من الغاز المكتشف إلى أوروبا، وبالتالي توطيد العلاقة معها من الناحية الاقتصادية، على أن تكون بديلاً عن الجزائر وروسيا كموردين للغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي.

يضاف إلى كل ذلك، فإن الاكتشافات الحالية كانت لها تداعياتها المهمة والتي تصب في ميزان القوة الاستراتيجية لـ"دولة إسرائيل"، لأن اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط عزّز من فرص التعاون بين قبرص واليونان و"إسرائيل"، وإيجاد شراكة استراتيجية ناشئة في منطقة شرق البحر المتوسط، بيد أن اكتشاف الغاز الطبيعي أوجد لـ"إسرائيل" نظاماً أمنياً مستقراً مع كل من قبرص واليونان وتركيا، وإعادة صياغة الهندسة الاستراتيجية الإقليمية لدول المنطقة على قاعدة الحسابات الدقيقة للمصالح المرجوة في ظلّ وجود الغاز الطبيعي على سواحل "إسرائيل". لهذا فإننا نرى أن اكتشاف الغاز كان له ثقل في وزن حسابات موازين القوة، والقدرة الاقتصادية، والتي زادت وستزيد من نفوذ "دولة إسرائيل" في المنطقة، وخصوصاً بالتعامل مع دول الجوار الإقليمي، وبفرض معادلات جديدة بالتعامل مع هذا الكيان الغريب على المنطقة، وخصوصاً مع مصر ولبنان وفلسطين والأردن، ضمن سياسة الأمر الواقع، بالتعامل الإجباري بما تفرضه ضروريات الحاجة والرغبة.

المبحث الثاني: تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة:

مقدمة:

بات من الواضح أن الغاز الطبيعي قد أصبح يُمثل أحد أبرز وسائل التوظيف السياسي لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية، لا سيّما مع وصول أنظمة سياسية إلى سدة الحكم، ليست على وفاق مع نظيرتها في الدول الأخرى. وقد تجلى ذلك بوضوح في الصراع السياسي الذي نشب بين مصر وتركيا على خلفية الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي بعد مظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 من جانب، وبين قبرص وتركيا إثر الاعتراف التركي بشمال قبرص، وبين تركيا واليونان على خلفية الصراعات التاريخية بشأن القضية القبرصية

وبحر إيجه، ويبدو أن الأطراف المعنية بها قد بدأت في القيام بعملية استغلال وتوظيف الغاز سياسياً، كأداة من أدوات الضغط في بعض الأحيان، أو حتى الترغيب.[22]

وبناءً عليه، فإن "إسرائيل" تعيش اليوم ما يشبه الطور الانتقالي من كيانٍ يعتمد بالكامل على مصادر طاقة خارجية، ويعمل جاهداً ويسخّر نفوذه العسكري والأمني من أجل تأمينها، إلى كيانٍ يحوز ثروة طبيعية هائلة يخطّط لاستخدامها لأهداف توسعه السياسي العسكري، أي أن الطاقة لم تعد هدفاً فحسب؛ بل أصبحت أداة من أدوات فرض القوّة والنفوذ.[23]

وسيترتب على اكتشافات الغاز مجموعة من التداعيات التي سيكون لها أثراً على مستويات النفوذ في المنطقة، بين "إسرائيل" والدول العربية وغير العربية، حيث سنتناول هذه المستويات بالتفصيل.

المطلب الأول: تداعيات اكتشاف الغاز على العلاقة بين البلدان العربية (لبنان، ومصر، والسلطة الفلسطينية):

إن منطقة شرق البحر المتوسط، والتي تشهد حالياً تغييراً كبيراً في مشهد الطاقة، ومع النمو الاقتصادي المتوقع كأحد التداعيات الأساسية لهذه الاكتشافات، وبسبب النمو السكاني الكبير في منطقة شرق المتوسط، فإن الطلب على الطاقة ينبغي أن يزداد بشكل ملحوظ خلال العقدين القادمين، بسبب الزيادة في مستويات الاستهلاك، ولأن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي الإقليمي من غير المرجح أن تستمر لأكثر من بضعة عقود. ولكن لحسن الحظ، فإن الاكتشافات الأخيرة من الموارد الهيدروكربونية، لا سيّما الغاز الطبيعي، في حوض شرق البحر المتوسط، أثّرت بشكل كبير على توقعات العرض للمنطقة، حيث إن هذه الاكتشافات الضخمة لديها القدرة على توفير إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية الطلب الإقليمي المتنامي، وربما أيضاً تحفيز الصادرات.[24]

---

[22] أحمد الباسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط.

[23] رامي خريس، ثروة الغاز.. الخيبة الإسرائيلية الثقيلة.

[24] Roby Nathanson, Hadar Weisman and Amit Loewenthal, *Natural Gas in the Eastern Mediterranean: Economic Impacts and Strategic Implications*, p. 5.

وغني عن البيان، فإن اكتشافات الغاز الطبيعي لها تداعيات على العلاقات بين "إسرائيل" والبلدان المحيطة بها، وربما بلدان أخرى في منطقة شرق البحر المتوسط، تتأثر بسياسة تصدير الغاز الطبيعي من "إسرائيل" للخارج. وهذا ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، ومثال ذلك هو مدى تأثير الغاز على علاقة "إسرائيل" مع الأردن، حيث إن كلاً من "إسرائيل" والأردن تعرضا للهجمات على أنابيب الغاز في سيناء. وكلاهما قد يكون له مصلحة مشتركة في حماية خطوط الأنابيب وضمان أمنها، ولدى "إسرائيل" أسباب استراتيجية واضحة لدعمها الاستقرار الداخلي للأردن الذي قد يتأثر بالتطورات والمتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً فيما يتعلق باللاجئين السوريين الذين استقبلهم الأردن. ولذلك، فإن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، يزعم أن "إسرائيل" يجب أن تربط الأردن بالغاز الجديد على نحو مماثل للطريقة التي زودت بها "إسرائيل" الأردن بالمياه منذ سنة 1994.[25]

أولاً: التداعيات على صعيد لبنان:

تضاعف التوتّر بين لبنان و"إسرائيل" منذ الاكتشافات الأخيرة للغاز، وتواصل عمليات الاستكشاف قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقةٍ يعدها لبنان جزءاً من مياهه الإقليمية. ويعاني لبنان من خللٍ هيكلي في مؤسّسات الدولة، فهو ضعيف جيوسياسياً بسبب الصراعات والتوازنات الطائفية الداخلية، ولا يسيطر أمنياً على جميع التراب الوطني اللبناني. وفي هذا الإطار، يخشى أن تفاقم الثروة المحتملة من الغاز، الصّراع الداخلي على تقسيم الثّروة والتصرّف فيها. علاوةً على ذلك، لا يمتلك لبنان القدرة العسكرية ولا الخبرة من أجل تأمين منشآته النفطية التي سوف تبنى في المستقبل لإنتاج الغاز. وشرط ذلك أن يوحد لبنان جبهته الداخلية، ويعزّز قدراته الإدارية لتنظيم قطاع الطاقة واستغلال ثروة الغاز المحتملة بكفاءة وشفافيّة، وهذا ما يبدو صعب التّحقيق في الوضع الراهن. ولأن الحدود بين لبنان و"إسرائيل" يحكمها اتّفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1701، الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في سنة 2006، ولكن لا يوجد أيّ اتّفاق نهائي على

[25] Ibid., pp. 26–27.

ترسيم الحدود البرية أو البحرية. ونقاط الخلاف في هذا الصّدد متعددة، خصوصاً فيما يخصّ الحدود البحرية بين الطرفين.[26]

ولكن تبدو المنافع المحتملة لإمدادات الغاز الطبيعي المحلية في لبنان واضحة، حيث أشارت، في كانون الأول/ ديسمبر، دراسة استقصائية لرصد الزلازل في المياه اللبنانية إلى وجود رواسب ضخمة من الغاز الطبيعي تحت قاع البحر، ونتيجة لذلك، علَّق وزير الطاقة اللبناني السابق جبران باسيل آماله على عائدات النفط الهيدروكربوني، لتحسين الاقتصاد الضعيف في لبنان، حيث قال باسيل في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC) سنة 2013 مشيراً إلى اكتشافات الغاز الطبيعي: إن ذلك سيخفض بشكل كبير فاتورة النفط وتكلفة إنتاج الطاقة في لبنان، سواء المتعلقة بالنقل أم الصناعة، وأضاف قائلاً: "لكن له أثر أكبر بكثير، فهو سيخلق عائدات، وسيزيد من الناتج المحلي الإجمالي وفرص المستثمرين، وتغير الوضع الاقتصادي برمته". وقد سمح لبنان فقط للشركات الدولية التي يمكنها تقديم عطاءات للحصول على تراخيص للتنقيب عن الغاز والنفط، وهي شركات عملاقة، مثل: شركة إكسون موبيل وشركة شل وشركتي شيفرون وتوتال، ويبدو أن الجدول الزمني يجعل لبنان متأخراً عن جيرانه في استكشافات الطاقة.[27]

وبناء على ذلك، كان من المفترض أن يقوم المسؤولون اللبنانيون بمنح أربع كتل بحرية بحلول نهاية 2017، في أول محاولة للبلاد لتطوير موارد النفط والغاز المحلية. وقد تأخر مسار لبنان في الحصول على التراخيص البحرية، ولكنه بدأ يؤتي ثماره، ووفقاً لوزارة الطاقة والمياه في لبنان فقد تمّ تأهيل 51 شركة، لتقديم عطاءات في سنة 2017. وقد عمل لبنان خلال فترة التأهب على الاستعداد بشكل أفضل لجولة استكشافات جديدة للغاز، حيث قال وزير الطاقة والمياه السابق في لبنان سيزار أبي خليل: "إن هدفنا هو إيجاد اكتشاف تجاري بحلول 2019"، وتحقيقاً لهذه الغاية، استحوذت إدارة البترول اللبنانية على زلزال ثنائي الأبعاد بنسبة 100%، وقال خليل: "لقد أطلقنا النار الزلزالية

---

[26] Hezbollah: Lebanon Will Not Let Israel Seize Its Natural Gas, *Haaretz*, 14/7/2011, https://www.haaretz.com/1.5028045

[27] Yolande Knell, Gas finds in east Mediterranean may change strategic balance, site of British Broadcasting Corporation (BBC), 13/5/2013, p. 2, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-22509295

ثلاثية الأبعاد بنسبة فوق 85% من الأراضي البحرية". وتقول وزارة الطاقة والمياه اللبنانية: إنها لن تمنح أكثر من أربع كتل بحرية لاستكشاف الغاز الطبيعي في الفترة الحالية، وقد ازدادت أهمية حوض شرق البحر المتوسط بعد اكتشاف حقول غاز تامار وليفياثان الإسرائيليين في الفترة ما بين 2009–2010، وحقل زوهر العملاق في مصر في سنة 2015. وبالمقارنة مع حدود "إسرائيل" من الجنوب، وقبرص من الغرب، فإن لبنان عبارة عن مسرح استكشاف نقية مع ثروة من الاستكشافات الجديدة التي توفر المزيد من الثقة بوجود احتياطيات كربوهيدرونية في المساحات الجديدة المحتمل اكتشافها لاحقاً.[28]

وبعد اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي قبالة شواطئ "إسرائيل" وقبرص، وهي الدول التي تشترك في الحوض الجيولوجي نفسه المغمور بالمياه مع لبنان، أصدر البرلمان اللبناني في آب/ أغسطس 2010، تشريعات تتعلق باكتشاف الهيدروكربونات في المياه اللبنانية من خلال السماح لشركتين للطاقة النرويجية بإجراء دراسة استقصائية في المياه اللبنانية. وقد قدر المسح أن لبنان يمتلك 708 مليارات م^3 من الغاز الطبيعي، ومن 440 إلى 675 مليون برميل نفط. وفي سنة 2013 تبنت الحكومة اللبنانية مرسوماً يحدد شروط ومؤهلات الشركات الراغبة في تقديم طلب للحصول على رخصة استكشاف بحرية، غير أن الاضطرابات السياسية أخرت هذا الموعد عدة مرات. ويتضح في لبنان الفوائد المحتملة من إمدادات الغاز المحلية، حيث ستسهم في إزالة النقص في الطاقة ومحو الديون العامة السريعة في لبنان، وإحياء القطاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والحد من التلوث، حيث يعد الغاز الطبيعي المنتج محلياً عاملاً رئيسياً في حلّ المسألة المتعلقة بإنتاج الكهرباء في لبنان الذي يعاني من انقطاع يومي في الكهرباء، مما يسهم أيضاً في حفاظ لبنان على أمنه البيئي باعتبار الغاز الطبيعي ملوثاً أقل للبيئة.[29]

ويضاف إلى ذلك؛ ما أعلنه وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل بخصوص اكتشافات الغاز الطبيعي في لبنان، عن الخطط المراد المضي قدماً فيها، من أجل التنقيب

---

[28] Greece Opens Frontier Ionian Sea, South of Crete Exploration, site of Oil & Gas Journal, 8/7/2017, https://www.ogj.com/articles/print/volume-115/issue-8/special-report-offshore-europe/greece-opens-frontier-ionian-sea-south-of-crete-exploration.html

[29] Georges Al Darazy, "The Impact of Oil and Natural Gas Discoveries on the Lebanese-Israeli Conflict," pp. 1–2.

عن الموارد الهيدروكربونية البحرية من قبل شركات الطاقة الدولية. وقد تأخر المزاد الذي كان من المقرر عقده في تشرين الثاني/ نوفمبر2013، بسبب فشل الحكومة في المراسم اللازمة لترسيب كتل التنقيب، والموافقة على العقود النموذجية لتقاسم الإنتاج، وتحديد بروتوكولات المناقصات، وكانت إدارة البترول اللبنانية قد قامت بتأهيل 12 شركة نفطية دولية كمشغلين في أوائل سنة 2004، إلا أن تأخير عملية المناقصة اللبنانية تسبب في فقدان اهتمام كثير من الشركات، وإغلاق كثير من مكاتبها في بيروت، وبالإضافة إلى التأخير، كان أحد أسباب الإغلاق هو ارتفاع تكاليف الاستكشاف والتنقيب، حيث يبلغ عمق المياه ما بين 600.4–100.6م، وقد وفرت العدسات الاستقصائية الزلزالية للمياه اللبنانية توقعات متفائلة بشأن استكشافات الغازات الطبيعية، ولكن لا يمكن تأكيد احتياطيات النفط المثبتة حتى يتم تنفيذ برامج التنقيب عن الحفر، وإذا تمّ العثور على احتياطيات كبيرة، فإن شركات النفط سوف تصبح أكثر اهتماماً في العمل على مزيد من الاستكشافات في لبنان.

ومن المتوقع أن يؤدي الغاز في شرق المتوسط دوراً مهماً في المستقبل الاقتصادي للدول النامية، وتحسين ميزان المدفوعات فيها، حيث يعد غاز شرق البحر المتوسط أحد المصادر التي تدرسها أوروبا، لتنويع واردات الغاز فيها، ويمكن أن يسهم لبنان في الأحجام المصدرة إلى أوروبا، حيث يمكن نقل الصادر عن طريق نقل خطّ الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال.[30]

ومما تقدم ذكره، فإن جميع الاكتشافات الإسرائيلية للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط ليست موجودة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين "إسرائيل" ولبنان، كما أنه لم يكتشف أيّ مخزون للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية اللبنانية حتى كتابة هذا البحث. وأما حالة التوتر بين "إسرائيل" ولبنان التي تجسّدت في تصريحات عددٍ من الشخصيات السياسية اللبنانية خاصة، فقد جاءت نتيجة احتمال اكتشاف مخزونٍ مشترك بين "إسرائيل" ولبنان في المستقبل، إلا أن ردّة الفعل اللبنانية في هذا المجال تعود إلى حسابات داخلية مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي داخل لبنان، ولا ترتبط بأجندة وطنية لبنانية أو إقليمية عربية ذات صلة بالصراع العربي، وبالرغم من هذا إلا أن لبنان كان من أواخر دول شرق البحر المتوسط في البدء باستغلال احتياطي الغاز الطبيعي،

[30] Walid Khadduri, Lebanon aims to restart offshore oil exploration, p. 19.

ولعل الاكتشافات الجديدة للغاز أدت إلى دفع لبنان للنظر بأهمية بالغة لهذه الثروة الغازية في حوض شرق المتوسط، حيث جدد حزب الله اللبناني تأكيده على موقفه الثابت في "التصدي الحازم لأي اعتداء على حقوق لبنان النفطية والغازية، والدفاع عن منشآته وحماية ثرواته الطبيعية"، بل ووصل الأمر لأن يقوم بعرض لمنصات الغاز البحرية الإسرائيلية التي سيقوم باستهدافها في حال تمّ التعرض لثروات لبنان الغازية والنفطية.

ثانياً: التداعيات على جمهورية مصر العربية:

إن اكتشاف حقل زوهر سيكون له أثراً على عدد من المستويات، وستصبح مصر مصدراً للطاقة، وستتمكن من تحسين وضعها المالي من خلال خفض واردات الطاقة، وتجديد صادرات الطاقة بسبب توفر الغاز الطبيعي المسال. وسوف تتحسن توقعات النمو طويلة الأجل للبلد مع تخفيف انقطاع التيار الكهربائي، وتحسن الميزان التجاري. وتشمل الأسئلة الرئيسية العالقة حول تنمية اكتشافات الغاز الطبيعي التسعيرة المصرية المحلية للغاز، والقرارات الصادرة عن شركة إيني حول كيفية تقسيم مخصصات رأس المال بين محفظتها الواسعة من مشاريع الغاز، في بيئة منخفضة لأسعار النفط. وسيكون إصلاح التسعيرة المحلي المحتمل عاملاً مهماً في الرصد، لأنه سيوفر مؤشراً لاستراتيجية الحكومة طويلة الأجل بشأن الإعانات واستهداف صناعات محددة، وسيحدد أيضاً نمط نمو الطلب على الغاز الطبيعي.[31]

ويمثّل القرار المصري بتعليق تصدير الغاز إلى "إسرائيل" بعد سقوط نظام مبارك مؤشراً على هذا التوجّه الجديد. هذا لا يعني أن "إسرائيل" ولبنان لن يتمكنا من إنتاج الغاز في مياههما الإقليمية، ولكن فرص الصراع تتزايد كلّما تحقّقت اكتشافات في المناطق المتنازع عليها، وهذا احتمال وارد جداً، علماً أن الحدود البحرية بين البلدين لم ترسّم بعد. علاوةً على ذلك، هناك احتمال ظهور بؤرة توترٍ ونزاع بين تركيا وقبرص، وبين تركيا و"إسرائيل" في حال قيام شراكة بين هذه الأخيرة وقبرص من أجل استغلال حقول الغاز المشتركة، نظراً للخلاف التركي القبرصي بشأن مستقبل الجزيرة؛ المقسّمة إلى شطرٍ تركي وآخر يوناني منذ سنة 1974.[32]

---

[31] Anders Norlen and Kerri Maddock, "Giant Gas Field Discovery in Egypt Likely to Impact Global Gas Markets," p. 5.

[32] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" ص 22.

ومما سبق سنقوم بتحليل التداعيات المرتبطة بالغاز الطبيعي وارتباطه بجمهورية مصر العربية من خلال التالي:

1. ربط قضية الغاز بالدعم السياسي غير المباشر:

من المعروف أن العلاقات المصرية التركية توترت بعد مظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013، وهو الوضع ذاته في حالة العلاقات التركية – القبرصية. في الوقت الذي تسعى فيه مصر لإعادة ترسيم حدودها البحرية مع قبرص بهدف الاستفادة من الغاز المكتشف في حقل أفروديت. ويبدو أن السلطات المصرية بدأت في تبني استراتيجية تقديم دعم سياسي، وتقارب مع خصوم تركيا في المنطقة خصوصاً قبرص واليونان، عبر الزيارات المتبادلة، في مقابل إعادة النظر في موضوع تقاسم الموارد الطبيعية، لا سيّما الغاز، معها. وقد تجلى ذلك بوضوح شديد في القمة الثلاثية التي عُقدت في القاهرة بين كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس وزراء اليونان أنتونيس ساماراس Antonis Samaras، ورئيس قبرص نيكوس أناستاسيادس Nicos Anastasiades والتي أخرجت إعلان القاهرة في 2014/11/8، والذي تضمن عدة أمور مهمة بشأن الغاز في شرق البحر المتوسط، أبرزها ما يلي:

أ. احترام القانون الدولي والأهداف والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وفيما يخص اكتشاف مصادر مهمة للطاقة التقليدية في شرق البحر المتوسط.

ب. استئناف المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية.

ج. دعوة تركيا إلى التوقف عن جميع أعمال المسح الزلزالي الجارية في المناطق البحرية لقبرص.

ولعل ما يؤكد حضور البعد السياسي بشكل واضح في قضية الغاز، ردّ الفعل التركي على تلك القمة ومخرجاتها، ممثلاً في تصريحات الأدميرال بولنت بوستان أوغلو Bulent Bostanoglu قائد القوات البحرية التركية، مؤكداً أن الحكومة التركية قد فوضت القوات البحرية بتطبيق قواعد الاشتباك الجديدة التي جرى تعديلها لمواجهة التوتر المتزايد بين الدول الساحلية، بسبب مشروعات التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في شرق البحر المتوسط. وقد استمر النهج ذاته في القمة الثلاثية الثانية التي عُقدت في 2015/4/28 بالعاصمة القبرصية نيقوسيا، والتي أسفرت عن إعلان نيقوسيا المكمل

لإعلان القاهرة، والذي أكد بوضوح مسألة التعاون بشأن الموارد الغازية والنفطية في شرق البحر المتوسط، وفي الفقرة التالية مباشرة، عن ضرورة دعم جهود توحيد الجزيرة القبرصية، وهو ما يشير إلى وجود ربط واضح بين الأمرين.[33]

2. استغلال قضية الغاز في الصراعات السياسية الداخلية:

عقب مظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013، وبداية الصراع بين الإخوان المسلمين والنظام المصري الجديد بدأ استغلال قضية الغاز لدعم شرعية النظام الجديد، وذلك بعد صدور عدة تقارير تضمنت ادعاءات (لم تثبت صحتها) بوجود اتفاق ضمني بين الرئيس الأسبق محمد مرسي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمدّ منطقة النفوذ التركي البحرية للاستيلاء على 70 كم^2 من مناطق الامتياز المصرية، كما تضمنت التقارير رفض الرئيس السيسي لهذا الاتفاق. وتعد تلك الحالة مثالاً حياً على تطويع وتسييس قضية الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، ليس فقط على المستوى الخارجي، وإنما أيضاً الداخلي لرفع ودعم شرعية النظم الحاكمة، خصوصاً مع بداية حدوث انحسار نسبي في شعبيتها في ظلّ عدم قدرتها على التعامل بكفاءة مع الأزمات الداخلية، سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.[34]

من خلال ذلك، شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية، بعد انهيار نظام الرئيس مبارك، بعض الخلافات الأمنية، تجلت بتفجير خطوط الغاز الواصل لـ"إسرائيل" والأردن أكثر من مرة، واقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وإطلاق الصواريخ داخل "إسرائيل" من سيناء، ثم الأزمة الثانية بإعلان مصر سنة 2012 انتهاء اتفاقية تصدير الغاز لـ"إسرائيل". كما كان لإعلان مصر عن طرح مزايدة لاستكشاف الغاز والنفط في شرق البحر المتوسط بالمياه الإقليمية الاقتصادية الخاصة مخاوف جديدة عند "إسرائيل"، كل هذا شكّل عامل قلق لـ"إسرائيل" لأنها تسعى لتجنب الاحتكاك داخل المناطق الحدودية المتعلقة بالاستكشافات داخل المناطق الحدودية البحرية. لذلك كان هذا الأمر من المفترض أن يشكل عامل ضغط على "إسرائيل" من أجل ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، وإلزامها بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون أعالي البحار، وهذا لم يحصل، ودخلت مصر بعملية تفاوض غير ناجحة مع "إسرائيل"، ولكنها

[33] أحمد الباسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط.

[34] المرجع نفسه.

تراجعت خوفاً من فقدانها المساعدات الأمريكية لها، وهنا استمرت "إسرائيل" في فرض سياسة الأمر الواقع والنفوذ في سرقة موارد المنطقة دون حسيب أو رقيب.

ثالثاً: التداعيات على صعيد فلسطين:

إن احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة لم يقتصر على ما فوق الأرض فقط، فمنذ سنة 1967 استعمرت "إسرائيل" بشكل منهجي الموارد الطبيعية الفلسطينية، وفي مجال الهيدروكربونات؛ بل ومنعت الفلسطينيين من الوصول إلى احتياطيهم من النفط والغاز. وقد أدت هذه القيود باستمرار، اعتماد الفلسطينيين على "إسرائيل" لتلبية احتياجاتهم من الطاقة وغيرها. إن الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لتطوير قطاع الطاقة لا تتحدى هيمنة "إسرائيل" الشاملة على الموارد الفلسطينية فقط؛ بل إنهم يسعون إلى النمو وبناء الدولة بالرغم من الاحتلال، مما يعزز، حتى وإن كان عن غير قصد، حالة التوازن غير المتماثل بين الاحتلال والأراضي المحتلة سنة 1967.[35]

فقد قامت شركة مجموعة الغاز البريطاني بريتش غاز باكتشاف حقل الغاز البحري في غزة والواقع على مسافة 17–21 ميلاً بحرياً (31–39 كم) من ساحل قطاع غزة، ويحتوي حقل الغاز الصغير هذا على 28 مليار م^3 من الغاز وهي كمية غير كافية للتصدير، ولكنها قادرة على تزويد الكهرباء لكل من قطاع غزة والضفة الغربية عن طريق القيام بتبادلات للكهرباء مع "إسرائيل".[36]

ففي سنة 1993 عندما وقعت السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" اتفاق أوسلو لم يفكر أحد كثيراً في الخط الساحلي لغزة، ونتيجة لذلك وافقت "إسرائيل" على أن السلطة الفلسطينية المنشأة حديثاً ستسيطر تماماً على مياهها الإقليمية، بالرغم من استمرار البحرية الإسرائيلية القيام بدورياتها في المنطقة. ولم تهتم "إسرائيل" برواسب الغاز الطبيعي في ساحل غزة لأن الأسعار كانت منخفضة جداً في ذلك الحين، والإمدادات وفيرة؛ لذلك استغل الفلسطينيون وقتهم في التعاقد مع شركة مجموعة الغاز البريطانية

---

[35] Tareq Baconi, "How Israel Uses Gas to Enforce Palestinian Dependency and Promote Normalization," site of Al-Shabaka – the Palestinian Policy Network, 12/3/2017, https://al-shabaka.org/briefs/israel-uses-gas-enforce-palestinian-dependency-promote-normalization/

[36] باسكال دي ميكو، إمكانيات إنتاج الغاز في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط، صحيفة **الحدث الفلسطيني**، رام الله، السنة الثانية، العدد 27، 2014/11/25، انظر: https://www.alhadath.ps

بريتش غاز، وهي لاعب رئيسي في سوق الغاز الطبيعي العالمي. وفي سنة 1999 وقّعت السلطة الفلسطينية والشركة ذاتها عقد متواضع لتطوير تلك الحقول المؤكدة. ولكن في هذا الوقت وجدت "إسرائيل" نفسها تواجه نقصاً مزمناً في الطاقة، فبدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك عصر نزاعات الوقود الإحفوري في شرق البحر المتوسط، وفرض سيطرة "إسرائيل" البحرية على المياه الساحلية في قطاع غزة، حتى تسيطر على جميع العائدات الموجهة للفلسطينيين بحجة منع استخدام الأموال لتمويل "الإرهاب".[37]

ولا بدّ من التأكيد أن حقل الغاز المكتشف بأواخر التسعينيات، يكفي لسد احتياجات قطاع غزة حتى 25 عاماً قادمة، كما أن الاستثمار فيه يعني تحقيق عوائد مادية ضخمة. تصورٌ قد يُغير من الواقع البائس ويقلبه رأساً على عقب، كيف وإن جَمع هذا الاستثمار حقلين من الغاز يقعان في عرض بحر غزة. ويبعد حقل "التسعينيات" مسافة من 17–21 ميلاً بحرياً (31–39 كم) من شاطئ غزة. وشرعت شركة بريتش غاز البريطانية ببنائه في سنة 2000، بموجب عقد حصري منحته السلطة الفلسطينية في سنة 1999 لها ولشركة المقاولون المتحدون، للتنقيب عن الغاز في بحر غزة لمدة 25 عاماً. حينها بدأت الشركتان عمليات البحث والتنقيب عن "الكنز الأسود" في بحر غزة، حتى تمّ اكتشاف حقلين للغاز، الأول "حقل غزة البري" الذي يقع كلياً ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية قبالة المدينة، وقدر المخزون به بنحو 30 مليار م^3، أما الثاني فهو "حقل غزة الحدودي" ويقع على المنطقة الحدودية بين غزة و"إسرائيل"، ويقدر مخزونه بـ 3 مليارات م^3 تقريباً. وهذا سيضيف لخزينة السلطة الفلسطينية عوائد مالية تبلغ نحو ملياري دولار أمريكي، على مدار 15 عاماً بحسب الاتفاق، والذي أعطى لصندوق الاستثمار الفلسطيني 10% من المشروع، فيما حصلت بريتش غاز البريطانية على 60%، وشركة المقاولون المتحدون 30%.[38]

ولا بدّ من التأكيد أن حقل قطاع غزة البحري ليس كبيراً بما فيه الكفاية، ليعمل كمصدر للغاز الطبيعي. لكن كميات الغاز التي يحتفظ بها حقل غزة البحري كافية

---

[37] Michael Schwartz, The Often Overlooked Role of Natural Gas in the Israel-Palestine Conflict, p. 2.

[38] جهاد عويص، غاز غزة المخنوق... الاحتلال والانقسام يمنعان الاستثمار في حقلين بحريين، العربي الجديد، 2018/2/17، انظر: https://www.alaraby.co.uk/Print/3f92bc01-fe51-4be0-a318-fbbce8eb2c32/a447721b-f5dc-4a80-8bfa-1bd627d4a3fe

لجعل قطاع الطاقة الفلسطيني مكتفياً ذاتياً تماماً. ولن يقتصر الأمر على عدم قيام الفلسطينيين باستيراد الغاز أو الكهرباء الإسرائيلية أو المصرية، ولكن قطاع غزة لن يعاني من أي نقص في الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني سيحظى بمصدر مهم من مصادر الإيرادات. وبالرغم من المحاولات المستمرة من قبل المستثمرين لتطوير قطاع غزة البحري، إلا أن "إسرائيل" فرضت قيوداً صارمة حالت دون اتخاذ أي تدابير لتطوير هذا الحقل. هذا بالرغم من أن الاستكشاف والإنتاج من غزة البحرية سيكون بسيطاً نسبياً، نظراً لمدى المياه الضحلة، لكن "إسرائيل" منعت تطوير هذا المجال خصوصاً بعد أن اكتشفت مواردها الخاصة، حيث بدأت تشير إلى "المخاوف الأمنية" التي ازدادت مع سيطرة حماس على قطاع غزة. وبالرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رأى السماح للفلسطينيين بتطوير غزة مارين في سنة 2012 كجزء من استراتيجية أوسع لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة، إلا أن هذه الجهود لم تتحقق بعد. وبناء على ذلك، فمن المرجح أن يتم بيع حقل قطاع غزة البحري بدلاً من استثماره في غزة.[39]

وكأحد أهم التداعيات السلبية لاكتشاف الغاز في سواحل غزة، أصبحت "إسرائيل" مهتمة بالغاز، وأصبح واقع غزة الغريب أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، حيث ظلَّ قطاع غزة تحت الحصار منذ سنة 2007 وحتى كتابة هذا البحث. وتدير شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة، قطاع الكهرباء، وهي الشركة الوحيدة من نوعها في أراضي السلطة الفلسطينية، حيث تقوم بتوريد الكهرباء للقطاع من ثلاثة مصادر: الوقود السائل الذي يتم شراؤه، ونقله إلى قطاع غزة عن طريق السلطة الفلسطينية لمخازن شركة الكهرباء بغزة من أجل تشغيل محطة الكهرباء الوحيدة، والمصدر الثاني هو شراء الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية، والمصدر الثالث شبكة الكهرباء المصرية. ومع ذلك، فإن الوقود الذي يتم شراؤه لتوليد الطاقة في غزة غير كافٍ لتلبية الطلب المحلي، ويعاني القطاع من نقص مزمن في الكهرباء منذ فرض "إسرائيل" الحصار. وفي أوائل سنة 2017، اجتاحت الاحتجاجات جميع أنحاء قطاع غزة، احتجاجاً على تزويدهم بالكهرباء لمدة ثلاث إلى أربع ساعات يومياً. وبصرف النظر عن القيود الهائلة التي يضعها هذا النقص على جوانب الحياة المعيشية، فإن انقطاع الكهرباء يؤثر تأثيراً سلبياً

[39] Tareq Baconi, "How Israel Uses Gas to Enforce Palestinian Dependency and Promote Normalization."

على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، والرعاية الصحية، والتعليم، ومرافق الحفاظ على الحياة، مثل: محطات الصرف الصحي للمياه. وتؤدي عمليات التقزم في هذه المناطق إلى آثار فورية ودائمة على السواء، مما يؤثر سلباً على الأجيال المتزايدة.[40]

وبالنسبة للضفة الغربية؛ وقّعت "إسرائيل" في كانون الثاني/ يناير 2014، أول صفقة لتصدير الغاز الطبيعي للضفة الغربية، من خلالها ستشتري شركة توليد الطاقة الفلسطينية، وهي شركة الكهرباء التابعة للسلطة الفلسطينية نحو 2.1 مليار دولار من الغاز الطبيعي الإسرائيلي على مدى 20 عاماً، وسيتم شحن الغاز إلى محطة توليد الكهرباء بقيمة 300 مليون دولار. وتخطط السلطة الفلسطينية لبناء شركة بتروليوم المحدودة للطاقة في مدينة جنين بالضفة الغربية، ومن المقرر أن تبدأ مبيعات الغاز في سنة 2017، عندما يبدأ حقل ليفياثان الإسرائيلي في الإنتاج. ومن شأن هذه الصفقة أن تقلل من الاعتماد الفلسطيني على الشبكة الكهربائية الإسرائيلية، التي يتم من خلالها تلبية احتياجات الفلسطينيين من الطاقة.[41]

ولكن بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فبعد مفاوضات الغاز مع "إسرائيل"، يبدو أن هذه التغييرات الإقليمية سيكون لها تأثير ضئيل على السلطة. فبعد الاعتماد الكلي تقريباً على "إسرائيل" لتلبية احتياجاتها من الطاقة، تسعى السلطة الفلسطينية إلى إيجاد سبل لتحسين نوعية الحياة في ظلّ الاحتلال، حيث يسعى قطاع غزة لاستيراد الغاز من مدينة عسقلان جنوب "إسرائيل"، لتخفيف المعاناة وخفض العجز في الطاقة، في حين أن الضفة الغربية تناقش مع "إسرائيل" استيراد الغاز لزيادة توليد الطاقة المحلية، وخفض تكاليف الكهرباء. إن هذه التدابير القصيرة الأجل بالرغم من أنها ضرورية، ستأتي على حساب قدرة السلطة على تأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية، حقول الغاز البحرية قبالة ساحل قطاع غزة، وحقل غاز الرنتيس في الضفة الغربية، وفي الحقيقة، إنها تقوض آفاق استقلال الطاقة على المدى الطويل بالنسبة للفلسطينيين.[42]

---

40 Ibid.

41 Michael Hochberg, "Israel's Natural Gas Sector: A Regional Perspective," site of Middle East Institute, 24/4/2014, p. 1, http://education.mei.edu/content/israel%E2%80%99s-natural-gas-sector-regional-perspective

42 Tareq Baconi, "Gas Politics in Gaza: Will Pipeline Deals with Israel be the Key to Energy Independence?," Foreign Affairs, 15/10/2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2015-10-15/gas-politics-gaza

ومن خلال ما تقدم، فإننا نرى بأن تطوير حقل غاز غزة يمثل ذلك السيناريو، وسيستفيد الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، حيث إن التنقيب عن احتياطي الغاز سيزيد من استقلال الجانب الفلسطيني عن "إسرائيل" من ناحية الطاقة الكهربائية، وسيخفض من اعتماد السلطة الفلسطينية على الدعم الأجنبي. أما في الجانب المقابل فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيستفيد من تطوير حقل الغاز في غزة، حيث إن "إسرائيل" تغطي حالياً جميع احتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة من الطاقة الكهربائية، بينما آليات الدفع في هذا الاتجاه تعد ضعيفة جداً، بينما تبقى المفاوضات مع "إسرائيل" معقدة فيما يتعلق بحقل غاز غزة، وذلك نتيجة القيود والعراقيل التي تفرضها "إسرائيل" من أجل عدم استفادة الفلسطينيين من حقل غاز غزة.

أضف إلى ذلك أن آفاق الاستثمار في حقل غاز غزة ما زالت بعيدة المنال، لعدة أسباب تتعلق بالصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والحصار واستمراره على قطاع غزة والذي يمس كل مناحي الحياة ومستوياتها، وحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي. وهناك انتكاسة أخرى تمثلت في سعي شركة شل العالمية صاحبة الامتياز في غزة مارين لبيعه دون أن تجد مشترياً حتى الآن، وفي المقابل فإنه من الممكن أن نرى في المستقبل تعاوناً في مجال الطاقة يستند على الاتفاقية التي تمّ توقيعها بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في كانون الثاني/ يناير 2014، والتي تنص على تزويد الضفة الغربية بالغاز من حقل ليفياثان الإسرائيلي.

المطلب الثاني: تداعيات اكتشاف الغاز على العلاقة بين الدول غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان):

ما تزال منطقة حوض شرق البحر المتوسط في مراحل الانتقال إلى منطقةٍ منتجة للمحروقات وللغاز، ولن تغيّر الاحتياطيات المكتشفة في كل من "إسرائيل" وقبرص خريطة أسواق الطاقة العالمية. ولكن هناك احتمال قويّ لاكتشافاتٍ أخرى بالمستقبل القريب في كل من البلدين، وسوف يكون لها الأثر الكبير في معادلة الطاقة في كل من أوروبا وآسيا، وسوف تغيّر جذرياً نمط إنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة، وخصوصاً في "إسرائيل" وقبرص. في الوقت نفسه، أدّت أول الاكتشافات في "إسرائيل" إلى تأزيم

الوضع بين كل من لبنان و"إسرائيل" من جهة، وتركيا وقبرص من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، قد يجد الخلاف التركي القبرصي حلاً على المدى المتوسط في إطار مساعي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل إعادة توحيد شطري جزيرة قبرص، غير أنه من المستبعد حلّ الخلاف اللبناني الإسرائيلي على حدودهما البحرية في المدى المتوسط أو حتى الطويل، لأن الحل يتطلب إنهاء حالة الحرب بينهما، والاتفاق المشترك على التوجّه إلى محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) من أجل الفصل في المناطق المتنازع عليها إذا فشلت المفاوضات الثنائية في التوصل إلى حلّ. هذا السيناريو صعب التحقيق، نظراً لاستمرار احتلال "إسرائيل" لأراضٍ لبنانية وعربية منذ أكثر من سبعين عاماً.[43] وفيما يلي تحليل للتداعيات المترتبة على اكتشافات الغاز في المنطقة وعلاقاتها بين الدول غير العربية:

أولاً: التداعيات على صعيد تركيا:

إن اكتشافات الغاز الطبيعي في "إسرائيل" أدت إلى تحسّن كبير في العلاقات الإسرائيلية التركية، حيث إن موارد الغاز الطبيعي المحلية في تركيا لا تذكر، وتعتمد تركيا اعتماداً كبيراً على الغاز المستورد. والأكثر تعقيداً من ذلك بالنسبة لتركيا، هو العلاقات المعقدة مع مورّدي الغاز الرئيسيين، روسيا وإيران، ونظراً للنمو المتزايد في استهلاك الغاز الطبيعي، فإن تركيا تعمل على توسيع وتنويع مصادر وارداتها من الغاز الطبيعي، وهكذا أدت المحادثات بين تركيا و"إسرائيل" إلى الدفع باتجاه المصالحة بين الطرفين.[44]

ولقد تكرر كثيراً في الخطاب السياسي التركي الحديث عن طموحات لإنشاء مركز للطاقة، للاستفادة من الموقع الاستراتيجي للبلاد الذي يربط البلدان الغنية بالموارد في الشرق مع الأسواق الأوروبية في الغرب. ويمكن أن يساعد الغاز الإسرائيلي والإمدادات المرنة الجديدة من الغاز الطبيعي المسال تركيا على تحقيق هذا الهدف، ومن شأن هذا التعاون الإقليمي بين تركيا و"إسرائيل" أن يساعد على ضمان حصول تركيا على

[43] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط."

[44] Amirm Foster, "Natural Gas Discoveries: Economic Momentum For Geopolitical Stability," *The Jerusalem Post* newspaper, 29/11/2017, https://www.jpost.com/Diplomatic-Conference/Natural-gas-discoveries-Economic-momentum-for-geopolitical-stability-515604

موارد طاقة ميسورة التكلفة على المدى الطويل، وأن يؤدي هذا التعاون التجاري إلى فوائد اقتصادية وسياسية دائمة.[45]

ولكن إن أي تحسن ملموس في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يعتمد على حلّ المشكلة التركية القبرصية، لأن هذه التسوية "التركية القبرصية" ستسمح بنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا، مما يزيد من أهمية تركيا الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي كدولة رئيسية لنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا، والأهم من ذلك، أنه سيمهد الطريق أمام تحقيق تقدم ملموس في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[46]

وتجري إعادة تشكيل الرؤية لأسباب أخرى أيضاً، حيث تقوم روسيا، وهي المورد الرئيسي للغاز التركي، بتقليص وجودها بهدوء في قطاع الطاقة التركي. لذلك فإن اهتمام تركيا يتحول إلى إمدادات بحراً عبر كل من شحنات الغاز الطبيعي المسال، وإمكانات الغاز المصدر من الأنابيب من "إسرائيل"، ومن شأن هذا التوليف الذي تمّ التعاقد عليه بشروط أكثر مرونة، أن يساعد تركيا على أن تصبح دولة مصدرة للغاز (جسر) إلى الدول الأوروبية.[47]

من خلال ما تقدم على الصعيد التركي، فإن المنافسة الإقليمية في منطقة شرق البحر المتوسط بين "إسرائيل" وتركيا ناتج عن عمليات التنقيب عن الغاز والنفط، كون منطقة شرق البحر المتوسط تحفل بمخزون كبير جداً من هذه الثروة، ولأن هذه الثروة تقع داخل الحدود البحرية لكل من تركيا وسورية ولبنان ومصر وقبرص واليونان و"إسرائيل"، وحتى كتابة هذا البحث، لم يتم التوصل لاتفاق بخصوص الاستغلال والتعاون المشترك بين جميع الأطراف من أجل استكتشاف الغاز. وفي مقابل ذلك، فإن "إسرائيل" تعتمد منهج قوة الأمر الواقع والنفوذ في بسط سيطرتها واستغلالها لحقول الغاز في شرق البحر المتوسط، وهذا ما يفرض على تركيا والدول الإقليمية الأخرى التنسيق معاً.

---

45 Gina Cohen and Aura Sabadus, Israeli's role in Turkey's gas hub.

46 Ayla Gürel and Fiona Mullen, "Can Eastern Mediterranean Gas Discoveries Have a Positive Impact on Turkey-EU Relations?," p. 8.

47 Gina Cohen and Aura Sabadus, Israeli's role in Turkey's gas hub.

ثانياً: التداعيات على صعيد قبرص:

تُعد قبرص لاعباً مهماً للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة، نظراً لأن اكتشافات الغاز يمكن أن تحوّل الجزيرة إلى مصدّر للغاز الطبيعي، حيث أكد الإعلان الذي صدر عن حقل غاز أفروديت من قبل شركات نوبل وديليك وأفنير أويل، وجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي القابل للاسترداد في المنطقة الاقتصادية الخالصة في قبرص، حيث تمثل التجارة من حقل أفروديت معلماً بارزاً للانتقال من مرحلة استكشاف الهيدروكربونات إلى مرحلة الاستغلال، كما تمثل أيضاً خطوة مهمة نحو تسييل احتياطيات الغاز الطبيعي الأصلية للجزيرة سواء للاستعمال المحلي أم للصادرات. ووقّعت قبرص بالفعل مذكرة تفاهم مع مصر حول التعاون في مجال الغاز، لاستغلال الناتج من حقل أفروديت عن طريق استخدام البنية التحتية للغاز الموجود في مصر، عبر خط أنابيب مباشر تحت البحر. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تنصيب شراكة ثلاثية بين قبرص ومصر واليونان بتوقيع إعلان القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، المتعلق بالأمن البحري والتعاون في مجال الطاقة، حيث إن البعد اليوناني في الشراكة مهم بسبب موقع اليونان الاستراتيجي على مفترق الطرق في أوروبا وآسيا وإفريقيا، والتي يمكن أن تحتضن التعاون بين قبرص ومصر، وكذلك "إسرائيل" من خلال ربط خطوط أنابيب الغاز بعيداً عن مناطق التوتر.[48]

إن استقرار قبرص له أهمية كبيرة لاستمرارية العمليات العسكرية والمخابراتية الأمريكية، وللاحتفاظ بمرافق الاتصالات العسكرية الأمريكية في الجزيرة القبرصية، يتعين على الحكومة الأمريكية مواصلة جهودها لدعم تحسين العلاقات القبرصية التركية، وضمان الحفاظ على المصالح المتداخلة.[49]

وبالمثل، فإن الغاز الإسرائيلي الذي يباع إلى تركيا عن طريق المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية، يمكن أن يفيد قبرص عن طريق إمدادات متوازية من الغاز، ورسوم العبور، كما يمكن أن يفتح الطريق التركي على الجانب القبرصي، بالرغم من أنه في البداية ستكون أنابيب الغاز لتصدير الغاز الإسرائيلي فقط، إلا أن تزويد تركيا

---

48 Antonia Dimou, Gas Discoveries in the East Mediterranean.

49 Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 45.

بمشروع ممر غاز يمكن فتحه بشكل أكبر للغاز القبرصي في المستقبل، مما يسهم في تحسين العلاقات التركية القبرصية.[50]

وسيؤدي النزاع التركي القبرصي، إلى إعاقة قيام قبرص بتطوير حقل غاز أفروديت، كما تَعزز التوتر فيما بين قبرص وتركيا في شهر شباط/ فبراير 2014، عندما قامت مركبة بحرية من الجيش التركي بالهجوم على سفينة نرويجية تقوم بالعمل على مسح زلزالي للمنطقة، كما هددت تركيا بوضع الشركات التي تشارك بتطوير حقول الغاز القبرصية الواقعة تحت الماء على قوائمها السوداء. ولهذا السبب، فإن تركيا تواجه حالياً نوعاً من الفتور في العلاقات مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول الخليج العربي.[51]

ووفق ادعاءات وزارة الخارجية اليونانية، فما زالت تركيا تنتهك الحقوق السيادية القبرصية في بحر إيجه الشرقي، بعد قيام تركيا بتوجيه تحذير لقبرص حول عمليات التنقيب عن الغاز أو النفط التي تقوم بها الحكومة القبرصية. وطالبت اليونان وقبرص تركيا بالامتناع عن القيام بأنشطة أخرى غير مشروعة، والانصياع لكافة الالتزامات المنبثقة عن القانون الدولي. وما زالت السفن الحربية التركية تقوم بعرقلة عمل منصة الحفر القبرصية من الوصول إلى موقع قبالة جزيرة قبرص شرق البحر المتوسط، حيث ستقوم شركة الطاقة الإيطالية إيني بالتنقيب عن الغاز، بحجة القيام بمناورات عسكرية.[52]

ويمكن القول، بأن هذه النزاعات الديبلوماسية في منطقة شرقي المتوسط، وبالإضافة إلى أثرها في زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، تتطور لتصبح ذات طبيعة اقتصادية واستراتيجية، بسبب الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي في نمو الاقتصاد، فليس من المفاجئ بأن تكون العلاقات الديبلوماسية بين كل من "إسرائيل" وقبرص وتركيا قائمة على إمكانيات تصدير الغاز الطبيعي.

---

[50] Ibid., p. 35.

[51] باسكال دي ميكو، إمكانيات إنتاج الغاز في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

[52] اليونان تتهم تركيا بانتهاك السيادة القبرصية بعد استيقاف سفينة التنقيب عن الغاز، صحيفة **اليوم السابع**، الجيزة، 2018/12/2.

التداعيات المترتبة على اكتشافات الغاز الطبيعي على الأطراف الثلاثة: روسيا، والولايات المتحدة، وأوروبا:

تسعى روسيا التي لها علاقات وثيقة مع كل من "إسرائيل" وقبرص إلى المشاركة في تطوير ونقل وبيع غاز شرق البحر المتوسط، ولكن حتى كتابة هذا البحث لم يتم العثور على وسيلة فعالة لمشاركتها، وتعد روسيا أكبر مورد للنفط الخام في "إسرائيل". وفي سنة 2011، قدمت روسيا قرضاً بقيمة 3.3 مليارات دولار إلى جمهورية قبرص، وأعلنت لاحقاً أنها ستعيد هيكلة القرض. وبالرغم من الاختلافات حول إيران وسورية، ازداد التعاون الاقتصادي الروسي في عدد متزايد من القطاعات مع كل من "إسرائيل" وقبرص. ففي شباط/ فبراير 2013، وقّعت شركة تابعة لشركة غازبروم الروسية (شركة غازبروم للتسويق والتجارة Gazprom Marketing & Trading في سويسرا)، اتفاقية لمدة عشرين عاماً مع شركة ليفانت Levant Company لتسويق الغاز الطبيعي المسال لشراء الغاز الطبيعي المسال حصرياً من حقول تامار وداليت في "إسرائيل". وفي أواخر سنة 2013، وقّعت شركة الطاقة الروسية سويوزنفتيجاز Soyuzneftegaz اتفاق تطوير مشترك مع النظام السوري لاستكشاف الموارد، وإنشاء مشاريع تنمية الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة في سورية. ويستمر هذا الاتفاق لمدة 25 عاماً، ويشير إلى التزام روسيا بحماية مصالحها في سورية.[53]

لكل ذلك، نرى أن الفترة التي شهدت توتراً في العلاقات الإسرائيلية التركية، كان هدف "إسرائيل" البحث عن تحالفات وبدائل جديدة في منطقة شرق البحر المتوسط، فكان البارز في هذا الأمر، هو التعاون المشترك بين "إسرائيل" واليونان وقبرص اليونانية، وأن التعاون مع اليونان كان يتصل بشكل مباشر بالأمن الإسرائيلي في منطقة شرق البحر المتوسط، ومن أجل توصيل رسالة لتركيا بأن محيطها الإقليمي لن يشكل لها عامل ارتياح وتعاون، طالما بقيت علاقاتها متوترة مع "إسرائيل"، وأن ما قامت به "إسرائيل" يعد اختراقاً أمنياً للأمن الخارجي التركي ولمنظمة حلف شمال الأطلسي التي تعد تركيا عضواً فيها، وعلى اعتبار أن "إسرائيل" ليست عضواً فيها، قامت بالتحالف مع الدول سالفة الذكر الذين هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة

[53] Anders Norlen and Kerri Maddock, "Giant Gas Field Discovery in Egypt Likely to Impact Global Gas Markets," p. 7.

حلف شمال الأطلسي من أجل التأثير على تركيا. جراء ذلك كله، سعت "إسرائيل" بكل جدّ من أجل إيجاد هذه التحالفات الجديدة في منطقة شرق البحر المتوسط، ووجدت ضالتها بالفعل هناك من خلال دولة اليونان التي تتنافس تاريخياً مع تركيا، بالإضافة لقبرص اليونانية. وهنا استفادت "إسرائيل" سياسياً من خلال توظيف قبرص اليونانية، واليونان للضغط على تركيا. وقد ركز هذا التحالف بشكل أساسي، من أجل تأمين منصات الغاز البحرية الإسرائيلية المكتشفة والتي سيتم اكتشافها لاحقاً في حوض شرق البحر المتوسط.

ثالثاً: التداعيات على صعيد اليونان:

إن الجغرافيا السياسية في منطقة شرق المتوسط بين اليونان وتركيا وقبرص ومصر و"إسرائيل"، تؤدي دورها في تشكيل المنطقة. وقد أطلقت ديناميات التحول أنماطاً جديدة من التعاون والمنافسة، حيث إنه من الواضح أن التعاون بين "إسرائيل" واليونان وقبرص آخذ في الارتفاع جزئياً، وذلك بسبب الاكتشافات الغازية. وبالرغم من أن قبرص ما تزال مقسمة، لكن هناك نافذة لإحراز تقدم في الصراع الراسخ، وفرصة لحل عقود من الجمود المؤسسي بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وذلك كنتيجة لاكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط. إن مستقبل قبرص وعلاقاتها السياسية مع اليونان وتركيا، والعلاقة المستقبلية بين تركيا و"إسرائيل" غير معروفة. لكن تطور هذه العلاقات وأنماط المنافسة والتعاون التي تولدها اكتشافات الغاز، ستكون سمة أساسية من سمات المشهد المتوسطي لسنة 2030.[54]

ونشير هنا، أنه لم يكن هناك تنقيب بحري في اليونان منذ تسعينيات القرن العشرين، ولكن الاكتشافات الجديدة واهتمام الصناعة المتجدد في الكربونات في بعض الدول، مثل اكتشاف حقل زوهر المصري في شرق البحر المتوسط، جلب المشغلين الرئيسيين إلى المنطقة، ويتوقع أن يكون لدى البلاد ما يكفي من الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي، لتقديم جولة جديدة في استكشافات الغاز في المياه العميقة. ويُعد غرب اليونان ملاذاً آمناً من الناحية الجيوسياسية للعمليات البحرية، مقارنة بالمناطق الأخرى في

[54] Peter Engelke, Lisa Aronson and Magnus Nordenman, "Mediterranean Future 2030 toward A Transatlantic Security Strategy," Atlantic Council, 1/2/2017, p. 11, https://www.atlanticcouncil.org/events/upcoming-events/detail/mediterranean-futures-2030-toward-a-transatlantic-security-strategy

البحر المتوسط. وفي الوقت نفسه، غيرت اكتشافات شركة إيني في مصر الساحلية فهم منطقة شرق البحر المتوسط الكبرى فيما يتعلق ببيئات الكربوهيدرونات، كما أدى انخفاض أسعار النفط الحالية إلى توفر التكنولوجيا بأسعار أقل، لاستخدامها في استكشاف التوقعات البحرية الحدودية لليونان. وقد اجتذبت الشركات اليونانية بنجاح الشركاء الدوليين، وستحتفظ الحكومة بحصة تبلغ 35% في جميع الكتل المتوقع الاستكشاف فيها، وسيبدأ المشغلون عمليات التنقيب عن الاكتشافات المحتملة في الخارج في اليونان بحلول سنتي 2020–2021.[55]

ولقد عزز الغاز الطبيعي أهميته لليونان خلال سنة 2016 وبداية سنة 2017، ليس فقط كجسر لنقل الطاقة نحو اقتصاد مستدام، ولكن أيضاً كمصدر موثوق ومرن للطاقة، مما أثبت أنه يعزز أمن الطاقة، حيث كان الغاز الطبيعي هو الوقود الرئيسي المستخدم لتغطية الطلب الزائد خلال فترة الذروة في الطقس البارد القاسي، ونقص الطاقة، وتوفير التدفئة، والطاقة الكافية للمواطنين والشركات والصناعات. ونظراً لموقع اليونان الجيوسياسي في عبور الهيدروكربونات من بحر قزوين وروسيا، بالإضافة إلى قربها من حقول الغاز المكتشفة حديثاً في شرق البحر المتوسط، يمكن أن تؤدي اليونان دوراً مهماً كمركز لنقل الطاقة من شرق المتوسط إلى أوروبا، وتسهم شركة ديبا اليونانية Public Gas Corporation of Greece (DEPA) في تحقيق هدف اليونان لتصبح مركزاً للطاقة الإقليمية في جنوب شرق أوروبا، حيث تهدف الشركة اليونانية إلى نقل الغاز الطبيعي من الشرق إلى الغرب عبر خطوط أنابيب ترانز أدرياتيك Trans Adriatic وخطوط بوسيدون Poseidon، مع الأخذ في الاعتبار تحقيق أمن الطاقة في اليونان.[56]

بالإضافة إلى ذلك، إن تنمية موارد غاز البحر المتوسط إذا ما أديرت بحكمة، يمكن أن توفر دفعة لاقتصاد كل من قبرص واليونان، وهما من أكثر بلدان منطقة اليورو ضعفاً، وتقوم اليونان بأعمال الاستكشاف في بحر إيجه والبحر المتوسط. وأدت الأزمة الأوكرانية إلى زيادة الاهتمام الأوروبي بشرق البحر المتوسط كمصدر مستقبلي بديل للطاقة.

---

[55] Greece Opens Frontier Ionian Sea, South of Crete Exploration, site of Oil & Gas Journal, 8/7/2017.

[56] Theodoros Kitsakos, DEPA sees natural gas role for Greece exiting from the crisi, site of New Europe, 3/4/2017, https://www.neweurope.eu/article/depa-sees-natural-gas-role-greece-exiting-crisis/

غير أن عدم اليقين بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة (خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال)، والتأخير في الإنتاج، وزيادة إنتاج الغاز في أماكن أخرى، والتقلب في أسواق الطاقة الدولية تجعل من غير المرجح أن شرق البحر المتوسط سيزود الغاز إلى أوروبا في المستقبل القريب، بسبب المخاطر الأمنية المذكورة سابقاً، والتي هي أيضاً مصدر قلق للاتحاد الأوروبي. وقد تسببت عمليات الاستكشاف التي قامت بها تركيا باحتجاجات قبرصية؛ مما شكل عقبة جديدة أمام محادثات تركيا الصعبة في عضوية الاتحاد الأوروبي. وإذا تمكنت تركيا من تبديد الشكوك بشأن نواياها، فإنها قد تحسن فرصها في أن تصبح في نهاية المطاف ممراً للطاقة لتدفق الغاز من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا. وعموماً، فإن للاتحاد الأوروبي مصلحة مباشرة في الاستقرار السياسي والاقتصادي والطاقة، والاستقرار الاستراتيجي لشرق البحر المتوسط الذي يجاور مباشرة أراضيها. ولذلك، فإنها تسعى إلى تشجيع تنمية موارد الطاقة الجديدة في المنطقة بطرق تفيد الشعوب المعنية، وتجنب هذه الموارد من أن تصبح مصدراً جديداً للتوتر في منطقة شرق البحر المتوسط.[57]

ووافقت الحكومات الأوروبية و"إسرائيل" في نيسان/ أبريل 2017، على المضي قدماً في مشروع إنشاء خط أنابيب البحر المتوسط لنقل الغاز الطبيعي من "إسرائيل" إلى أوروبا، وتحديد موعد مستهدف هو سنة 2025 للانتهاء من هذا المشروع. إن أوروبا حريصة على تنويع إمدادات الطاقة، واليونان تريد أن تعزز نفسها كمركز لعبور الغاز من شرق البحر المتوسط إلى القارة الأوروبية. وقال رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس في مؤتمر صحفي عقده في مدينة ثيسالونيكي (شمال اليونان): "اتفقنا على تسريع إجراءاتنا المشتركة المتعلقة باتفاقنا على بناء مشروع كبير، سيوفر آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي في شرق المتوسط". وكان يرافقه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ونيكوس أناستاسيادس رئيس قبرص. وقال الزعماء الثلاثة: إنهم سيواصلون أيضاً تطوير كابل كهرباء يربط بلادهم. وسيحمل جهاز الربط الأورواسي الكهرباء المولدة في "إسرائيل"، ويرسلها عبر قبرص وجزيرة كريت اليونانية واليونان القارية إلى الشبكات الأوروبية. وقال مسؤول في الحكومة اليونانية: إن اليونان اقترحت إضافة كابلات الألياف الضوئية وقد حصلت على تمويل قدره 5.1 مليارات يورو

[57] Anders Norlen and Kerri Maddock, "Giant Gas Field Discovery in Egypt Likely to Impact Global Gas Markets," p. 8.

(نحو 5.9 مليارات دولار) من الاتحاد الأوروبي، وتمّ الانتهاء من دراسات الجدوى، وقال المسؤول واصفاً المشروع: "إنه في مرحلة ناضجة، ويجب أن ننتقل الآن إلى إقامة اتحاد للمستثمرين وتنفيذه".[58]

ولكن في المقابل ومن الناحية الاستراتيجية التركية من أجل استمرار الضغط على اليونان بسبب النزاع بينهما؛ فإن تركيا تقوم بتقديم المزيد من عوامل الجذب استراتيجياً، وذلك من خلال الترويج لنفسها كمركز جديد لنقل الغاز إلى أوروبا، والذي من شأنه أيضاً أن يوفر لمصدّري الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط فرصة طويلة الأمد لتصدير الغاز إلى أوروبا، حتى وإن كان ذلك بكميات صغيرة. إن القيمة التجارية لصادرات غاز شرق البحر المتوسط إلى أوروبا قد تكون كبيرة في البداية، وسيستمر طرح المزيد من الأسئلة من جانب المنتجين فيما يتعلق بالسعر المرجح أن تدفعه أوروبا لعقود الغاز الجديدة، نظراً لتغير البيئة الأوروبية لتسعير الغاز الجديد. ومع ذلك، فإن القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط، ستكون كبيرة بفضل اكتشافات الغاز الحديثة.[59]

حيث أكد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو Mouloud Jawish Oglu: "إن بلاده تخطط للبدء في أعمال تنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط في المستقبل القريب، معتبراً أن الاتفاقية المبرمة بين مصر واليونان في هذا النطاق غير قانونية". وأضاف: "هذا يشمل أيضاً حقول الهيدروكربون (النفط والغاز) المحتملة بمنطقتنا شرقي البحر المتوسط". وشدد على أن التنقيب عن هذه المصادر وإجراء دراسات عليها يعد حقاً سيادياً لتركيا.[60]

ومما سبق ذكره، نرى أنه في خضم الأوقات الصعبة التي تمر بها اليونان، فإن التأكيد على أنها تتحول إلى لاعب إقليمي مهم في مشهد الغاز الطبيعي ليس من قبيل المبالغة، حيث يوفر موقعها الجيواستراتيجي على الخريطة عدداً من المزايا التي يمكن أن تترجم إلى ميزة تنافسية اقتصادية، بالإضافة إلى تحسين دورها الجيوسياسي في

---

58 Karolina Tagaris, Total, Edison sign lease for oil and gas exploration off Greece.

59 Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 38.

60 أوغلو: اتفاقية التنقيب عن النفط والغاز بين مصر واليونان غير قانونية، بوابة الوطن الإلكترونية، 2018/2/5، انظر: https://www.elwatannews.com/news/details/3034006

جنوب شرق أوروبا، حيث إن دور اليونان في رقعة الشطرنج الدولية أمر بالغ الأهمية كطريق لعبور الغاز الطبيعي الجنوبي إلى الاتحاد الأوروبي، وما يؤكد ذلك الأمر، هو قيام "إسرائيل" وقبرص بتوقيع اتفاقية مشتركة سنة 2012 فيما بينهما، من أجل البدء بعمليات إعداد مجموعات فاعلة لنقاش إقامة ممر للطاقة في البحر المتوسط، من أجل تصدير الغاز القبرصي والإسرائيلي إلى أوروبا عبر اليونان. ومن المثير للاهتمام، أن الغاز الطبيعي يمكن أن يستخدم أيضاً كوقود للسفن، وخصوصاً في ضوء مقترحات الاتحاد الأوروبي الأخيرة بشأن مكافحة التلوث الناجم عن السفن، مما يعني زيادة توقعات الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا.

خلاصة:

تعزز اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، من قوة "إسرائيل" الاستراتيجية، ليس فقط من ناحية عسكرية أو كحليف استراتيجي لأمريكا، وإنما كقوة كبرى إقليمية ومركزية في مجال الطاقة. وهو يصب في كفة موازين القوة الإسرائيلية على حساب كفة موازين القوة العربية، مما يعزز من نفوذها وسطوتها على الدول العربية وغير العربية المحيطة بها من الناحية الجيوسياسية. لهذا، تشعر "إسرائيل" أن التمكين لها في المنطقة أصبح قاب قوسين أو أدنى، في ظل حالة اضطراب وتشرذم وضعف عربي.

وبالرغم من توفر الفرص التي تمتلكها "إسرائيل" من هذا المورد، فإن عدداً من المنازعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية، وعدم الوصول إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، يعقد من عملية استكشاف الموارد وتنميتها، لا سيّما في ظلّ نزاعات إقليمية طويلة الأمد.

وعلاوة على ما سبق، فإن اكتشافات الغاز الطبيعي الحالية في شرق البحر المتوسط، تتيح آفاقاً كبيرة لأمن الطاقة في دول المنطقة، حيث من المتوقع أيضاً أن تصبح هذه الدول مصدراً جديداً للغاز الطبيعي بحلول سنة 2020، وستعزز أيضاً الاقتصاد المحلي لدول المنطقة ولا سيّما قبرص، وفي نهاية المطاف أيضاً، ستعزز الاقتصاد اللبناني والفلسطيني، وبالرغم من العوائق التنظيمية الجيوسياسية والتجارية التي يواجهها تطوير الغاز الطبيعي وتصديره في شرق البحر المتوسط، إلا أنه في نهاية المطاف سيغير لعبة الطاقة في المنطقة، وفي الأسواق العالمية أيضاً.

الفصل الخامس

مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط

مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط

السيناريوهات المستقبلية لاكتشافات غاز شرق البحر المتوسط:

لا شكّ أن اكتشاف موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط له فوائد مهمة لأمن الطاقة والمكاسب الاقتصادية لدول منطقة شرق البحر المتوسط، وذلك بعدما أظهرت دراسة استقصائية جيولوجية أجريت في الولايات المتحدة في سنة 2010، أن حوض المشرق يمكن أن يحوز ما يصل إلى 120 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وبالتالي يمكن تأمين إمدادات الطاقة ليس فقط لبلدان المنطقة، ولكن أيضاً لأوروبا، وتتمركز البلدان الإقليمية في مراحل مختلفة من التنقيب والتنمية، ولكنها محفوفة بالمخاطر السياسية ومعضلات السياسات. ومن ثم فإن التعاون وحلّ النزاعات، المبني على أسس مشروعة تحفظ لكل دولة حقها في استغلال مواردها، وإنشاء هياكل الترابط، هي شروط مسبقة لإطلاق إمكانات المنطقة، وحماية التدفق غير المعوق لإنتاج الغاز في المستقبل.

ومن بين الدول الرائدة في مجال التعاون الإقليمي في مجال الطاقة؛ "إسرائيل"، لأن الاستعدادات لاستخراج الغاز من مجاليها الرئيسيين (تامار وليفياثان)، هي بالفعل في مراحل متقدمة.

لهذا، تنظر "إسرائيل" في مزيج من خيارات التصدير على أساس أن الغاز هو تغيير حتمي بين الاقتصاد الكلي والجغرافيا السياسية. وفي هذا السياق، تعطي "إسرائيل" الأولوية للأردن، حيث إن تعطل واردات الطاقة من مصر قد أثّر على الموازنة العامة للمملكة، ويندرج بيع الغاز الإسرائيلي إلى الأردن ضمن استراتيجية عمّان العريضة للتغيير التحولي في إمدادات الطاقة، بما في ذلك تنويع واردات الغاز الطبيعي من مصادر بديلة في المنطقة.

وبناء على ما تقدم، يمكن طرح بعض السيناريوهات المستقبلية لاكتشافات الغاز في حوض شرق البحر المتوسط على النحو التالي:

أولاً: سيناريو الاستثمار والتغير الحتمي بين الاقتصاد الكلي والجغرافيا السياسية:

وقّعت شركة نوبل إنرجي، وهي في حقول الغاز لـ"إسرائيل" عقداً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لتوفير 66 مليار قدم مكعب من الغاز من حقل تامار الإسرائيلي، كما وقّعت شركتا نوبل إنرجي وديليك رسالة نوايا غير ملزمة مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، التي ستعمل كمشتري للغاز، حيث ستبلغ الكميات التي ستستوردها الشركة بدءاً من سنة 2019 نحو 225 مليون قدم مكعب يومياً على مدى 15 عاماً. وتركز مشاريع أخرى قيد البحث على بناء خط أنابيب يبلغ طوله 25 كم من شأنه أن يربط شمال "إسرائيل" بشمال الأردن، مما يسهل توريد الغاز الطبيعي إلى مصانع التصنيع الأردنية الرئيسية. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن شراكات البنية التحتية بين "إسرائيل" والأردن، يمكن أن توفر حوافز حقيقية لتطبيع العلاقات بينهما، وبالنظر إلى أن توفير الطاقة الرخيصة والموثوقة، من شأنه أن يعزز اقتصاد المملكة الأردنية، وفي الوقت نفسه سيزيد من عائدات تصدير غاز حقل ليفياثان.

وهناك أيضاً خيار إضافي لاستثمار احتياطيات الغاز الإسرائيلية في مصر، وقد أدى عدم الاستقرار السياسي في القاهرة، إلى تحول مصر من مصدِّر للغاز إلى مستورد للطاقة. وبالرغم من أن إجمالي احتياطيات مصر المؤكدة تبلغ نحو 2.2 تريليون م^3، فإن مستويات إنتاجها واحتياطياتها لم تتحسن، بالرغم من التقدم التكنولوجي والنفقات الرأسمالية الضخمة، مما جعل اثنين من مرافق الغاز الطبيعي المسال الرئيسية في دمياط وإدكو خاملين تقريباً. وهكذا أصبحت خطوط الأنابيب من احتياطيات الغاز الإسرائيلية إلى مصر من أجل التسييل وإعادة التصدير خياراً حقيقياً، مع مراعاة المسافة القريبة بين السواحل المصرية والإسرائيلية.

ويبدو أن خيار نقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر، إما عن طريق عكس مسار التدفق في خط أنابيب التصدير المصري الذي يعبر سيناء، أو بناء خط أنابيب جديد تحت سطح البحر له أثر إيجابي على العلاقات الثنائية بين مصر و"إسرائيل"، وزيادة التعاون بين البلدين على الأقل بالمستوى الرسمي.

بالفعل وقّع شركاء حقل تامار في "إسرائيل" رسالة نوايا غير ملزمة لتصدير ما يصل إلى 2.5 تريليون قدم مكعب من الغاز على مدى 15 عاماً، عبر محطة دمياط للغاز

الطبيعي المسال في مصر التي يديرها شركة يونيون فينوسا للغاز الإسبانية، وهو مشروع مشترك بين إسبانيا للغاز الطبيعي وإيني الإيطالية.

وبالمثل، توصل شركاء ليفياثان إلى اتفاق مبدئي مع مجموعة بي جي للتفاوض على صفقة لتصدير الغاز إلى محطة الغاز الطبيعي المسال في إدكو شمال مصر عبر خط أنابيب جديد تحت البحر.

هناك خيار آخر للتصدير إلى الجيران المباشرين، يشمل خط أنابيب تحت سطح البحر من حقل ليفياثان في "إسرائيل" إلى تركيا، ولكن هذا الخط يواجه عراقيل كثيرة سياسياً. وهناك إجماع واسع النطاق في "إسرائيل" على أنه بدون المصالحة السياسية بين البلدين، فإن أيّ تقدم في اتفاقية تصدير الغاز ما يزال بعيد المنال. كما يتم التعبير عن التحفظات المتعلقة بالأمن المالي في أي اتفاقية مستقبلية لإطار الطاقة بين "إسرائيل" وتركيا، مع تقديم اقتراحات تركز على أن الأمن المالي يمكن توفيره من قبل طرف ثالث، مثل: المؤسسة الأمريكية للاستثمارات الخاصة في الخارج The Overseas Private Investment Corporation (OPIC)، والبنك الأمريكي للاستيراد والتصدير The Export–Import Bank of the United States، أو شركة يولرهيرميس الألمانية Euler Hermes.

ومما لا شكّ فيه، أن هناك لاعباً مهماً آخر للتعاون في مجال الطاقة الإقليمية، هو قبرص نظراً لأن اكتشافات الغاز يمكن أن تحوّل الجزيرة إلى مصدر للغاز الطبيعي. ويؤكد الإعلان الذي صدر سنة 2015، عن اكتشاف حقل غاز أفروديت من قبل شركات نوبل وديليك وأفنير أويل، وجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي القابل للاسترداد في المجموعة 12 من المنطقة الاقتصادية الخالصة في قبرص. وتمثل التجارة في حقل أفروديت علامة فارقة على انتقال قبرص من مرحلة استكشاف المواد الهيدروكربونية إلى مرحلة الاستغلال، وخطوة مهمة نحو تحويل احتياطيات الغاز الطبيعي الأصلية للجزيرة إلى مصادر دخل مالي، سواء للاستعمال المنزلي أم للصادرات. وقد وقّعت قبرص بالفعل مذكرة تفاهم مع مصر حول التعاون في مجال الغاز للاستغلال الناتج من حقل أفروديت عن طريق استخدام البنية التحتية للغاز الموجودة في مصر عبر خط أنابيب مباشر تحت البحر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنصيب شراكة ثلاثية بين قبرص ومصر واليونان، بتوقيع إعلان القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بخصوص التعاون في مجال الأمن البحري والتعاون في مجال الطاقة.

ولأن البعد اليوناني في الشراكة مهم بسبب موقع اليونان الاستراتيجي لوقوعه على مفترق الطرق في أوروبا وآسيا وإفريقيا، والتي يمكن أن تعزز التعاون بين قبرص ومصر وكذلك "إسرائيل"، من خلال ربط خطوط أنابيب الغاز بعيداً عن مناطق خطر الحرب.

وفي مجال استثمار موارد الغاز الطبيعي، تحتاج قبرص أيضاً إلى مواجهة تحد رئيسي يرتبط بإحدى خيارات التصدير الإقليمية المتعددة المطروحة على الطاولة، وهو مشروع خط الأنابيب الذي يربط حقل ليفياثان الإسرائيلي بالساحل التركي. وبالنسبة للجانب القبرصي؛ فإن الشرط الأساسي لهذا الخيار التصديري، هو حلّ النزاع القبرصي التركي، لأن خط الأنابيب سيتعين عليه عبور المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية.

ومما لا شكّ فيه، أن اكتشافات قبرص للغاز الطبيعي تمثل متغيراً في اللعبة الجيواقتصادية والجيوسياسية، ومن شأنه أن يشكل جميع أنواع المخاطر والفرص للانتعاش الاقتصادي للجزيرة القبرصية. وفي هذا السياق، يجب أن تركز السياسات على إنشاء صندوق ثروة سيادية قبرصي، يفضل أن يستند إلى النموذج النرويجي لإعادة تدوير الإيرادات، وإنشاء منظمة أو مجلس إقليمي غير حكومي يدعمه الكفيل، يشمل الطاقة والشركات، ومقدمي خدمات صناعة الطاقة، ورابطات صناعة الطاقة، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في المنطقة، وبمجرد إنشاء المجلس يمكن أن يلتمس مشاركة الحكومة من الدول الساحلية في شرق البحر المتوسط. ومن ثم يمكن أن تصبح نقطة مرجعية، وأيضاً وسيلة للتواصل بين الحكومات والصناعة، بالإضافة إلى مركز لتبادل الأفكار والخطط لتنمية الطاقة المفيدة بين الأطراف في المنطقة. ومن الواضح أن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، توفر فرصة ذهبية لأمن الطاقة وتعاونها، وهي فرصة يجب عدم إهمالها.

ثانياً: سيناريو التعاون الدولي لحل المشكلة القبرصية:

إن اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، وتحديداً من خلال توطيد العلاقة بين قبرص و"إسرائيل"، يمكن أن يعيد تنشيط العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أن أي تحسن في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يعتمد على حلّ للمشكلة القبرصية. وقد جعل الغاز الطبيعي هذا الحل أكثر صعوبة، من خلال تعميق انقسامات الأطراف حول السيادة. ومع ذلك، هناك طريقة يمكن أن تساعد فيها

الاكتشافات الغازية في شرق البحر المتوسط على تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وهو سيناريو تعاون الغاز الذي يقدم حوافز قوية بما فيه الكفاية لجميع الأطراف لحل المشكلة القبرصية. ومن بين الأفكار المختلفة التي تمّ اقتراحها، فإن خيار خط الأنابيب بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المسال، هو الأكثر وعداً.

ثالثاً: سيناريو النزاع على الحدود البحرية بين "إسرائيل" ولبنان:

بعد عدة أشهر من المشاحنات السياسية، وافق البرلمان اللبناني في آب/ أغسطس 2011، على مشروع قانون ترسيم الحدود البحرية للبلاد مع "إسرائيل" وقبرص. وبعد بضعة أشهر، رسمت الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد حدود "إسرائيل" البحرية مع لبنان، والتي تقول السلطات اللبنانية وحزب الله، إنها تنتهك المنطقة الاقتصادية اللبنانية بمقدار 850 كم^2. والواقع أن لبنان توصّل في وقت سابق إلى اتفاق مع قبرص، ولكن الاتفاق لم يصدّق عليه لبنان أبداً، بسبب المخاوف من أن تعبّر الحكومة التركية عن تحفظاتها بالنسبة لهذا الاتفاق، مما يعرّض المصالح الاقتصادية بين تركيا ولبنان للخطر. لهذا، طلبت السلطات اللبنانية من الأمم المتحدة المساعدة في إقامة حدود بحرية مؤقتة بين لبنان و"إسرائيل"، وهي خط بحري يعادل الخط الأزرق الذي وضعته الأمم المتحدة في سنة 2000، ولكن الأمم المتحدة مترددة في تحمل هذه المهمة المحتملة. ويوجد في كل من "إسرائيل" ولبنان تريليونات من الأقدم المكعبة من الغاز الطبيعي تحت الماء، ومن الممكن الاستفادة بشكل كبير من هذه الموارد. ومع ذلك، يحتاج الأمر إلى مساعدة الأمم المتحدة في تسهيل المفاوضات غير المباشرة بينهما، للمساعدة في ترسيم الحدود، وتحدث هذه العملية عادة عن طريق المفاوضات الثنائية أو التحكيم المتفق عليه بصورة متبادلة. ومع ذلك، لأن البلدين ما يزالان في حالة حرب، لا توجد مثل هذه الفرصة. وينصح الخبراء بأن يستغل لبنان و"إسرائيل" الغاز في المنطقة المتنازع عليها بشكل مشترك، من خلال ما يسمى "التوحيد" بقسمة الغاز، ثم تطوير الخزان معاً وفقاً للجزء النسبي لكل جانب. وإلا من الممكن أن يقوم كل جانب بالحفر على حدة، مما سيؤدي إلى المزيد من النزاعات بين البلدين.

رابعاً: سيناريو المخاطر التنظيمية تعيق استغلال الغاز:

غني عن البيان أن المستثمرين يواجهون الكثير من الصعوبات في "إسرائيل"، حيث إن مفهوم أمن الطاقة هو موضوع حساس في بلد يُعد نفسه جزيرة معزولة سياسياً في

المنطقة، وهناك كثير من الإسرائيليين غير راضين عن تصدير البلاد للثروة الطبيعية، فالمخاطر السياسية والتجارية في "إسرائيل" مرتفعة، ففي الفترة 2000–2013، تمّ تنقيح الإطار التنظيمي والمالي فيما يتعلق بالنفط والغاز، مما عزز ثقة المستثمرين. وفي سنة 2012، أعلنت الحكومة أنها ستخفض صادرات الغاز بنسبة 40% فقط من الاحتياطيات المحتملة، من أجل ضمان الإمدادات المحلية للسنوات الـ 25 المقبلة، وكانت هناك أيضاً دعوات لفرض ضرائب إضافية على صادرات الغاز في المستقبل، إلا أنه تمّ تعليق تطوير أكبر حقول الغاز في "إسرائيل"، بعد أن أعربت هيئة مكافحة الاحتكار عن قلقها إزاء عدم وجود المنافسة، حيث يسيطر اتحاد نوبل وديليك على حقول تامار وليفياثان، الأمر الذي جعل الجهات القضائية تفصل بالأمر على أنه احتكاراً.

خامساً: سيناريو مدّ خط "أنابيب السلام" للغاز والاستفادة لدول الشركاء:

من المعروف أن البحر المتوسط لا يعبّر عموماً عن منطقة سياسية بالمعنى التقليدي، لأن المنتدى الموجود لدول البحر المتوسط، الاتحاد من أجل المتوسط The Union for the Mediterranean (UfM)، لا يلزم الأعضاء بقواعد قانونية معينة، حيث لا يوجد هيكل رسمي يربط شمال وجنوب البحر المتوسط، أو يشجع التزاماً محدداً بالقانون الدولي، لهذا ترى الولايات المتحدة الحوافز الديبلوماسية والاقتصادية فرصة خاصة ومتاحة يحتاجها شرق البحر المتوسط لإنشاء بنية تحتية جديدة للطاقة، بعدما تمّ اكتشاف الغاز سنة 2010. ومن وجهة نظرهم، فإن الفائدة الرئيسية للمنطقة، هي استخدام وتصدير هذه الموارد الطبيعية المكتشفة حديثاً، ولكنها لن تستخدم، ولن تصدر بدون بنية تحتية جديدة. ويمكن أن تشمل هذه البنى المصافي الجديدة، وزيادة قنوات النقل، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار المحتمل في المنطقة.

سادساً: سيناريو بدء الإنتاج الفعلي من حقل غاز غزة البحري "غزة مارين":

يعتقد الباحث أن اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، وتحديداً حقل الغاز غزة مارين قبالة سواحل قطاع غزة و"إسرائيل" يضع العراقيل والحجج السياسية أمام الفلسطينيين من أجل عدم استغلال هذه الثروة القيمة ودمجها بالاقتصاد الفلسطيني.

ويبدو أن الأمر قد تغيّر في التوجهات السياسية الإسرائيلية تجاه إمكانية استغلال الفلسطينيين لحقهم الطبيعي والمتفق عليه دولياً، وذلك بعد اكتشاف حقول الغاز الضخمة قبالة سواحل "إسرائيل".

لهذا كله يتطلع صندوق الاستثمار الفلسطيني في إطار رؤيته للمرحلة المقبلة لإحداث تغيّر إيجابي في مجمل الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، وذلك عبر تعاونه مع القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية لتنفيذ جملة من المشاريع الكفيلة بالنهوض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، وخصوصاً مع إمكانية تطوير قطاع الطاقة في قطاع غزة من خلال الاستغلال الأمثل لمورد حقل غاز غزة مارين، والمتمثلة بالاستغناء عن شراء وقود الديزل من "إسرائيل" لصالح محطة توليد الكهرباء بقطاع غزة، والتي تكلف الخزينة الفلسطينية تقريباً مبلغ 46 مليون دولار سنوياً جراء شراء الديزل من أجل تشغيل محطة الكهرباء هذا من جانب. بالإضافة لتشغيل الأيدي العاملة من أبناء قطاع غزة وتحويلهم من طاقة سلبية استهلاكية إلى طاقة إيجابية منتجة ومسهمة في عملية التنمية الشاملة من جانب آخر. بالإضافة لإمكانية تصدير الغاز الطبيعي للدول المجاورة، مما سيؤدي لتعزيز إنزال نسبة المدفوعات الفلسطينية من أجل إيجاد توازن في الميزان التجاري الفلسطيني.

خلاصة:

يتجلى من خلال الدراسة؛ أن اكتشافات الغاز الجديدة ستعود بالفائدة الكبيرة على "إسرائيل" في مجالها الجيوسياسي، وذلك عن طريق تضييق الفجوات التي كانت موجودة بينها وبين بعض الدول المجاورة لها، كما ستسمح هذه الاكتشافات أيضاً لـ"الدولة الإسرائيلية" بتحسين أمن الطاقة بشكل كبير، وستسمح احتياطيات الغاز الطبيعي المحلية لـ"إسرائيل" بتوسيع استهلاكها من الغاز الطبيعي. وبالتالي، الحد من التلوث، وتحسين الصحة العامة، والحد من الانبعاثات التي قد تتسبب في تغيّر المناخ، كما ستوفر اكتشافات الغاز الطبيعي أيضاً فوائد كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي، وستؤدي إلى انخفاض تكاليف توليد الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتياطيات الغاز الطبيعي ستحفز "إسرائيل" على الانخراط في التطور التكنولوجي العالمي المتعلق باستخدام الغاز الطبيعي في قطاعات متنوعة، مثل النقل. وقد بدأت الحكومة بالفعل في تخصيص الأموال لتعزيز التطورات العلمية في هذا المجال.

إن استغلال الموارد الهيدروكربونية وتصديرها في شرق البحر المتوسط، ينطوي على تحديات تقنية وإدارية وأمنية وقانونية وسياسية هائلة ذات آثار جيوسياسية، وتركز التحديات التقنية على البنية التحتية والتمويل. وتشمل التحديات الإدارية أيضاً قدرة الحكومات على إنجاز ذلك، والرؤية طويلة الأمد على الاستفادة من الاحتياطيات على أكمل وجه.

ومن الممكن أن تعيق النزاعات الإقليمية بين عدة بلدان في شرق البحر المتوسط عمليات التنقيب والتطوير في المنطقة لاستكشاف الغاز الطبيعي واستغلاله، حيث تؤدي النزاعات على الحدود البحرية إلى زيادة التحديات التي تواجه التنمية المشتركة لاستغلال الموارد المحتملة في هذه المنطقة، كما يمكن أن تحدّ من التعاون بين دول المنطقة بشأن خيارات التصدير المحتملة.

إن إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، تبدو حاضرة على مسرح الأحداث الجارية هناك، فلربما نلاحظ تحالفاً ثلاثياً في المدى البعيد ناتج عن تقارب بين "إسرائيل" وقبرص واليونان، وهذا التقارب مرتبط بمدى الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في هذه الدول الثلاثة، وإذا لم تحل الخلافات التركية مع هذه الدول. وسينعكس ذلك بالأثر الإيجابي على "إسرائيل"، وسيمنحها عمقاً اقتصادياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، وسيخفف العزلة الإقليمية التي كانت مفروضة عليها.

لذلك من أجل الوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية التوسعية الاستعمارية، وصدّ هيمنتها على جميع الأصعدة، وإجبارها على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والعربية التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية كافة، يتطلب إعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة لصالح الدول العربية، ليُحدث تأثيراً قوياً وفعالاً في رسم سياسة المنطقة في جميع المجالات.

وإجمالاً فقد حققت السياسة الإسرائيلية خلال الفترة السابقة مجموعة من المكاسب في منطقة شرق البحر المتوسط، مما يجعلها بل ويضمن لـ"إسرائيل" تفوقاً اقتصادياً كبيراً، في ظلّ عدم وجود كفاءة ومقدرة مصرية واضحة في إدارة أكبر حقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط، وهو حقل ظهر العملاق الذي تقدر احتياطياته بنحو 30 تريليون قدم مكعب، مع عدم وجود أيّ رؤية استراتيجية لمصر في هذا الإطار، وأهمها مصالح مصر الاقتصادية. وفي المقابل، نرى غالبية دول الإقليم قد بدأت في التحرك وبشكل

سريع من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من "كعكة" الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، والجميع يتنافس، ويبحث عن مصالحه بالدرجة الأساسية، وستكون الغلبة للأقوى، ومن يسيطر على أكبر قدر من احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط. ولذلك، فإن المنطقة ستبقى تتراوح ما بين صراع النفوذ وإدارة التعاون، وذلك حسب تقدير المصالح المشتركة بين دول المنطقة.

لذلك فإن التداعيات الإيجابية تخص "إسرائيل" ذاتها، وتصب في كفة موازين القوة الإسرائيلية على حساب كفة موازين القوة العربية، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية العسكرية والاستراتيجية، وبالتالي ستعزز من نفوذها على الدول العربية وغير العربية في المنطقة، وفرض سياسة الأمر الواقع.

ولكن على صعيد السلطة الفلسطينية فإن "إسرائيل" تقوم باستغلال حقول الغاز البحرية الواقعة في حدود المنطقة الاقتصادية لقطاع غزة مستفيدة بذلك من الانقسام الفلسطيني، إضافة إلى الضغط الشديد الذي يتعرض له القطاع جراء الحصار الشديد المفروض عليه، مع عدم مقدرة السلطة الفلسطينية على الوقوف بوجه "إسرائيل" والمطالبة بالحقوق والثروات الفلسطينية البحرية في شرق البحر المتوسط.

وعلاوة على ما سبق فنؤكد بأن اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، تتيح آفاقاً كبيرة لأمن الطاقة في دول المنطقة، حيث من المتوقع أيضاً أن تصبح هذه الدول مصدراً جديداً للغاز الطبيعي بحلول سنة 2020، وستعزز أيضاً الاقتصاد المحلي لدول المنطقة ولا سيّما قبرص، وفي نهاية المطاف أيضاً ستعزز الاقتصاد اللبناني والفلسطيني، وبالرغم من العوائق التنظيمية الجيوسياسية والتجارية التي يواجهها تطوير الغاز الطبيعي وتصديره في شرق البحر المتوسط، إلا أنه في نهاية المطاف سيغير لعبة الطاقة في المنطقة، وفي الأسواق العالمية أيضاً، وخصوصاً القارة الأوروبية التي ما زالت تعتمد إلى حدّ كبير في وارداتها من الغاز على روسيا التي يفرض عليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فعلياً عقوبات اقتصادية منذ أزمة جزيرة القرم، ومن ثم فإن البديل المطروح عليها كان الغاز الأمريكي بتكلفته الأعلى، أو أن يأتي الحلّ من الجنوب الشرقي عبر اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق المتوسط، حيث سيكون في كل الأحوال الأقرب إلى أوروبا.

الخلاصة

1. إن اكتشافات الطاقة في شرق البحر المتوسط، هي عبارة عن متغيرات جيوسياسية وأمنية بالنسبة لـ"إسرائيل" وقبرص من حيث أمن الطاقة، وإلى حدّ ما الأمن بشكل عام، كما أنها قد تعزز جهود حلّ النزاعات في الشرق الأوسط وقبرص. كما ولها آثار على أمن الطاقة في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، من خلال واردات الغاز المحتملة من "إسرائيل". ويمكن لهذه الواردات من ناحية اقتصادية أيضاً أن تعزز استقرار النظام في مصر والأردن، وذلك من خلال تعزيز اقتصادها، غير أنها قد تتسبب بسخط شعبي بسبب التطبيع مع "إسرائيل". وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الصراع على ملكية الموارد إلى تفاقم التوترات القائمة بين تركيا وقبرص وبين "إسرائيل" ولبنان. لذلك، فإنه من الممكن أن توفر آثار هذه التوترات مخاطر جديدة للاستقرار الإقليمي.

2. هناك خيارات تصديرية محتملة خاصة بـ"إسرائيل"، ولكنها ستشكل تحديات كبيرة، وغالباً ما تكون تحديات سياسية. وقد تمّ طرح اليونان كسوق محتمل، وذلك عن طريق خط أنابيب تحت البحر، وتُعد الهند سوقاً آخر للغاز الإسرائيلي، وتقترح شركة غازبروم الروسية العملاقة مشروعاً مشتركاً. وقد يكون الخيار الأكثر جدوى من ناحية "إسرائيل"، هو تصدير الغاز الفائض من الغاز الطبيعي المسال، والذي يتم تحويله من خلال خط الأنابيب القادم من مصر.

3. إن اكتشاف حقل غاز زوهر في مصر البحرية، وهو أكبر حقل في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى زيادة الأمان بالنسبة لتغطية احتياجات دول المنطقة من مجال الغاز الطبيعي.

4. إن مصر تحمل مفاتيح مستقبل الغاز في شرق البحر المتوسط، ويمكنها أن تقرر المضي قدماً بمفردها عن طريق تصدير كميات الغاز التي ستصبح تدريجياً على رأس الطلب المحلي، أو قد يعتمد على البنية الأساسية المصدرة الحالية، ومن شأن إنشاء مركز جديد في المنطقة، ضمان الإيرادات من مخطط العبور، واستغلال "إسرائيل" وقبرص لاحتياجاتها من الغاز بشكل كامل، كما أنه سيتيح فرصاً جديدة لأوروبا لتوزيع واردات الغاز الطبيعي إليها، بسبب انخفاض الإنتاج المحلي.

5. لم تكن "إسرائيل" تركز على القوة العسكرية البحرية، لكن اكتشافات الغاز الطبيعي الجديدة جعلتها تركز على عدة مصادر لكي تزيد من قدراتها البحرية، حيث إنها بصدد إنشاء أكبر أسطول بحري متقدم تكنولوجياً في منطقة شرق البحر المتوسط. وقد سعت "إسرائيل" مؤخراً إلى زيادة قدرات سفن الدوريات السريعة المتابعة لها، بناءً على طلب من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية.

6. يعزز غاز شرق المتوسط أمن الطاقة في قبرص (دولة عضو في الاتحاد الأوروبي)، و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية (وكلاهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد الأوروبي)، ولأنه يعزز أمن الطاقة بالاتحاد الأوروبي، ينبغي أن يتم تطوير هذه الموارد بطريقة مستدامة، كجزء من استراتيجيات الطاقة المتوازنة الشاملة، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماماً قوياً لاعتبار أن لديه مصلحة قوية في استقرار المنطقة والتي تتجاور مباشرة مع أراضيه.

7. الاكتشافات التي ظهرت في شرق البحر المتوسط قادرة على تغيير مستقبل الطاقة لدى الدول المالكة لهذه الموارد، وسيكون لها بُعد على مستقبل التعاون الإقليمي في مجال الطاقة بين الدول التي ترتبط بعلاقات مع "إسرائيل"، ويمكن لاكتشافات الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أن تخدم أغراضاً متعددة، فبعضها يمكن استخدامه للاستهلاك المحلي، وبعضها الآخر يمكن تصديره فيسهم في أمن الطاقة الخاص بأوروبا، إذ يخفض اعتمادها على موردين محدودين.

8. أوجدت هذه الاكتشافات أهدافاً محتملة جديدة لمزيد من الاستكشاف سواء على الشاطئ أم في الخارج، وهي مشكلة تشكل مصدر قلق خاص لـ"إسرائيل"، بسبب قيام دول المنطقة بتعزيز وجودها البحري، بالإضافة إلى دول أخرى، بما في ذلك روسيا. كما أن زيارة النشاط البحري يعزز حماية البنية التحتية للطاقة، ويزيد من خطر وقوع حوادث في البحر، مع إمكانية التصعيد. وقد يستتبع ذلك تدخل السفن البحرية الأمريكية، بسبب قربها من المنطقة. ولا ينبغي المبالغة في هذه المخاطر، ولا تقارن هذه المخاطر بتلك المتأصلة في مسارح الصراع الأخرى في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإنها تستحق اهتماماً مستمراً من أوروبا والولايات المتحدة، إذا ما أريد لهذه الموارد الجديدة أن تسهم في الاستقرار الإقليمي، ولا تصبح مصدراً إضافياً للنزاع.

9. إن اكتشافات الغاز في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط ستضفي بُعداً جديداً إلى الصراع العربي الإسرائيلي، لاعتبار الثروات الطبيعية الكامنة في المناطق الاقتصادية الخالصة البحرية في شرق المتوسط من ناحية، واعتبار الخلافات والتعقيدات الناتجة عن غياب حدود بحرية مرسومة قبل الاكتشافات في معظم الأحيان من ناحية أخرى، فهناك على سبيل المثال لا الحصر، عدم التمكن حتى الوقت الراهن من رسم نقطة الحدود الثلاثية البحرية بين قبرص ولبنان و"إسرائيل"، هذا بالإضافة إلى العراقيل التي فرضتها "إسرائيل" على تطوير حقل غزة مارين البحري في المياه الفلسطينية، بالإضافة إلى الاكتشافات الجديدة من الغاز التي فجرت بُعداً جديداً للخلافات التركية القبرصية، والتي على إثرها عُقدت جلسات مفاوضات بين الأمم المتحدة وقبرص وتركيا لحل هذا الخلاف، والتي وصلت في نهاية المطاف إلى الفشل في ترسيم هذه الحدود بين الدولتين.

10. إن اكتشافات الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط، يمكن أن يكون له تأثير عميق على مستقبل الطاقة والاقتصاد والجغرافيا السياسية في المنطقة، ولكن بالرغم من الفرص التي توفرها هذه الموارد، إلا أن عدداً من المنازعات والصراعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية يعقّد من عملية استكشافات الموارد، لا سيّما في ظلّ نزاعات إقليمية طويلة الأمد.

11. انسحاب شركة شل البريطانية وخروجها من رخصة تطوير حقل غاز غزة الطبيعي (غزة مارين) أدى إلى زيادة حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة المقاولون المتحدون بنسبة 5.27% لكل منهما، كما سيتم تخصيص نسبة 45% لشركة عالمية مطورة بدلاً من شل البريطانية. الأمر الذي سيؤدي لتداعيات فعلية إيجابية على اقتصاد السلطة الفلسطينية، والبدء العملي لمرحلة التنفيذ ودمج هذه الثروة الطبيعية في اقتصاد السلطة، وخصوصاً تزويد محطات توليد الكهرباء في غزة وجنين بالغاز الطبيعي والاستغناء عن استيراد المحروقات من "إسرائيل"، بالإضافة لتوفير مبالغ كبيرة كانت تنفقها خزينة السلطة جراء ذلك، بالإضافة لتشغيل أيادي عاملة والتقليل من نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني.

12. "إسرائيل" هي دولة احتلال وستستمر في استخدام جميع الوسائل المتاحة لها، وتضع العراقيل غير المشروعة دولياً لمنع الفلسطينيين من استغلال هذه الثروة الطبيعية، متذرعة بذلك بحجج أمنية تارة واغتصاب لهذه الموارد تارة أخرى.

الملاحق

خريطة رقم 1: جغرافية نفط وغاز شرق البحر المتوسط

Source: Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," Congressional Research Service, 15/8/2016, https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44591.pdf

خريطة رقم 2: حقول الغاز على طول شواطئ شرق فلسطين المحتلة

Source: Ellinas Charles, Roberts John and Tzimitras Harry, "Hydrocarbon Developments in the Eastern Mediterranean," Atlantic Council, August 2016.

خريطة رقم 3: تقسيم البلوكات الخاصة بالغاز في شرق المتوسط، ويظهر فيها البلوك رقم 9

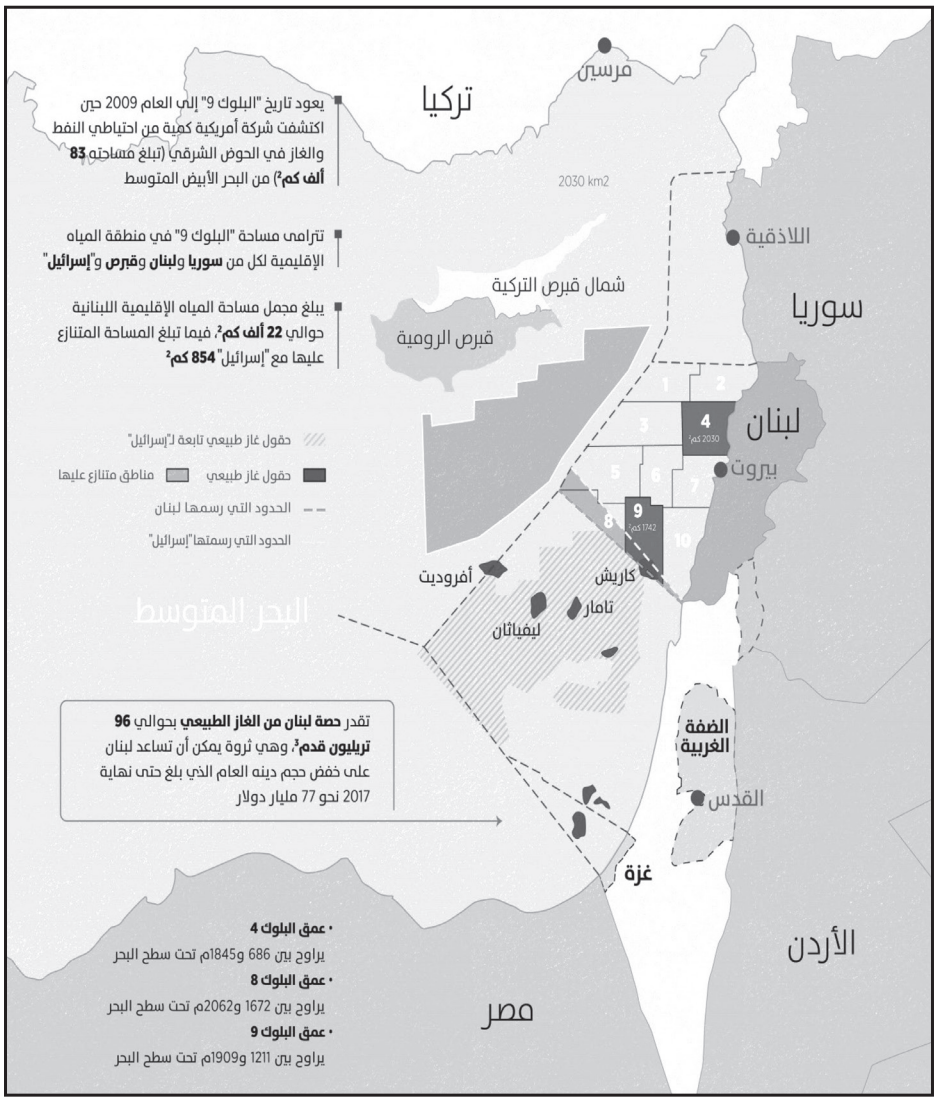

المصدر: موقع وكالة الأناضول، 2018/2/9.

خريطة رقم 4: منطقة المياه الإقليمية الفلسطينية مقابل شاطئ قطاع غزة، ويظهر فيها موقع حقل الغاز غزة مارين

Source: Shell divests offshore block in Palestine, site of Offshore Energy Today, 4/4/2018, https://www.offshoreenergytoday.com/shell-divests-offshore-block-in-palestine/

خريطة رقم 5: موقع حقل الغاز المصري ظهر

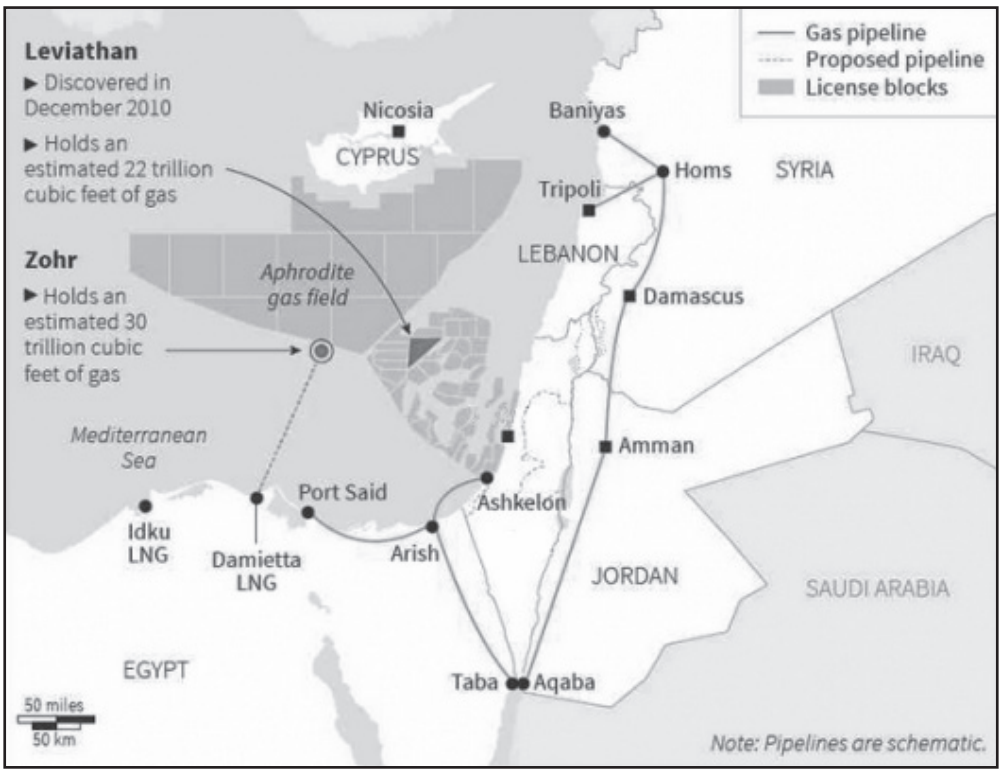

Source: Site of Egypt Independent, 19/4/2016, https://egyptindependent.com/egypt-s-zohr-gas-field-produce-1-bln-cubic-feet-day-end-2017/

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الكتب:

- برجاس، حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
- جيمس، داورتي، وبالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- دال، روبرت، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال، ط 5. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- ذياب، نصري، **جغرافية الطاقة**. عمّان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011.

2. المجلات والدوريات والصحف:

- حامدي، زهير، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" مجلة **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 1، آذار/ مارس 2013.
- خدوري، وليد، "الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 26، العدد 102، 2015.
- صحيفة **الأخبار**، بيروت، انظر: https://www.al-akhbar.com/
- صحيفة **الأهرام**، القاهرة، انظر: http://www.ahram.org.eg/
- صحيفة **الحدث الفلسطيني**، رام الله، انظر: https://www.alhadath.ps/
- صحيفة **الحياة**، لندن، انظر: http://www.alhayat.com/
- صحيفة **ذي ماركير**، الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس، انظر: https://www.themarker.com/ (باللغة العبرية)
- صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، انظر: https://aawsat.com/
- صحيفة **اليوم السابع**، الجيزة، انظر: https://www.youm7.com

3. التقارير والدراسات:

- إيفين، شموئيل، وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الربيعي، فلاح خلف علي، "التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص،" بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني، جامعة جرش الأهلية، جرش، 2003.
- فيكتور قطان، "حقول الغاز قبالة غزة: نعمةٌ أم نقمة،" موقع الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2012.
- النعامي، صالح، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجة وتداعيات إقليمية،" سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- وحدة تحليل السياسات، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2012.

4. مواقع الإنترنت:

- موقع أمد للإعلام، انظر: https://www.amad.ps/
- موقع بوابة الهدف الإخبارية، انظر: http://hadfnews.ps/
- موقع بوابة الوطن الإلكترونية، انظر: https://www.elwatannews.com/
- موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، انظر: https://elaph.com/
- موقع الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net/
- موقع دنيا الوطن، انظر: https://www.alwatanvoice.com/
- موقع ربّان السفينة، انظر: https://assafinaonline.com/
- موقع ساسة بوست، انظر: https://www.sasapost.com/
- موقع السفير العربي، انظر: http://arabi.assafir.com/
- موقع شاشة نيوز، انظر: https://www.shasha.ps/
- موقع شبكة النبأ المعلوماتية، انظر: https://annabaa.org/
- موقع صحيفة اليوم الإلكترونية.
- موقع عرب 48، انظر: https://www.arab48.com/
- موقع العربي الجديد، لندن، انظر: https://www.alaraby.co.uk/

- موقع كتب عربية، انظر: http://www.kutubpdfcafee.com
- موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، انظر: http://rawabetcenter.com/
- موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انظر: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/
- وكالة معاً الإخبارية، انظر: http://maannews.net/
- موقع معهد ليفانت للدراسات، انظر: http://levantri.com
- موقع معهد واشنطن، انظر: https://www.washingtoninstitute.org/ar/
- موقع نون بوست، انظر: https://www.noonpost.org/
- موقع وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية، انظر: http://archive.energy.gov.il/
- موقع وكالة الأناضول، انظر: https://www.aa.com.tr/
- موقع وكالة وطن للأنباء، 2017/10/11، انظر: https://www.wattan.tv/ar
- موقع IMLebanon، انظر: https://www.imlebanon.org/

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Thesis:

- Al Darazy, George, "The Impact of Levant Basin Oil and Natural Gas Discoveries on Lebanese-Israeli Relations," Master of Military Art and Science, General Studies, Lebanese University, Lebanon, 2014.

2. Books:

- Ayla, Gurel, Mullen Fiona and Tzimitras Harry, *The Cyprus Hydrocarbons Issue: Context, Positions and Future Scenarios*. Cyprus: PRIO Cyprus Center, 2013.
- Blake, G. et al., eds., *Boundaries and Energy: Problems and Prospects*. London: Kluwer Law International, 1998.
- Nathanson, Roby, Hadar Weisman and Amit Loewenthal, eds., *Natural Gas in the Eastern Mediterranean: Economic Impacts and Strategic Implications*. Friedrich Ebert stiftung and The Institute for National Security Studies (INSS), November 2013.

- Nathanson, Roby and Roee Nevy, *Natural Gas in Eastern Mediterranean: Casus Belli or Chance for Regional Cooperation?*. Israeli European Policy Network (IEPN) and INSS, 2012.

3. Journal, Magazine and newspaper:

- Al Darazy, Georges, "The Impact of Oil and Natural Gas Discoveries on the Lebanese-Israeli Conflict," *Lebanese National Defense* Magazine, Issue 98, October 2016.
- Antreasyan, Anis, "Gas Finding in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and other Conflicts," *Institute for Palestine Studies* Journal, vol. 42, no. 3, 2012.
- Bahgat, Gawdat, "Israel's Energy Security: Regional Implications," *Middle East Policy Council* Journal, vol. XVIII, no. 3, 2011.
- Bryza, Matthew, "Eastern Mediterranean Natural Gas: Potential for Historic Breakthroughs among Israel, Turkey, and Cyprus," *Turkish Policy Quarterly* Journal, vol. 12, no. 3, 2013.
- Demirbas, A., "The Importance of Natural Gas as a World Fuel," *Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy* Journal, vol. 1, Issue 4, 2006.
- Grigoriadis, Ioannis, "Energy Discoveries in The Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation?," *Middle East Policy Council* Journal, vol. xxi, no. 3, September 2014.
- *Haaretz* newspaper, https://www.haaretz.com/
- Murat Agdemir, "Israel and The Gas Recourses of The Levant Basin," *Ortadoğu Etütleri* Journal, vol. 6, no. 2, January 2015.
- Shaffer, Brenda, "Israel-New Natural Gas Producer in the Mediterranean," *Energy Policy* Journal, Elsevier, vol. 39, Issue 9, 2011.
- *The Arab Weekly* newspaper, https://thearabweekly.com/
- *The Guardian* newspaper, https://www.theguardian.com/
- *The Jerusalem Post* newspaper, https://www.jpost.com/
- *The New York Times* newspaper, https://www.nytimes.com/

4. Studies and Articles:

- Ben Solomon, Ariel, "Israel Should Avoid Turkey, Include Cyprus in Gas Export Project," BESA Center Perspectives Paper, no. 370, 2016.

- "BP Statistical Review of World Energy June 2017," site of BP, 66th edition.
- Bufman, Gil, Eyal Raz and Noach Hager, "The Potential of Natural Gas in the Israeli Economy," Finance and Economics Division, Economics Department, Bank Leumi Le-Israel, April 2014.
- Cohen, Gina and Miki Korner, "Israel Oil & Gas Sector, Economic and Geopolitical Aspects: Distinguish between the Impossible, Potential and the Doable," Samuel Neaman Institute for National Policy Research, April 2016.
- De Boncourt, Maïté, "Offshore Gas in East Mediterranean: From Myth to Reality," Center for Energy Contemporary Turkey program, May 2013.
- De Micco, Pasquale, "The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?," site of European Parliament, 2014.
- El-Katiri, Mohammed and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," Strategic Studies Institute (SSI) and United States Army War College Press, December 2014.
- Ellinas, Charlies, John Roberts and Harry Tzimitras, "Hydrocarbon Development in the Eastern Mediterranean the Case for Pragmatism," site of Atlantic Council, 1/8/2016.
- Engelke, Peter, Lisa Aronson and Magnus Nordenman, "Mediterranean Future 2030 toward A Transatlantic Security Strategy," Atlantic Council, 1/2/2017.
- Even, Shmuel, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance," *Strategic Assessment*, vol. 13, no.1, July 2010, site of The Institute for National Security Studies (INSS).
- Fattouh, Bassam and Laura El-Katiri, "Lebanon The Next Eastern Mediterranean Gas Producer?," Foreign and Security Policy Papers Series, The German Marshall Fund of the United States, Washington, February 2015.
- Gürel, Ayla and Fiona Mullen, "Can Eastern Mediterranean Gas Discoveries Have a Positive Impact on Turkey-EU Relations?," Global Turkey in Europe, March 2014.

- Henderson, Simon, “Natural Gas Export Options for Israel and Cyprus,” Mediterranean Paper Series 2013, The German Marshall Fund of the United States, Washington, September 2013.
- Henderson, Simon, “Natural Gas in the Palestinian Authority: The Positional of Gaza Marine Offshore Field,” Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, March 2014.
- Henderson, Simon, “Jordan’s Energy Supply Options: The Prospect of Gas Imports from Israel,” Foreign and Security Policy Paper Series 2015, The German Marshall Fund of United States, 2015.
- Hochberg, Michael, “Israel’s Natural Gas Sector: A Regional Perspective,” site of Middle East Institute, 24/4/2014.
- Hussain, Jassim, “Energy Alternatives and the Future of Oil and Gas in the Gulf,” site of Al Jazeera Centre for Studies, 31/3/2015.
- Indeo, Fabio, “The Levant Energy Basin: A Geopolitical Game Changer in the Eastern Mediterranean?,” Working Paper, Center for Energy Governance & Security (EGS), September 2016.
- Karagiannis, Emmanuel, “The Emerging Gas Region For The Eastern Mediterranean,” site of isanet, 2015.
- Karbuz, Sohbet, “Natural Gas Recourses in the Eastern Mediterranean: Challenges and Opportunities,” site of The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2012.
- Mankoff, Jeffrey, “Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View from Washington,” Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, June 2012.
- “Natural Gas and Israelis Energy Future: Planning amid Deep Uncertainty,” Research Brief, site of RAND corporation, March 2014.
- Norlen, Anders and Kerri Maddock, “Giant Gas Field Discovery in Egypt Likely to Impact Global Gas Markets,” site of Energy Insights Network, September 2015.
- “Overview of Oil and Natural Gas in the Eastern Mediterranean Region,” Report, site of U.S. Energy, Information Administration (EIA), 15/8/2013.
- Power, Susan, “Preventing the Development of Palestinian Natural Gas Resources in the Mediterranean Sea: Implications for Multinational Corporations Operating in Israel’s Gas Industry,” Special Report for 2014 UN Forum on Business and Human Rights, Al-Haq Organization, 2014.

- Ratner, Michael, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," site of Congressional Research Service (CRS), 15/8/2016.
- Rzayeva, Gulmira, "Gas Supply Changes in Turkey," site of The Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, January 2018.
- Sachs, Natan and Tim Boersma, "The Energy Island: Israel Deals With Natural Gas Discoveries," Policy Paper, Foreign Policy at Brookings, no. 35, February 2015.
- Sartori, Nicolo, Lorenzo Colantoni and Irma Paceviciute, "Energy Resources and Regional Cooperation in the East Mediterranean," site of Istituto Affari Internazionali, October 2016.
- Tagliapiatra, Simone, "Turkey and the regional natural gas geopolitics, The hub vision, in light of the future prospects of the Southern gas corridor," Istanbul Policy Center, IEMed.
- U.S. Geological Survey (USGS), "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean," Fact Sheet, no. 3014, March 2010.
- Vogler, Sarah and Eric Thompson, "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security," Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, March 2015.
- Wurmser, David, "The Strategic Impact of Israel's Export of Natural Gas," site of Jewish Policy Center, 2013.

5. Sites:

- Site of Al Jazeera, https://www.aljazeera.com/
- Site of Al-Shabaka - the Palestinian Policy Network, https://al-shabaka.org/
- Site of British Broadcasting Corporation (BBC), http://www.bbc.com/
- Site of Brookings, https://www.brookings.edu/
- Site of CNBC, https://www.cnbc.com/
- Site of CyprusMail Online, http://cyprus-mail.com/
- Site of European Parliamentary Research Service (EPRS), https://epthinktank.eu
- Site of Forbes, https://www.forbes.com/
- Site of Foreign Affairs, https://www.foreignaffairs.com/
- Site of Global Research, center of Research on Globalization, https://www.globalresearch.ca/

- Site of Globes, https://en.globes.co.il/
- Site of Mada, https://madamasr.com/
- Site of Mother Jones, https://www.motherjones.com/
- Site of New Europe, https://www.neweurope.eu/
- Site of Oil & Gas Journal, https://www.ogj.com/
- Site of Petroleum Economic, http://www.petroleum-economist.com/
- Site of Reuters News Agency, https://www.reuters.com/
- Site of S&P Global Platts, https://www.spglobal.com/
- Site of The Elgemeiner, https://www.algemeiner.com/
- Site of The Fuse, http://energyfuse.org/
- Site of The London School of Economics and Political Science (LSE), http://blogs.lse.ac.uk/
- Site of The Marker, https://www.themarker.com/
- Site of The Times of Israel, https://www.timesofisrael.com/
- Site of TomDispatch.com, http://www.tomdispatch.com/
- Site of The Washington Institute Improving the Quality of U.S. Middle East Policy, https://www.washingtoninstitute.org/

فهرست

(أ)

آدِمير، مراد، 24

آسيا، 27، 45، 68–69، 122، 140، 142، 144، 160، 163، 176

أبي خليل، سيزار، 150

الاتحاد الأوروبي، 11، 19، 58، 65–67، 88–89، 122–123، 125، 128–130، 146–147، 161–162، 164–166، 168–170، 176–177، 181، 184

الاتحاد من أجل المتوسط، 178

اتحاد يام ثيتيس، 114

أثينا، 124، 129–130

إدكو، 174–175

أذربيجان، 122

أرخبيل شاويش كوي، 111

الأردن، 16، 27، 48، 58، 61–63، 68، 75، 84، 96–97، 119، 147، 149، 155، 173–174، 183

أردوغان، رجب طيب، 70، 123، 146، 155

أرسطو، 21

أرون، ريمون، 22

أرياف، يروم، 41

أستراليا، 47

أسدود، 57، 81، 83

إفريقيا، 23، 99، 108، 111، 163، 176

أكينجي، مصطفى، 126

ألكسندرودولس (مدينة)، 130

ألمانيا، 96

الأمم المتحدة، 11، 20، 22، 59، 66–67، 69، 90–91، 100، 103، 118، 126–127، 133، 154–155، 161، 177، 185

– الجمعية العامة، 65

– مجلس الأمن الدولي، 149

أناستاسيادس، نيكوس، 154، 168

إنديو، فابيو، 23

إنرجي ترينجل، 86

أنقرة، 75، 111، 122، 124، 126–127

أوباما، باراك، 125

أوراسيا، 37

أوروبا، 27–28، 45، 58، 68–69، 85، 97، 99–100، 109، 111–112، 122–125، 127–129، 131، 137–138، 140، 142، 144، 147، 152، 160، 162–163، 165، 167–170، 173، 176، 181، 183–184

أوسلو، 56، 114–116، 156

إيران، 37–38، 44، 46، 52، 80–81، 122، 141، 161، 165

إيطاليا، 85–86، 112

إيلات، 45، 82، 84

(ب)

بئر بيناكل، 55

باراك، إيهود، 114، 157

باسيل، جبران، 150–151

بافوس، 128

البحر الأحمر، 45، 82، 84، 128

بحر إيجه، 88، 111، 123، 148، 164، 167

البحر الأيوني، 88

بحر قزوين، 167

البحر الميت، 40، 63

بروكسل، 85

بريندیزي (مدينة)، 85

بلير، توني، 118

البنك الأمريكي للاستيراد والتصدير، 175

بنك هبوعليم، 42–43

بوتين، فلاديمير، 46

بوستان أوغلو، بولنت، 154

بيروت، 102–103، 127، 152

(ت)

تركمانستان، 122

تركيا، 15–17، 28، 44–46، 48، 58، 65–71، 75–76، 82، 84–87، 89، 96–100، 109–112، 120–127، 129، 131، 133، 137–138، 143–147، 153–154، 160–166، 168–169، 175–177، 183، 185

تسيبراس، أليكسيس، 111، 168

تكساس، 38

(ث)

ثيسالونيكي (مدينة)، 168

(ج)

جاويش أوغلو، مولود، 169

الجزائر، 129، 138، 147

الجليل، 100

جنين، 75، 117، 159، 185

(ح)

حركة حماس، 70، 117، 158

حزب الله، 81–82، 105، 145، 153، 177

حقل أتول، 96

حقل أفروديت، 49، 66–68، 71، 85، 99، 112، 126، 154، 163–164، 175

حقل ألون، 51، 59

حقل بلطيم، 64

حقل تامار، 15، 38–39، 43–44، 46–47، 49–52، 54، 57، 63، 68، 78، 81، 83، 93–96، 99، 102، 106، 113، 117، 132، 142، 151، 165، 173–174، 178

حقل تانين، 51، 54، 81

حقل داليت، 15، 50، 54، 165

حقل دانيال، 46، 52–54

حقل دولفين، 54

حقل زوهر، 12، 49، 62–63، 99، 107–110، 113، 125، 151، 153، 166، 183

حقل شمال الإسكندرية، 96

حقل شيمشون، 54، 57

حقل ظهر، 76، 86، 96، 107، 131، 180

حقل غاز الرنتيس، 159
حقل غزة البحري / مارين، 56–57، 114–115، 117، 119، 132، 157–158، 160، 178–179، 185
حقل كاريش، 51، 54، 81
حقل كتلة بلوك 12، 127
حقل ليفياثان، 15، 39، 46–54، 57، 63، 66–68، 75، 78–80، 82، 85، 94–96، 99، 102، 110–111، 113، 122، 128–129، 151، 159–160، 173–176، 178
حقل ماري بي، 46، 54–55، 57، 83، 94–95، 102
حقل نوا، 54–55، 57، 102
حقل نورس، 64، 96
حقل يام تيثيس، 54–56
حلف شمال الأطلسي / حلف الناتو، 67، 128، 144–145، 165–166
حيفا، 40، 50–51، 82، 91، 95

(خ)

الخضيرة، 50، 93
خليج المكسيك، 53

(د)

دال، روبرت، 20
درعي، أريه، 95
دلتا النيل، 65، 88، 106، 112
دمياط، 111، 132، 174
دي بونكور، مايتِ، 27

(ر)

رأس الناقورة، 101
روزلهتينن، إيليانا، 112
روسيا، 16، 37، 45، 58، 86، 88، 109، 121–122، 125، 129، 131، 137–138، 147، 161–162، 165، 167، 181، 184

(س)

سار، إيران، 52
ساماراس، أنتونيس، 154
ساندول، دينيس، 22
سلطان، تساهي، 53
السلطة الفلسطينية، 16، 55–58، 70، 75، 86–87، 97–99، 110، 113–119، 132، 138، 148، 156–160، 181، 183–185
سليمان، ميشال، 103
سورية، 36، 57، 61، 68، 70، 80، 82، 86–89، 98–99، 133، 162، 165
سويسرا، 89، 165
السيسي، عبد الفتاح، 65، 154
سيناء، 57، 62، 83، 107، 155

(ش)

شاطئ بلطيم، 111
شالوم، سيلفان، 113
الشام، 23–25، 36، 57، 65، 70–71، 76، 144
شتاينتز، يوفال، 42، 51، 78–79، 96
الشرق الأوسط، 12، 16، 18، 25، 28، 37، 76، 88، 97، 99، 102، 115، 130–131، 142، 149، 169، 180، 183–184

شركة آي تي بي للنفط والغاز، 53
شركة أفنير أويل للاستكشافات، 95، 163، 175
شركة إكسون موبيل، 61، 150
الشركة الأمريكية للغاز والتكنولوجيا (أي جي أند تي)، 53
شركة إنرجين، 81
شركة إيسرامكو النقب، 52–54
شركة إيلات – أشكلون (إيبك)، 140
شركة إيني، 62–63، 76، 105، 113، 123، 125، 153، 164، 167
شركة بتروليوم المحدودة للطاقة، 159
شركة بريتش بتروليوم بي بي، 63، 107
شركة بي جي – بريتش غاز، 113–114، 156–157، 175
شركة توتال، 61، 105، 150
شركة توليد الطاقة الفلسطينية، 119، 159
شركة دولفينوس، 96، 113
شركة ديبا، 167
شركة راشيو أويل للاستكشافات، 95
شركة شل، 61، 64، 114–115، 132، 150، 160، 185
شركة شيفرون، 61، 150
شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، 80، 184
شركة الطاقة الروسية سويوزنفتيجاز، 165
شركة غاز شرق المتوسط، 53، 96
شركة الغاز المصرية الإسبانية (سيجاس)، 132
شركة غازبروم، 125، 165، 183
شركة الكهرباء الإسرائيلية، 40–41، 43، 46، 53–54، 93–94، 158
شركة الكهرباء في قطاع غزة، 158
شركة الكهرباء المصرية، 158
شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، 62، 174
شركة ليفانت، 165
شركة/ مجموعة ديليك، 47–48، 55، 95–96، 113، 117، 140، 163، 174–175، 178
– ديليك دريلينغ، 57
شركة المقاولون المتحدون، 56، 115، 132، 157، 185
شركة مودين إنرجي، 52–54
شركة نوبل إنرجي، 38، 47–48، 55، 57، 62، 75–76، 78–79، 94–96، 104، 113، 117، 132، 140، 145، 163، 174–175، 178
شركة نوفاتك، 103، 105
شركة وودسايد بيتروليم، 47–48
شركة يولرهيرميس، 175
شركة يونيون فينوسا، 132، 175
شيشينسكي (لجنة)، 24، 86، 142

(ص)

صحراء النقب، 67
صندوق الاستثمار الفلسطيني، 56، 115–116، 119، 132، 157، 179، 185
صندوق النقد الدولي، 117
الصين، 36، 86، 88

(ض)

الضفة الغربية، 56، 75، 117، 119، 156، 159–160

(ع)

العراق، 122
العريش، 43، 53، 62، 64
عسقلان، 40، 51، 53–54، 56، 64، 83، 93، 102، 159
عفرين، 123
عنان، كوفي، 66
عون، ميشال، 105

(ف)

فريد، إيلا، 52

(ق)

القاهرة، 69، 86، 108، 113، 124، 154–155، 163، 174–175
قبرص، 15–18، 23، 25–27، 29، 36–37، 49، 58–59، 65–71، 76، 82، 84–90، 97–100، 103–104، 106، 109–112، 120، 122–130، 133، 137–138، 144–147، 151، 153–154، 160–168، 170، 175–177، 180–181، 183–185
قطاع غزة، 37، 52، 56–57، 70، 83، 86، 110، 113–118، 145–146، 156–160، 178–179، 181، 185
قطر، 37، 46، 88
قناة السويس، 45، 84، 88

(ك)

الكتيري، لورا، 25
الكتيري، محمد، 25
الكرمل، 95
كريت، 88، 112، 127، 168
كريستوفياس ديميتريس، 103
الكنيست، 92
كولمان، بيتر، 48

(ل)

لانداو عوزي، 93
لبنان، 12، 15–18، 23، 25، 28، 36–37، 49، 51، 58–61، 68–71، 76، 80، 82، 86–89، 95، 97–106، 124–127، 133، 137–138، 143، 145، 147–153، 161–162، 177، 183، 185
ليبرمان، أفيجدور، 105

(م)

المؤسسة الأمريكية للاستثمارات الخاصة في الخارج، 175
مبارك، حسني، 43، 64، 108، 153، 155
مرسي، محمد، 108، 147، 155
مصر، 12، 16، 37، 40–41، 44–49، 53، 55، 57–58، 62–65، 69–70، 75–76، 78، 84، 86–87، 89، 96–99، 106–113، 124–125، 131–133، 137–138، 147–148، 151، 153–155، 162–163، 166–167، 169، 173–176، 180، 183

مضيق هرمز، 88
المفوضية الأوروبية، 85، 112، 129
المملكة المتحدة/ بريطانيا، 65، 96، 114، 142
منظمة التحرير الفلسطينية، 118–119
مونيز إرنست، 79

(ن)

نتنياهو، بنيامين، 65، 95، 97، 138، 158، 168
النرويج، 138
نيقوسيا، 17، 124–127، 154

(هـ)

الهند، 183
هندرسون، سايمون، 26، 81
هيوستن، 38، 53

(و)

واشنطن، 79، 81، 144
الولايات المتحدة الأمريكية، 18–19، 25، 28، 36، 58، 82، 99، 112، 124–125، 143–146، 164–165، 170، 173، 178، 181

(ي)

يسري، إبراهيم، 111
يوسف، مدحت، 110
اليونان، 15–18، 29، 44، 65، 70–71، 76، 85–86، 88–89، 98، 110–112، 120، 123–124، 127–130، 138، 144–147، 154، 160، 162–170، 175–176، 180، 183

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، 2018.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011**، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

18. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016**، 2017.
21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017**، 2018.
22. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018**، 2019.

سلسلة أولست إنساناً:

23. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
24. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
25. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
26. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
27. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
28. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
29. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
30. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
31. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
32. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.

33. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.

34. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

35. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.

37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.

38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.

41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.

42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.

46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.

47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.

48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.

49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.

50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.

51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.

52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.

53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.

55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.

63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

64. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

65. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

66. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.

67. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.

68. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

69. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

70. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

71. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.

72. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.

73. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.

74. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
75. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.
76. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
77. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
78. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
79. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
80. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
81. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب / معركة الفرقان**، 2009.
82. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
83. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
84. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
85. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
86. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
87. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
88. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
89. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
90. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
91. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.

92. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006–2010**، 2011.

93. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

94. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

95. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

96. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

97. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

98. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.

99. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

100. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

101. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

102. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

103. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.

104. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

105. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

106. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.

107. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.

108. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.

109. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.

110. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

111. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.

112. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

113. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

114. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

115. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

116. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

117. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

118. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

119. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

120. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

121. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

122. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً**، 2016.

123. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

124. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات**، 2016.

125. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية**، 2016.

126. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي**، 2016.

127. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي**، 2016.

128. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي**، 2016.

129. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية**، 2016.

- **ملاحظة:** تم جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، وصدر عن المركز في 2016.

130. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة**، 2016.

131. عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، 2016.

132. أشرف عثمان بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، 2016.

133. أمل عيتاني ورنا سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، **الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000**، 2017.

134. بلال محمد شلش، محرر، **سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال**، 2017.

135. أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002–2016**، 2017.

136. خالد إبراهيم أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987–2015**، 2017.

137. سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، 2017.

138. قتيبة وليد غانم، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995–2014**، 2018.

139. وائل خالد أبو هلال، **حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**، 2018.

140. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة الأونروا 2016–2018**، ملف معلومات 24، 2018.

141. عبد الحكيم عزيز حنيني، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000–2015**، 2018.

142. غسان محمد دوعر، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968–1970**، 2018.

143. محمد مكرم بلعاوي وحسان عمران، **تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً**، 2019.

144. عزام عبد الستار شعث، **توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)**، 2019.

145. شاكر الجوهري، **د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال**، 2019.

146. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، **رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2019.

147. شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، 2019.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

148. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
149. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
150. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
151. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
152. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
153. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
154. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
155. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
156. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
157. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.

Am I Not a Human? Book Series:

158. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
159. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
160. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
161. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
162. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.

163. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
164. Hasan Ibhais and Khaled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
165. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
166. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
167. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
168. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
169. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

170. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
171. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
172. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
173. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
174. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
175. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)

176. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
177. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
178. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed., 2019.
179. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
180. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.

influence on regional states, while chapter five discussed the future of Israeli influence on regional states in light of the new gas discoveries in eastern Mediterranean basin. Finally, the author displayed the conclusion of the study, and the most important results and recommendations. At the end of the study, appendixes were added.

Based on the research, a number of conclusions have consequently been inferred, including:

1. Gas discoveries in the eastern Mediterranean will change the energy future of the countries owning these resources, and will also have an impact on the future of regional cooperation by making the region an important gas basin.
2. Egypt holds the keys to the future of gas in the eastern Mediterranean, as the country is in possession of the Zohr gas field, currently the largest gas field in the entire Mediterranean.
3. Based on the discovery of new natural gas in Israel, and in order to further protect its gas fields, it will establish the largest and most advanced marine fleet in the eastern Mediterranean.

In light of the above, this study then proposes the following recommendations:

1. The international community should strive to support the Palestinian people to get their full rights.
2. The maritime boundary must be determined and agreed upon. Therefore, experts in diplomatic and military affairs should be involved in helping Lebanon successfully get its full rights.

Abstract

This study focuses on the exploitation of new gas discoveries that have been taking place in the eastern Mediterranean, and their subsequent impact on Israeli influence in the region.

These discoveries provide the first real opportunity for the Israelis to make a foray into the Arab energy sector, the backbone of the economy of Arab states, whereby Israel would transit from being a gas importer to becoming a producer and exporter. However, these discoveries have serious economic, strategic, and geopolitical implications on the region. Therefore, Israel's prominence would rise, and its influence and clout would increase at the expense and detriment of the Arab balance of power that has already eroded in favour of Israel. And another important question is whether the discovery and exploitation of gas will force Israel to enhance regional cooperation, or contribute to further conflict in the region.

The overall key priority of this study has been to analyse and clarify Israeli behaviour, attitudes, and policies towards these new gas discoveries, i.e., will the latter be utilised for the benefit of generating sustainable local development, or will they simply form part of the de facto acquisition and control policy that Israel has pursued since its inception.

At the same time, the discovery of these gas deposits should provide the Palestinians, Egyptians, Lebanese, Cypriots, Turks, and the European Union an opportunity to put pressure on Israel, at a time the international demand for Palestinians to exploit their natural resources has increased, a matter that was endorsed by the United Nations, like all the peoples of the world.

This study consists of five chapters, where chapter one tackles the general framework of the study, chapter two discussed the Israeli concept and potentials concerning the natural gas fields in the eastern Mediterranean, and chapter three discussed the discovery of gas in the eastern Mediterranean and its impact on influence and cooperation. As for chapter four, it tackled the ramifications of gas discovery on Israeli

Natural Gas Exploitation in the Eastern Mediterranean Basin
and its Impact on the Israeli Influence in the Region

هذا الكتاب

تحظى اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط بأبعادٍ جيوسياسية ومالية واقتصادية واستراتيجية. فقد يصبح الغاز عماداً مهماً لاقتصاد الدول العربية، وهو في المقابل، قد يعطي فرصة لـ"إسرائيل" لتعزيز مكانتها، وزيادة نفوذها على حساب ميزان القوى العربية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح وتفسير السلوك والتوجهات والسياسات والتغيرات الإسرائيلية المتعلقة بهذه الاكتشافات الجديدة، وفي كيفية استغلالها اقتصادياً، أو على صعيد فرض الوقائع الجديدة على المنطقة ضمن مفهوم سياسة الأمر الواقع، التي عملت عليها "إسرائيل" منذ نشأتها.

هذا الكتاب هو في أصله رسالة ماجستير، ويضم خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة؛ وتناول الفصل الثاني الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط؛ فيما تناول الفصل الثالث اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين احتمالات النفوذ و"التعاون"؛ أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة؛ وناقش الفصل الخامس مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط؛ ثم اختُتم الكتاب بخلاصة وملاحق.

ISBN 978-9953-572-83-3
9 789953 572833

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت